الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة عمار ثليجي بالأغـــواط

كلية العلوم الإنسانية و الإسلامية والحضارة

قسم العلوم الإنسانية

الميدان: العلوم الانسانية

الموضوع:

مواثيق الثورة: بيان أول نوفمبر- مؤتمر الصومام- مؤتمر طرابلس [دراسة تحليلية]

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

. أم الخير دقموسي

. آسية قوق

إشراف الدكتور:

د . امحمد يزير

السنة الجامعية: 2021م / 2022م

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

‹‹ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1)

خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3)

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)››

الآية من 01 إلى 05 من سورة العلق.

وقال أيضاً:‹‹ وَلاَ تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ

أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) ››

الآية 169 من سورة آل عمران.

وقال:‹‹...وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً (85)››

الآية 85 من سورة الإسراء.

صدق الله العظيم

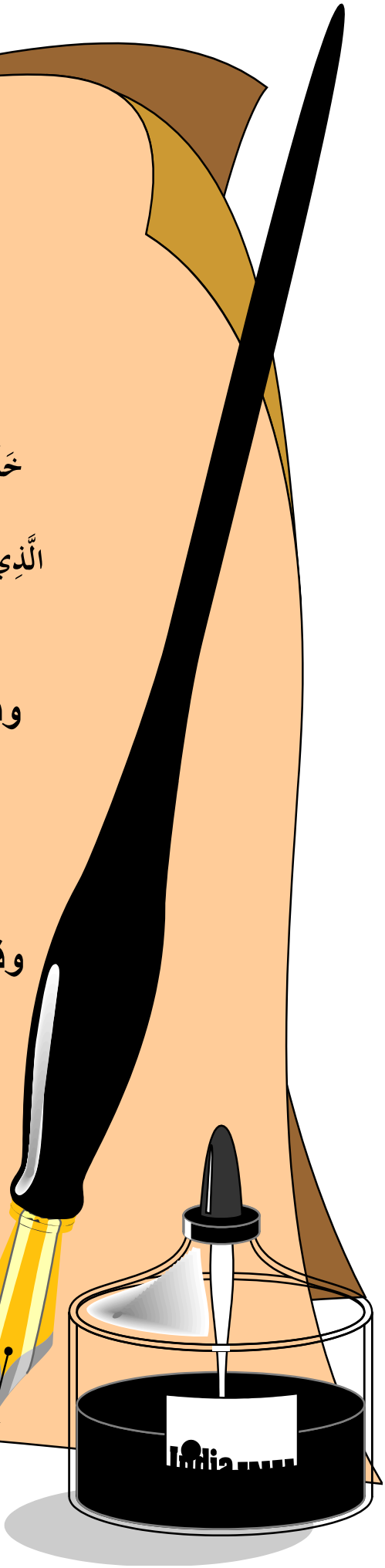

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار علمنا قد أينعت وحان قطافها.

هذه كلماتنا مبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل معها ما يشاء ويشتهي وينقد ما يرفض ويبتغي.

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة، إلى كل من الأستاذ المشرف "يزير امحمد" وجميع الأساتذة".

إلى جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى، أما بعد:

الحمد لله دائم الفضل والنعم الذي وفقني في مشواري العلمي وأنار خطايا به وها أنا اليوم أهدي ثمرة جهدي وعملي ونجاحي إلى الوالدين الكريمين أمي قرة عيني وأبي الغالي حفظهما الله ورعاهما.

إلى إخوتي وسندي كل واحد باسمه: بلخير – مسعود – ميهوب – سالم – محمد.

وإلى أخواتي حبيباتي: فتيحة – عائشة – مريم.

وإلى زوجة أخي "سعاد" والبرعمين: "سيد أحمد" و "نور الدين" حفظهم الله ورعاهم.

إلى رفيقتي وأختي وحبيبتي التي رافقتني في هذا العمل "آسية قوق" وعائلتها الكريمة.

إلى كل صديقاتي ورفيقاتي اللاتي قاسمت معهن أجمل اللحظات ورعاهم الله ووفقهم، إلى كل الأعمام والأخوال والعمات والخالات.

إلى كل تلميذاتي بالمدرسة القرآنية.

إلى كل عائلة "دقموسي" وإلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي وشكرا.

أم الخير

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أغلى ما في الكون أمي حبيبتي.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أبي الغالي: "الحاج محمد قوق".

إلى من حبهم يسري في قلبي إلى إخوتي: "عبد الله قوق" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، و "عبد الرحمان قوق" حفظه الله ورعاه.

إلى أختي التي هي سندي ومصدر قوتي حفظها الله ولأولادها الكتاكيت "مخلوف عبد المنعم مخلوفي"، "آلاء هبة مخلوفي"، "حسنى مخلوفي".

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى: "عائشة إلهام طعبي"، "فتيحة مخلوفي"، وبالأخص صديقتي "أم الخير دقموسي" التي شاركتني في إنجاز هذه المذكرة وإلى كل من ذكرهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى: معلمتي بالابتدائي وأساتذتي بالمتوسط والثانوي وصولا إلى أساتذتي بالجامعة.

آسية

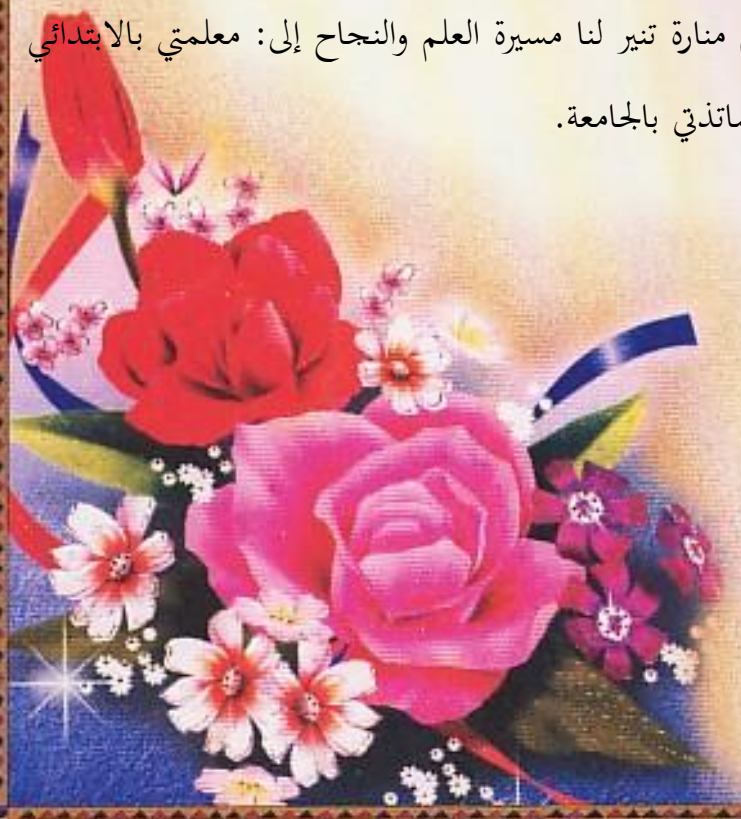

1/ قائمة المختصرات باللغة العربية:

ع إ	علوم إنسانية
ع إ	علوم اجتماعية
تر	الترجمة
تح	التحقيق
ط	الطبعة
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ع	العدد
ج	الجزء
مج	المجلد
تق	تقديم
إع ع ج	الاتحاد العام للعمال الجزائريين

2/ قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

O.S	Organisation Spéciale
C.R.U.A	Comité R évolutionnaire da l'unité et l'action
M.T.L.D	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
F.L.N	Front de libération nationale
E.N.A	Etoile Nord Africaine
U.G.T.A	Union générale des travailleurs Algériens
O.N.U	Organisation des nations unies
A.L.N	Armée libération national

مقدمـــــــــــــة

الثورة الجزائرية لم تولد من عدم وفراغ بل استمدت جذورها من المقاومات الشعبية ونضال سياسي وطني استمر نصف قرن، ولقد ظهرت جبهة التحرير الوطني التي هي وليدة هاته المقاومات والنضالات مستلهمة من سنين الجمر التي عاشها الشعب الجزائري تحت ظلم واستبداد الاستعمار الغاشم فإن نوفمبر الثورة هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمسيرة تاريخية مليئة بالبطولات وكفاح مرير ضد الاستعمار الاستيطاني، ولقد تضمن "بيان أول نوفمبر 1954م" التشخيص الدقيق للوضع المأساوي الذي آل إليه الشعب الجزائري خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945م التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد، واستمرت بعدها المعاناة على عقد من الزمن، ومما زاد الطين بلة هو اكتشاف المنظمة الخاصة (OS) سنة 1950م، وتم حلها واعتقال مناضليها وكذلك انقسام حركة الحريات الديموقراطية إلى (الميصاليين والمركزيين)، وظهور ثيار ثالث محايد من أنصار المنظمة الخاصة وعقدوا اجتماع لهم في 23 مارس 1954م، ونتج عنه تشكيل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" التي تسعى للتمهيد للكفاح المسلح، وقد تقرر عقد اجتماع سري وهو اجتماع الـ "22" وخرج هذا الاجتماع بقرار انتهاج الكفاح المسلح وتشكيل لجنة مصغرة للإعداد للثورة وتحديد تاريخ تفجيرها، وهذه اللجنة هي "لجنة الستة" التي أعدت للثورة وقامت بتفجيرها وتحرير بيان أول نوفمبر 1954م.

وبعد سنتين من الكفاح تم عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م لتقييم السنتين الماضيتين من الكفاح، وقد حددت المهام والأولويات وكذلك تقسيم البلاد إلى ست مناطق عسكرية.

أما بالنسبة للمؤتمر طرابلس جوان 1962م فقد جاء في مرحلة الكفاح وهدفه إعادة بناء برنامج الدولة الجزائرية المستقلة ووضع أسسها ومبادئها.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراستنا للموضوع في محاولة لقراءة مواثيق الثورة التحريرية قراءة علمية ومنهجية وقد تناولناها في دراسة تحليلية بناء على ما توفر لدينا من معلومات وحقائق تاريخية، فاليوم يجب علينا معرفة حقيقة هاته الخلفيات التاريخية.

- **أسباب اختبار الموضوع:**

كان سبب اختيارنا للموضوع ليس بمحض الصدفة بل هو رغبة منا للبحث والتعمق في أسرار الثورة وخلفياتها وتقصي الحقائق وللإجابة على الإشكاليات التي تدور حوله، فإن إيماننا بضرورة العمل من أجل تسليط الضوء على مختلف مراحل الثورة الجزائرية التي قطعتها هو الذي جعلنا نقدم على دراسته رغم ما يتسم به من تعقيد.

- **حدود الدراسة:**

تمتد حدود دراستنا من تاريخ إصدار بيان أول نوفمبر 1954م إلى غاية ميثاق مؤتمر طرابلس جوان 1962م، مع العودة قليلا إلى ما قبل الثورة باعتبارها تشكل الأرضية الممهدة فكريا وسياسيا.

- **أهداف الدراسة:**

إبراز قيمة هذه المواثيق من خلال تحليلها والوقوف على خلفياتها وتمكين الطالب والباحث ودارسي التاريخ من الاطلاع على جوانب الثورة التحريرية والوقوف على إنتاج قادتها وهيئاتها من سياسات وأفكار ومعرفة مختلف أبعاد الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- **إشكالية الموضوع:**

لدراسة هذا الموضوع وضعنا إشكالية أساسية تمثلت في : إلى أي مدى ساهمت هذه المواثيق في إرساء وتنظيم الثورة؟ وما هي الخلفيات التي أدت إلى ظهورها؟.

وللإجابة على هاته الإشكالية نطرح عدة تساؤلات نستنبطها من مختلف جوانب البحث:

- ما هي الأفكار التي جاء بها البيان النوفمبري في مضمونه؟.
- وماهي ردود الفعل التي جاءت حول صدوره؟ وفيما تمثلت أهميته في المسار الثوري؟.
- ما مدى نجاعة مقررات مؤتمر الصومام؟ وما هي الهيئات القيادية المنبثقة عنه في الداخل والخارج؟ والمواقف المختلفة منه؟.
- فيما تمثل دور ميثاق طرابلس في بناء الدولة الوطنية؟ وما هي أهم محاوره؟.

- **منهج البحث:**

اعتمدنا في بحثنا على منهجين:

- المنهج التاريخي: وقد استخدمناه في عرض بعض الوقائع التاريخية وسرد عناصرها وتسجيل أهم المواقف الصادرة عن الزعماء والمنظمات والأحزاب الوطنية.
- المنهج التحليلي: لقد اعتمدناه في تحليل وقراءة مضامين المواثيق الثورية وقراءة ما بين السطور من معاني وأفكار ومواقف..

- **خطة البحث:**

لقد اعتمدنا على خطة بحث تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق تليها قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها.

- الفصل الأول: بعنوان دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر 1954م ويتكون هذا الفصل من أربع مباحث، المبحث الأول جاء فيه: ظروف تجسيد البيان والمحاور الكبرى له، والثاني: دراسة تحليلة لنص البيان من حيث الشكل والمضمون، والمبحث الثالث: فقد تطرقنا فيه إلى ردود الفعل الوطنية والفرنسية والدولية على الثورة الجزائرية، أما المبحث الرابع: فورد فيه اهمية البيان بالنسبة للمسار الثوري.
- الفصل الثاني: جاء بعنوان دراسة تحليلية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م،وقسم هذا الفصل إلى لأربع مباحث، المبحث الأول: جاء بعنوان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، والثاني: تطرقنا فيه إلى قرارات ونتائج المؤتمر، أما المبحث الثالث: فتحدثنا فيه عن الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر في الداخل والخارج، والمبحث الرابع: فهو عن أهمية مؤتمر الصومام بالنسبة للثورة.
- الفصل الثالث: تحت عنوان دراسة تحليلية لمؤتمر طرابلس جوان 1962م، وقسم هو الآخر لأربع مباحث، المبحث الأول: تكلمنا فيه ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس جوان 1962م، أما المبحث الثاني: فتطرقنا فيه إلى برنامج طرابلس، والمبحث الثالث: دراسة للمحطات الكبرى لمؤتمر طرابلس جوان 1962م، والمبحث الرابع: جاء فيه أهمية مؤتمر طرابلس الثورية.

- **المصادر والمراجع:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تتصل اتصالا مباشرا بموضوعنا، كما اعتمدنا مراجع ثانوية أخرى كالرسائل الجامعية والمجلات العلمية والدوريات...

فمن المصادر التي اعتمدناها والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوعنا نذكر منها:

- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس).
- وكذلك مذكرات علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري.
- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 3.
- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض.
- الابراهيمي: في قلب المعركة.
- ومن المراجع نذكر:
- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م- 1962م).
- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين).
- ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954م – 1962م.

وغيرها من المصادر والمراجع التي لا تقل أهمية عن ما ذكرناه.

- **صعوبات البحث:**

في دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات في إنجازه نذكر منها:

- أنه رغم توفر المادة العلمية فيه إلا أننا واجهنا صعوبة في التوفيق بين كل المصادر والمراجع والوقوع في الأخطاء أحيانا لانتقاء معلومات من مصادر معينة وعدم قدرتنا في التحكم في المادة العلمية وصياغتها بالشكل المناسب.
- وكذا صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع.
- وصعوبة تناول الموضوع نظرا لتشعبه وعمقه.

الفصـــــل الأول:

دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر 1954م

المبحث الأول: ظروف تجسيد البيان والمحاور الكبرى له.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنص بيان أول نوفمبر 1954م.

المبحث الثالث: ردود الفعل الوطنية والفرنسية والدولية على الثورة الجزائرية.

المبحث الرابع: أهمية البيان بالنسبة للمسار الثوري.

المبحث الأول: ظروف تجسيد البيان والمحاور الكبرى له:

أولا: ظروف تجسيد البيان:

يعتبر بيان أول نوفمبر وثيقة سياسية حيث يعد أول نص بالنسبة للثورة، وقد جاء في نفس هذا السياق قول الباحث "أحسن بومالي": «لقد وضعت الطليعة الثورية أسس ايديولوجية جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر على ضوء الواقع النضالي الجزائري»[1]، وهنا معناه أن بيان أول نوفمبر هو وثيقة ميلاد وتعريف بالثورة التحريرية ضد الاستعمار، وفيه دعوة صريحة إلى انتهاج الكفاح المسلح مع توضيح الأسباب والإشارة إلى الوضع الداخلي والدولي والعربي الإسلامي خاصة، ومن ثم التصريح بأن الوضع مناسب للقيام بالثورة والإيمان بأن الشعب هو الطرف الأول في القضية ثم المناضلين للاستجابة إلى النداء الوطني والتاريخي وتذكير الجزائريين بتخلفهم عن الركب الثوري التحرري الذي سبقتهم إليه كل من تونس والمغرب، حيث قال الدكتور "مقلاتي عبدالله": «إن أحداث المغرب وتونس لها دلالات في هذا الصدد ... أما نحن بقينا في مؤخرة الركب».[2]

وأن البيان أعلمهم بأنه بعيد كل البعد عن الصراعات من أجل السلطة بل وضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وأن الكفاح المسلح موجه ضد الاستعمار الغاشم.

وكذلك من ظروف تجسيد أنه عرفت حركة انتصار الحريات الديموقراطية (M.T.L.D) عدة أزمات، وكانت دائما ما تجد لها الحلول إلى حين أن تم اكتشاف المنظمة الخاصة (OS) سنة 1950م، وكانت هذه من أقوى الأزمات التي تعرضت لها وتم القبض على عناصرها ومناضليها، وقد اتخذ الحزب قرارا رسميا بحل المنظمة مما أشعل في شباب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية الحماس للعمل الثوري.

---

[1] – أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م – 1962م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، وحدة الطباعة بالرويبة (الجزائر)، د ط، د ت، ص 36.

[2] – عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954م – 1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة المسيلة، 2012، ص- ص 177 ، 178.

هنا قابلتهم رئاسة الحزب وعلى رأسهم مصالي الحاج بصفته مؤسس الحزب والقائد للحركة الوطنية، بأنه الوحيد الذي له الحق في اتخاذ القرارات.[1]

وبدأ مصالي الحاج[2] يطلب رئاسة الحزب مدى الحياة فقامت اللجنة المركزية بمعارضته على الانفراد بالقيادة، وهنا نشب الصراع بين المصاليين والمركزيين حول القيادة فأصبح هناك تيارين[3]، وبمقابل هذين التيارين ظهر تيار ثالث محايد من أنصار المنظمة الخاصة منهم: مصطفى بن بولعيد[4]، العربي بن المهيدي، ديدوش مراد، محمد بوضياف، فقد حاولوا التوفيق بين المصاليين والمركزيين ولم يفلحوا في ذلك، فعقدوا اجتماعا لهم في 23 مارس 1954م نتج عن هذا الاجتماع تشكيل "اللجنة الثورية للوحدة (C.R.U.A)".

تهدف إلى توحيد المواطنين الجزائريين والتمهيد للثورة المسلحة وتقرر أيضا عقد اجتماع سري حضره إطارات المنظمة الخاصة (OS) التي تم حلها والذين يتواجدون عبر أنحاء الوطن بهدف توسيع الرقعة القيادية التي توكل إليها مهمة قيادة الثورة، وسمي هذا الاجتماع "باجتماع الـ 22"، وتم عقده في دار "إلياس دريس" بالعاصمة وخرج هذا الاجتماع بنتيجة ألا وهي اختيار طريق الكفاح المسلح كحل وحيد، وتفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة فقام الحاضرون بانتخاب مسؤول يفوض إليه تشكيل اللجنة التي تقوم بالإعداد للثورة.[5]

---

[1] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، (**ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م**)، مذكرة ماستر، اشراف: عيسى بوقرين، قسم ع الا ن، كلية ع الان و الاج، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (2014 – 2015)، ص 7 ، 8.

[2] – **مصالي الحاج**: ولد في 16 ماي 1898م بتلمسان، حيث تلقى تعليمه الأول، أهم انجازاته تأسيس نجم شمال افريقيا 1927م، وأسس حزب الشعب في 1937م، وأسس سنة 1947م حركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية إلى جانبها المنظمة الخاصة، نفي من الجزائر في 1952م، وبقي في المنفى إلى غاية وفاته في جوان 1974م. انظر: لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2009، ص – ص 246 – 248.

[3] – مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 195.

[4] – **مصطفى بن بولعيد**: ولد بن بولعيد في 05 فبراير 1917م بآريس (باتنة)، التحق بحزب الشعب في 08 ماي 1945م، وانضم إلى (OS) وهو من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم أسره في الحدود التونسية وتمكن من الفرار، وواصل كفاحه كقائد لمنطقة الأوراس في 22 مارس 1956م. انظر: محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009، ص 37.

[5] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، **مرجع سابق**، ص 10.

وقد تكونت هذه اللجنة من: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط[1] وكريم بلقاسم[2] وأطلق عليها اسم "لجنة الستة".

1. الظروف الداخلية:

تهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح، وقد دعت جبهة التحرير الوطني (FLN) كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها والدفع بمناضليها إلى الالتحاق بالصفوف.

وكان قادة الجبهة يطمحون بصدق إلى استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية ضمن الوحدة المغاربية ذلك تماشيا مع إيديولوجية[3] نجم شمال إفريقيا (ENA)[4].

---

[1] – **رابح بيطاط**: سياسي جزائري ولد بعين الكرمة بأم البواقي في 19 ديسمبر 1925م، ناضل في حزب الشعب وكان عضوا في المنظمة الخاصة تم اعتقاله في مارس 1955م وحكم عليه بالمؤبد حتى سنة 1962م، عين وزير دولة في الحكومة المؤقتة بعد 1962م، ثم عمل كوزير دولة في عهد بومدين، وزير النقل، ثم تولى رئاسة الدولة لمدة 45 يوما فقط بعد وفاة هواري بومدين، ليعود بعدها لرئاسة المجلس الشعبي الوطني، توفي بقسنطينة في 01 ماي 1985م. انظر: لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص– ص 241 ، 242.

[2] – **كريم بلقاسم**: ولد بلقاسم كريم في 14 سبتمبر 1922م بذراع الميزان بتيزي وزو، التحق بحزب الشعب في 1945م كان من الستة التاريخيين الذين أسسوا جبهة وجيش التحرير الذين فجروا ثورة نوفمبر بصفته قائد المنطقة الثالثة، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، شغل عدة مناصب في الدولة، حكمت عليه محكمة الثورة بوهران في 07 أفريل 1969م بالإعدام غيابيا، وعثر عليه ميتا يوم 20 أكتوبر 1970م بفندق انتركونتيننتال بفرانكفورت في ألمانيا. انظر: عباس، **مرجع سابق**، ص – ص 107 ، 108.

[3] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954م– 1962م)**، من منشورات الكتاب العرب، د ط، 1999، ج2، ص 09.

[4] **– نجم شمال إفريقيا (ENA)**: تأسس سنة 1926م، ضم الحزب أغلب المغاربة في أوروبا الغربية من عمال وطلاب، وقد رفع هذا الحزب شعار: "الاستقلال التام للجزائر"، لقد تزعمه مصالي الحاج، وتم حله سنة 1937م من قبل الحكومة الفرنسية. انظر: محمد العيد مطمر، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954م– 1962م) (أوراس– النمامشة) أو فاتحة النار**، دار الهدى، د ط، عين مليلة، الجزائر، د ت، ص 59.

هذه المرحلة النهائية تهدف إلى تصفية الاستعمار بالطرق السياسية والعسكرية وهو ما سيؤدي لا محالة للاستقلال، وإقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.[1]

2. الظروف الخارجية:

إن الظروف الخارجية لتجسيد البيان عديدة، فالبيان يهدف إلى جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في كل العالم، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية ولن يكون ذلك إلا بمساندة من الحلفاء العرب والمسلمين خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية.

وكذلك سعت الثورة بالعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي والإسلامي التي تجمعها معهم عوامل مشتركة وهي: الدين، اللغة والماضي والحاضر المشترك.[2]

وأكد محرري البيان عن تعاطفهم مع الأمم التي ما يزال بعضها تحت وطأة الاستعمار، وذلك في ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير، وحتى لا يتم اتهام الثورة الجزائرية بأنها اختارت الكفاح المسلح لمواجهة فرنسا، فإنها من خلال بيان أول نوفمبر تشهد العالم أنها ترغب في إيجاد حل للقضية الجزائرية سلميا ولذلك دعت فرنسا التي عليها إظهار حسن النية إلى مفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير.[3]

ثانيا: المحاور الكبرى للبيان:

إن البيان النوفمبري في محتواه يتضمن أربعة محاور رئيسية وهي:

1- محور الظروف والعوامل التي دفعت إلى كتابة البيان وإعلانه كبلاغ لاندلاع الثورة باسم جبهة التحرير الوطني (FLN).

---

[1] – محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م– 1962م)**، وزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص 27.

[2] – الزبيري، **نفسه**، ص 27.

[3] – الزبيري، **نفسه**، ص 28.

2- محور يحدد طبيعة الثورة وأهدافها ووسائلها الكفاحية وتحديد إطارها الوحدوي المغاربي، ورسم المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقبلية.

3- محور يبرز طبيعة المعركة مع المستعمر وإعلان شروط التسوية وتقديم الضمانات الكافية للمصالحة المشروعة.

4- هذا المحور يتضمن وضع الثورة في مكانها الطبيعي بين الشعب الجزائري وتحميل الشعب مسؤولية نجاح الثورة وتحقيق النصر.

وسنعمد الآن لشرح هاته المحاور وكشف دلالتها الفكرية والسياسية:

1- المحور الأول:

إن ديباجة البيان وفقرته الأولى ركزت على توضيح أسباب نشر البيان والذهاب إلى تبني العمل الثوري بغرض تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورفع اللبس والتأويل الخاطئ الذي يمكن أن يقوم به الاستعمار وعملائه وكذلك لينبه إلى خطورة الموقف المعادي للثورة.

ومن الملاحظ هنا أن صانعي البيان كانوا قد أخذوا بالحسبان العدو الفرنسي وبعدها انتقل إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعت صانعيه باستصداره وتوجيهه كنداء عن بداية العمل الثوري، أما بخصوص الظروف الإقليمية والدولية بحسبهم فهي ملائمة ومناسبة للعمل الثوري خاصة وأن تونس والمغرب ما تزال الثورة هناك مشتعلة، وكان على الجزائر اللحاق بركبها من أجل الوحدة المغاربية.[1]

أما على المستوى الدولي فنذكر حالة الانفراج الدولي بين المعسكرين " المعسكر الشيوعي "[2] و " المعسكر الرأسمالي "[3] في إطار سياسة التعايش السلمي وتنامي المد التحرري

---

[1] - يوسف قاسمي، «**بيان أول نوفمبر 1954، ملابسات الصدور (المضمون والأبعاد)**»، مجلة الآداب و ع الان، ع 16، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، ص - ص 335 ، 336.

[2] - **المعسكر الشيوعي**: هو مجموعة من الدول الشيوعية في أوروبا الغربية والشرقية وشرق آسيا وجنوبها الواقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة بين عامي (1947م- 1991م) في مواجهة المعسكر الرأسمالي. انظر: محمودي عادل، **مصطلحات، شخصيات، تواريخ معلمية وتواريخ**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، د ت، ص 05.

[3] - **المعسكر الرأسمالي**: مجموعة من الدول تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وتدافع عن الأفكار الليبيرالية سياسيا واقتصاديا وفكريا خلال فترة الحرب الباردة. انظر: محمودي، **نفسه**، ص 05.

في المستعمرات وهزيمة فرنسا في "ديان بيان فو"[1] في ماي 1954م أمام الفيتنام، وكذلك مساندة الدول العربية والإسلامية لقضيتنا.

فمن خلال هذا نستنتج أن مجموعة الستة المفجرة للثورة كانت على إطلاع على أوضاع العالم الخارجية، وتتابع التطورات الحاصلة، خصوصا تطور "المد الاستعماري" وإخفاقه و"المد التحرري" ونجاحه.

هنا نستخلص أن هذه الخلفيات الواقعية هي مبررات مقنعة وكافية لقرار اللجوء للثورة المسلحة.

2- المحور الثاني:

في هذا المحور قام صانعوا البيان إلى تحديد الخطوط العريضة لهذا البرنامج السياسي الذي ستقوم الثورة بإنجازه محددين الهدف العام وهو الاستقلال الوطني وإعادة الدولة الجزائرية إلى الوجود ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وكذلك الأهداف الداخلية والخارجية.[2]

والخلاصة هنا أن بيان أول نوفمبر 1954م جاء للتأكيد على أهداف الثورة خصوصا على الاستقلال الوطني، وكذلك الوحدة المغاربية التي كانت من مبادئ وأولويات القادة لخوض الغمار في المسيرة التحررية وانتهاج الكفاح المسلح كما فعلت تونس والمغرب باعتماد بعد وحدوي في الكفاح الثوري.[3]

ولقد فضّل البيان أنه يتبنى كل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري والتي تحقق الهدف المنشود والغاية المرسومة والمعلنة، إما على الصعيد الداخلي أو الخارجي فالنصر قادم لا محالة على الرغم من تكلفة هذا النصر التي ستكون كبيرة لكن التضحية في سبيل الوطن لا يمكن تقديرها بثمن.

---

[1] - **ديان بيان فو**: هي منطقة تقع في شمال الفيتنام وقعت فيها معركة بين القوات الفيتنامية بقيادة الجنرال "جياب" ضد الاستعمار الفرنسي امتدت من 13 مارس إلى غاية 07 ماي 1954م، انتهت بانتصار قوات الفيتنام. انظر: محمد المشرف خليفة، **معركة ديان بيان فو 1954م**، مجلة عسكرية واستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014/10/01، ص 02.

[2] - بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 1954م (معالمها الأساسية)**، د ط، درا النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 162.

[3] - خولة رحاب، (**البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 20 أوت 1956م، برنامج طرابلس 1962م**)، مذكرة ماستر، اشراف: خالد عبد الوهاب، قسم ع الان والاج، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2018 – 2019)، ص 35.

3- المحور الثالث:

لقد ركز البيان على طبيعة الانسان الجزائري السلمية العنيفة وتحمله للمشقة في سبيل الحرية والوطن، ولقد أبدى الثوار استعدادهم الكامل للسلم وتفادي الخسائر وإراقة دماء الطرفين "الجزائري والفرنسي"، ومن أجل ذلك تم إعداد وثيقة و"أرضية للمناقشة" مع السلطات الفرنسية جاء في البيان" (...فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت السلطات تحذوها النية الطيبة)، ولقد منحهم فرصة لحل المشكلة الاستعمارية في الجزائر بالطرق السلمية، لكن بشرط الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وبهذه الدعوة سحبت الجزائر البساط من تحت أقدام الفرنسيين حيث أنها لم تبق لهم مبرر في رفض السلم، فالتجأ الجزائريون إلى الكفاح المسلح.

وقد قام وزير الداخلية للحكومة الفرنسية "فرنسوا ميتران F. Mitterand"[1] بالإجابة على نداء السلم بكل غطرسة وغرور حيث قال: (المفاوضات الوحيدة هي الحرب).

وقام أيضا السفاح "مارسيل بيجار M. Béjart" الذي قام بإعدام البطل الشهيد "العربي بن مهيدي" سنة 1957م بتبرير سياسة القمع والتعذيب التي كانت تمارس على الثوار والشعب قائلا: (التعذيب مرض لابد منه خلال الحروب).[2]

ومن هذا نستخلص أن البيان جاء برسالة إنسانية وأخلاقية حيث نظرت للإنسان كونه آدميا قبل أن يكون مشروع سياسة أو حزب، فهنا لا يلام الجزائريون انتفاضتهم وثورتهم ضد القهر والتسلط والعبودية دفاعا عن حق الانسان في عيش حياة كريمة وحرة.

---

[1] – **فرنسوا ميتران F. Metterand**: من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن 20 ولد في 26 أكتوبر 1916م بمدينة جارناك غرب فرنسا، فقد ساهم في تأسيس العديد من الأحزاب السياسية وترأس بعضها مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي 1917م- 1981م، تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة لعهدتين متتاليتين من 1981م- 1995م، مخلفا ورائه العديد من المؤلفات الفكرية والسياسية. انظر: لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 264.

[2] – قاسمي يوسف، **مرجع سابق**، ص – ص 351 ، 352.

4- المحور الرابع:

لقد استهل البيان نداءه الأول بعبارة "أيها الشعب الجزائري" فالسر هنا يكمن أن محرري البيان كان لهم ثقة مطلقة بأن الشعب سيحتضن الثورة كما جاء في المقولة الشهيرة "للعربي بن مهيدي"[1] حين قال: (ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب)، كما أكد "البشير الابراهيمي"[2] في بيانه الذي وجهه يوم 15 نوفمبر 1954م" (أيها الإخوة الجزائريون الأبطال: لم تبق لكم خيطا من الأمل تتعلقون به...،... إن فرنسا لم تبق لكم دينا ولا دنيا...، وإنها سارت بكم من دركة إلى دركة...، إن الرضا بسلب الأموال قد ينافي الهمة والرجولة، أما الرضا بسلب الدين والاعتداء عليه فإنه يخالف الدين، والرضى به كفر بالله وتعطيل للقرآن...، ...إن شريعة فرنسا أنها تأخذ البريء بذنب المجرم... وهي بذلك مصممة على محوكم، ومحو دينكم وعروبتكم وجميع مقوماتكم).[3]

وهكذا قام محررو البيان بوضع أنفسهم في الصف الأول من المعركة واثقين بأن الشعب إلى صفهم ضد الاستعمار الغاشم، ولقد صدق "محمد بوضياف" حين قال: (لقد نشأ أول نوفمبر من فكرة الاعتماد على الشعب أساسا).

---

[1] - **العربي بن مهيدي**: ولد بن مهيدي في عين مليلة بدوار الكواهي سنة 1923م، شارك بمؤتمر فيفري 1947م الذي قرر تأسيس (OS) وقاد ثورة أول نوفمبر بالمنطقة الخامسة (وهران)، وفي ماي 1956م، شارك في تحضير مؤتمر الصومام والذي كان له شرف رئاسة أشغاله، أسر في 23 فيفري 1957م، ونفذ فيه حكم الإعدام ليلة 05 مارس 1957م. انظر: محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] - **محمد البشير الابراهيمي**: ولد الابراهيمي في 14 جويلية 1889م بقرية أولاد براهم دائرة رأس الواد ولاية برج بوعريريج كان أحد رواد الإصلاح في الجزائر ومن المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين في الثلاثينيات، وأصبح رئيسا للجمعية بعد وفاة "عبد الحميد بن باديس"، توفي في 20 ماي 1965م تحت الإقامة الجبرية بالعاصمة. انظر: نور الدين خباية، **المصالحة الجزائرية**، ط 1، الجزائر، 2014، ص 312.

[3] - البشير الابراهيمي، **في قلب المعركة**، دار الأمة، ط 1، الجزائر، 1997، ص ص 17 – 18.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنص بيان أول نوفمبر 1954م:

إن بيان أول نوفمبر 1954م هو عبارة عن نداء للشعب الجزائري ويحتوي هذا النداء على عدة مبادئ وأسس التي يجب أن تقام عليها الدولة الوطنية، وتتمثل هذه الأسس والمبادئ في العدالة الاجتماعية – سيادة الأمة – السيادة التامة للدولة ووضع الدولة في إطار المبادئ الإسلامية والوحدة المغاربية في انتماءها العربي والإسلامي، ومن خلال هذا سنحاول تحليل مضمون البيان النوفمبري.[1]

أولا: من حيث الشكل:

لقد صدر بيان أول نوفمبر يوم الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954م، الموافق للسادس من الربيع الأول 1374هـ، يتكون من ثلاث صفحات وستة مقاطع كانت البداية بـ"أيها الشعب الجزائري..."، ونهايته بالكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني.

لقد كتب البيان بكلمات سهلة وبسيطة ولغة مفهومة لدى العامة لأن هذا الخطاب موجه إلى جميع طبقات وفئات الشعب، صدر البيان باللغة الفرنسية وتمت ترجمته للعربية سنة 1957م من قبل مسؤولي الولايات، وقد انتدبت لجنة الستة كلا من: ديدوش مراد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد لتحرير البيان، وقد كان إعداده وتحديد مضامينه قد اتخذ مبدأ تشاوريا نظرا لصعوبة القضية التي سيحملها وبذلك حددوا الأسباب والأهداف والوسائل والشروط وقاموا بتكليف محمد بوضياف بتحريره في منشور[2]، وقد استعان بوضياف بالمناضل "محمد العيشاوي"[3] الذي كان يعمل صحفيا بباريس لحساب مجلة "Le monde Arabe" (العالم العربي) في كتابة

---

[1] – رابح لونيسي: «**بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون**»، مجلة المصادر، جامعة وهران، ع 7، السداسي الثاني، 2002، ص 26.

[2] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، (**دراسة تحليلية نقدية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م**)، مذكرة ماستر، اشراف: بن محمد يونس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2020– 2021)، ص – ص 11 ، 12.

[3] – **محمد العيشاوي**: ولد في 23 جانفي 1929م ببومرداس، درس في فرنسا حوالي سنتين في مجال العمل الصحفي، وعاد للجزائر في 1953م واستعان به بوضياف وديدوش لتحرير ورقن وسحب البيان النوفمبري، ألقي عليه القبض بسبب ذلك في 16 جانفي 1954م، وأطلق سراحه ليلتحق بالثورة في الولاية الرابعة، وعمل في مصلحة الإعلام إلى أن سقط شهيدا سنة 1959م. انظر: ميعادي جمال الدين وآخرون، «**حيثيات تحرير وطبع وتوزيع نداء جيش التحرير في أول نوفمبر 1954م**»، مجلة المصادر، مج 17، ع 1، 2019، ص 289.

البيان نظرا لكفاءته وقدرته في الرقن، وقد اجتمعوا عدة مرات في محل الخياطة الذي تعود ملكيته للمناضل "عيسى كشيدة" الذي يقع بممر مالاكوف بباب الواد.

ولقد تم صياغة بيان أول نوفمبر باللغة الفرنسية ثم تمت ترجمته إلى اللغة العربية من قبل لجنة ضمت كلا من: (الرشيد، إدريس التونسي، وأحمد سعيد المصري) خلال الاجتماع الذي عقد في 23 أكتوبر 1954م.[1]

ثانيا: من حيث المضمون:

قال "بن يوسف بن خدة" في كتابه جذور أول نوفمبر 1954م: (ها هو أول نوفمبر 1954م يدق، إنها ساعة مواجهة الشعب الجزائري لمصيره، ولم يكن ذلك حدثا فجائيا ولا كان قطيعة مع الماضي بل هو حدث منبثق على الأزمة التي فجرت قيادة حزب الشعب...، سطر الستة الأوفياء المثل الأعلى للحزب الذي ينحدرون منه، هدف الكفاح المسلح كما يلي: «إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»). [2]

ومن هذا المنطلق سنقوم بتحليل مضمون نص البيان الذي تضمن أهداف ووسائل الكفاح والظروف شكلت هذه النقاط التي جاءت في البيان عاملا للوعي والثقة بأهمية هذه الخطوة التي لا رجعة فيها للتخلص من الاستعمار الغاشم.

- إن أول ما يلاحظه الباحث في بيان أول نوفمبر هو غياب البسملة وهي:

"بسم الله الله الرحمن الرحيم" والتي هي عبارة افتتاحية يفتتح بها المسلمون عادة أي خطاب، وربما كان سبب ذلك سهو أو خطأ من الأخطاء الوارد حدوثها.

ومهما كان الأمر في غياب البسملة حرفيا فهي موجودة ضمنيا، وهذا ما لا يستطيع أي دارس أو محلل للوثيقة أن ينكره لأن النداء الذي توجه به البيان هو التحرر وهو واجب ديني في الشكل

---

[1] - سعيدي مزيان، «**القيم الوطنية والمرجعية في بيان أول نوفمبر 1954م**»، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 03، ع 3، المدرسة العسكرية العليا للإعلام والاتصال بسيدي فرج، نوفمبر 2021، ص 13.

[2] - بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 1433هـ / 2012م، ص - ص 349 ، 350.

العملي وليس في القولي، وعلى حد قول الأستاذ "جغابة": (... لأن مطلب الانعتاق واجبا دينيا يتجسد عملا لا قولا مجردا من الأحكام الشرعية هي أعمال والأعمال بالنيات، لا تتوقف على فهم مبادئ فلسفية لا يصلها إلا ذوي المعرفة بأركانها وأنصار النقاشات الطويلة اللامتناهية).[1]

كما أنه لا يمكننا أن ننسى أن محرري البيان كان التزامهم بالدين الإسلامي التزاما كيانيا لا يمكن التشكيك فيه.

كما نرى كذلك في بداية البيان أنه توجه إلى الشعب أولا فكما نرى في الوثيقة "إلى الشعب الجزائري"، وهنا لما قال الشعب لو يميز لا صغيرا ولا كبيرا ولا المثقف ولا الأميّ، هنا النداء موجه لكافة الشعب للالتفاف حول الثورة والتمسك بحبالها، وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾[2]، فهنا القضية قضية الشعب.

ثم يوجه البيان نداءه إلى المناضلين فيقول: "أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية" هنا نرى أن محرري البيان قصدوا بهذا لمّ شمل كل المناضلين دون تمييز حزبي أو إيديولوجي الذي تصدع نتيجة للصراعات والنزاعات الداخلية أيام الحركة الوطنية، فهذه العبارة جاءت لتوحيد الصفوف وتجاوز الانقسامات.[3]

وفعلا تحقق ذلك فتحول ذلك الانقسام والشتات إلى قوة واحدة تهدف إلى تحقيق النصر، فهذا لتجسيد لقول الله تعالى: ﴿وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين﴾ [4].

---

[1] – لعرج جبران، (**البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، اشراف: محمد مجاود، قسم ع الان والاج، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2016 – 2017)، ص 222.

[2] – سورة آل عمران، الآية 103.

[3] – لعرج جبران، **مرجع سابق**، ص – ص 223 ، 224.

[4] – سورة الأنفال، الآية 47.

ولقد استعرض البيان في ديباجته توضيح أسباب نشره، ودوافع الانتقال إلى العمل الثوري بغرض تحقيق الاستقلال الوطني في إطار شمال إفريقيا، كما نوه البيان بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية في نضالها الطويل، وبلوغها المرحلة الأخيرة المتمثلة في إعلان الثورة والكفاح المسلح، لأن الشعب كان مهيأ لذلك، وهذا ما يؤكده نص البيان: (... نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل... التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي...)[1].

وبعد ذلك واصل البيان بالتحذير من خطورة الموقف المعادي للثورة الذي يستغل الظرف ليقدم التأويل الخاطئ لها، ويستدرج بعض القوى المتحالفة مع الاستعمار في ترويج أكاذيبه ومزاعمه ضد الثورة، وفي ذلك يقول نص البيان: (... ورغبتنا أيضا أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن تدفعكم فيه الامبريالية [2] وعملائها الإداريون، وبعض محترفي السياسة الانتهازية).[3]

والملاحظ هنا أن صانعي البيان ومفجري الثورة قد قرأوا حساب العدو الفرنسي جيدا، وهي رسالة تحذيرية للشعب والمناضلين والخصوم السياسيين، كما هو تعزيز "للتكوين الثوري" الذي بقي من الاختراق النفسي والفكري وتحصين العمل الثوري الوليد.

بعدها ينتقل البيان إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعت صانعيه باستصداره وتوجيهه "كنداء" للإعلان عن الثورة وبدايتها، كما جاء في نص البيان: (فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية)، هنا ذكر بالهدف الثوري لأية حركة ثورية مستعملا مقولة "لينين" (لقيام ونجاح أية حركة ثورة لا بد من نظرية ثورية).

---

[1] – خالد عبد الوهاب، «**الأبعاد الفكرية والانسانية في نصوص الثورة الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م – انموذجا–**»، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، د ت، ص 28.

[2] – **الامبريالية**: هي ظاهرة اقتصادية عسكرية ظهرت في العصر الحديث على أقدم الدول الاستعمارية (أي الرأسمالية) الصناعية على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراضي بدون رضى تلك الشعوب. انظر: يحي نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008، ص 37.

[3] – عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 28.

أما بخصوص الظروف الإقليمية والدولية بحسبهم فهي ملائمة ومناسبة للعمل الثوري خاصة وأن ثورتي تونس والمغرب قد قامتا ولا تزال مشتعلتين، وضرورة اللحاق بركبها لتسوية المشكلة المغاربية التي توحدت بشأنها مواقف الجميع لإنجاز وحدة المغرب العربي.[1]

وفي ذلك استلهام لمشاريع النضال المشترك التي بدأت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة 1947م بين الأحزاب المغاربية "حزب الشعب الجزائري" "الحزب الدستوري التونسي" "حزب الاستقلال المغربي" و"جمعية العلماء المسلمين" جاء في البيان: (إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا... إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل).

أما على المستوى الدولي فيذكر البيان بحالة الانفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في إطار سياسة التعايش السلمي إلى جانب تنامي المد التحرري في المستعمرات وهزيمة فرنسا في ديان بيان فو في ماي 1954م، أمام الفيتناميين ورضوخها للتفاوض معهم إلى جانب التعاطف والمساندة العربية الإسلامية لقضيتنا...، يقول نص البيان: (أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين).[2]

بعدها انتقل البيان إلى عرض الأزمة الداخلية للحركة الوطنية ولحركة الانتصار تحديدا مركزا على حالة الجمود والروتين الذي أصابها وجعلها غارقة في خيال المطلبية السياسية التي تعلقت بالفتات الاستعماري ومشاريعه الكاذبة، وهذا ما جعل المستعمر يطير فرحا لهذا الانتصار الذي حققه في كفاحه منذ الطليعة الجزائرية.[3]

---

[1] – يوسف قاسمي، **مرجع سابق**، ص 336.

[2] – يوسف قاسمي، **مرجع سابق**، ص 337.

[3] – قاسمي، **مرجع سابق**، ص 338.

هذه الحالة الكارثية فرضت على الوطنيين المخلصين ضرورة الإسراع لإفراج الحركة الوطنية من مأزقها وإنقاذها من هذا الوضع مع أخذ زمام المبادرة بكل نزاهة وحياد لصالح القضية الوطنية، والتي كانت نتيجتها: الاقتناع بضرورة التوجه إلى الكفاح المسلح إلى جانب إخواننا المغاربة، كما أنها فتحت أحضانها لكل الجزائريين من كل التيارات والفئات والطبقات الاجتماعية للانضمام لهذا المسعى التحرري ويؤكد البيان: (...إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات من الجمود والروتين، وتوجيهها السيئ... إن المرحلة خطيرة... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين)، يضيف مؤكدا الصفة الاستقلالية لمفجري الثورة: (... نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة إن حركتنا موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد والأعمى).

أما بشأن انفتاحه على كافة العناصر الوطنية فيورد البيان: (ونتيح الفرصة لجميع الطبقات الاجتماعية... أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر).[1]

ولقد سطر الستة الأوفياء للمثل الأعلى للحزب الذي ينحدرون منه هدف الكفاح المسلح وهو الهدف الرئيسي والأول وهو الاستقلال الوطني عن طريق: (إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية).

هنا حددوا طبيعة نظام الحكم الذي سيكون "جمهوريا" حيث لم يرد اللفظ (جمهوري) بل ورد: (ديموقراطية ذات سيادة) وتكون ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك احترام جميع الحريات دون تمييز عرقي أو ديني[2]، هنا البيان أعطى عهد الشرف في حماية الأقليات الغير مسلمة والتي ترغب في العيش في كنف الدولة الجزائرية بعد التحرر والاستقلال، فهنا لن يكون هناك تمييز اتجاههم لا في الانتماء الاجتماعي ولا في العقيدة الدينية، أما عن الأهداف الداخلية الأخرى فنجد "التطهير السياسي"، إن إقرار هذا المبدأ هو محاولة لإبراز الوضع المتأزم داخل الحركة الوطنية في عملية التطهير السياسي نتيجة للتصرفات القديمة فيها حيث انتشر الفساد داخل كيانها ناهيك عقم نضالها

---

[1] – يوسف قاسمي، **مرجع سابق**، ص 338.

[2] – بن يوسف بن خدة، **مرجع سابق**، ص 350.

السياسي والانحراف عن نهجها الأصلي، ورد في نص البيان: (التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي).[1]

كما عملت على تأييد ومشاركة كل الطاقات الوطنية بحيث جاء في النص: (تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري)، فهذه دعوة لأفراد الشعب الجزائري للتوحد والتجمع من أجل الكفاح المسلح، فوحدة الشعب هي سلاح فعال لخوض غمار الثورة التي قضت من خلالها الجبهة على كل أشكال الزعامة الفردية، وأرست مبدأ القيادة الجماعية، فالغاية الأسمى من بيان أول نوفمبر هو أن يكون الشعب واحدا موحدا تحت شعار واحد من أجل قضية واحدة وتحت قيادة واحدة.[2]

وقد حدد كذلك البيان أهدافا خارجية تمثلت في (تدويل القضية الجزائرية) ولقد تبين من خلال بيان أول نوفمبر بأن مخططي الثورة الأوائل ومفجريها لم يغفلوا لحظة واحدة عن موضوع التدويل لما له من دور في نجاح العمل الثوري، فلقد كانوا على يقين أن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بنجاح العمل الدبلوماسي في الخارج لما سيقدمه من دعم مادي ومعنوي للتعريف بحقيقة العمل المسلح الذي اختاره الجزائريون.

فقد سعت جبهة التحرير منذ الوهلة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة فقد جاء في البيان: (في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية)، ويعتبر تدويل القضية الجزائرية تكذيب للأطروحة الفرنسية التي تقول بأن الثورة الجزائرية هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية ولا يحق لأحد بالتدخل فيها، وبعد اندلا ع الثورة انكشفت كذبة الأطروحة الفرنسية، وبرمجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية

---

[1] – ليلى بوجلال، عبد الله قرفي، «**مبادئ الفكر السياسي للثورة الجزائرية من خلال نص بيان الفاتح نوفمبر**»، مجلة مقدمات، ع 07، جوان 2018، ص 84.

[2] – لعربي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، (**مواثيق الثورة التحريرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954م)1962م**))، مذكرة ماستر في التاريخ، اشراف: حواسي محمد، قسم ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2019 – 2020)، ص – ص 27 ، 28.

العامة للأمم المتحدة وكان ذلك أول انتصار عالمي حتى ولو لم تناقش القضية حينها أي سنة 1955م.[1]

أما بالنسبة لوسائل الكفاح فلقد اقترح البيان في الفقرة الأولى على الشعب الجزائري ثمن استقلاله حيث جاء في نص البيان: (انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف).

فيسجل البيان ويحذر أن الانسجام مع المبادئ الثورية يتلخص في وحدة الصفوف وفي استعمال كل الوسائل المتاحة، ولا مجال لأي تنازل عن الهدف النهائي، كما أن عبارة استعمال كل الوسائل بما فيها الوسائل السياسية والتفاوضية تعني أن الشرط الوحيد في ذلك هو الاستقلال الوطني التام.[2]

والفقرة الثانية تنص على: (إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد، وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي، أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين)، فإذا كان الانسجام مع المبادئ الثورية يتجلى في وحدة الصفوف، والمقصود به كل من هو مع الثورة الجزائرية كقضية عادلة، بدون قيد أو شرط يعتبر حليفا طبيعيا أكان ذلك بحكم الانتماء الحضاري أو الجغرافي أو بحكم تبني المبادئ العادلة، وإن البيان أعلن الكفاح المسلح فإنه طرح بديلا للسلم والمسألة هي المفاوضات وإن اعترفت فرنسا بمطالب الجزائريين كاملة غير منقوصة، وقد جاء في نص البيان ثلاثة شروط لذلك:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية والسيادة الوطنية.
2. فتح المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري.
3. خلق جو من الثقة باتخاذ التدابير السلمية الضرورية.[3]

---

[1] – لعريبي فاطمة الزهراء، شماني أحلام ،**مرجع سابق**، ص 29.

[2] – حسن بربورة، **تحليل نص بيان أول نوفمبر**، مقياس تاريخ الثورة، سنة ثالثة تاريخ، قسم ع الان والاج، كلية الآداب واللغات و ع الان والاج، جامعة بن زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر، (2011- 2012)، ص 09.

[3] – **بربورة**، نفسه، ص 10.

وهكذا انطلق بيان أول نوفمبر من ضرورة وجود استراتيجية فعالة للثورة التحريرية نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على تحقيق هذه الاستراتيجية.

قبول مبدأ السلم بشروط فالبيان كما هو واضح يدعو إلى تفادي العنف وإراقة الدماء وكل ما ينجم عن النزاعات أي أنه يدعو إلى السلم واحترام حقوق الانسان والذي يتوجب:

1- تخلي السلطات الفرنسية عن أطروحتها بشأن تبعية الجزائر لفرنسا.
2- التفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية.
3- الكف عن مطاردة القوات المكافحة واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين على الرغم من أن فرنسا ظلت تراهن على انتصار الحل العسكري في مواجهة ثورة شعبية اعتمدت منذ البداية حرب العصابات المدعومة بنضال سياسي ودبلوماسي واسع، فإن الأحداث المتلاحقة كانت تؤكد انتصار نهج جبهة التحرير الوطني، وانحياز الرأي العام العالمي لطروحاتها السلمية مما جعل الطروحات الاستعمارية تتراجع إلى أن أضحت فرنسا الدولة الكبرى مهددة بالانهيار وكان النصر في النهاية للمبادئ السلمية والانسانية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائري.[1]

لقد ورد في نص البيان وفي المقابل: يقصد بها أنه إذا قبلت فرنسا بالحلول السلمية دون اللجوء إلى الحرب سيكون هناك مقابل وهو أن جبهة التحرير أعلنت في البيان عن اتجاهها السلمي نحو الأقلية الأوروبية في الجزائر وكيفية ضمان حقوقهم كما ورد في نص البيان: (فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات).

وأكدت قيادة الثورة أن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية[2]، وفي هذه الحالة نص البيان عن ذلك بما يلي: (جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب

---

[1] - حسن بربورة، **مرجع سابق**، ص 11 ، 12.

[2] - عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 43.

تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بمالهم من حقوق وما عليهم من واجبات).

إذن فالأوروبيين لهم الاختيار بين اكتساب الجنسية الجزائرية وبين البقاء على جنسياتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين وعليهم، وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم.[1]

وفي الأخير تم دعوة الشعب إلى مباركة هذه الوثيقة عن طريق اشراكه في مسؤولية النجاح والاخفاق من خلال التأييد المادي والمعنوي لهذه الحركة الثورية والاعتراف الكامل بالجبهة كممثل شرعي لهم وقائدة للثورة، كما نوّه المحررون على درجة الخطورة والصعوبة التي تكتسبها المرحلة طالبين منهم الالتزام بالصبر والاستمرارية والإيمان بها دون الاستسلام رغم طول ومشقة الطريق لكن النصر هو نهايته، وأرادت تحت هذه العبارات التوعوية أن تشهدهم على الوعود التي أطلقها قادة الثورة ويجب اعطائهم كامل أشكال الدعم والتأييد[2]، كما جاء في نص البيان: (أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك).

وينتهي البيان بصورة من التضحية قدمت كنموذج من قبل محرريه، حيث وضعوا أنفسهم "قرابين" للوطن بهذا ختم البيان المشهد الثوري الذي رسمه بأول قربان للحرية يقدم من قبل صانعيه الذين لم يبخلوا بأنفسهم ودمائهم.[3]

---

[1] – عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] – رحاب، **مرجع سابق**، ص 43.

[3] – قاسمي، **مرجع سابق**، ص 355.

المبحث الثالث: ردود الفعل الوطنية والفرنسية والدولية على الثورة الجزائرية:

تعتبر ثورة أول نوفمبر 1954م مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر حيث عرفت هذه الثورة منذ اندلاعها ردود فعل مختلفة ومتباينة على المستوى الداخلي والخارجي، فشهدت مختلف آراء ومواقف أغلب التشكيلات الوطنية الجزائرية والتي كانت نابعة عن خلفيات تاريخية فكل تعامل معها حسب قناعته الشخصية، أما عن ردود الفعل الفرنسية سواء من الحكومة الفرنسية أو الشخصيات الفرنسية فتميزت بالشدة والمعارضة على هذه الثورة وما يحملونه من فكر استعماري مدمر حيث عانى الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار وسياسته الاستعمارية والاستبدادية التعسفية أكثر من مائة سنة، وعملت على طمس مقوماته الوطنية، بالمقابل كانت هناك ردود أفعال دولية وعالمية منها من ساند الثورة وأيدها منذ بدايتها ومنها من عارضها ووقف جنبا إلى جنب لفرنسا. [1]

ومن هذا المنطلق سنعرض بعض المواقف وردود الأفعال على المستوى الوطني والفرنسي والدولي من قيام واندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.

أولا: ردود الأفعال الوطنية:

تباينت ردود الأفعال شعبا وحزبا من اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954م، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

1) على المستوى الشعبي:

كان اندلاع الثورة مفاجئا لأنها كانت محاطة بالسرية التامة فقد استقبل الشعب الجزائري الثورة بالتأييد والمباركة لأنها السبيل الوحيد الذي بقي له لتحقيق استقلاله بعد فشل التجربة السياسية فاحتضن الثورة بكل ما يملك وجاهد بالنفس والنفيس والمال[2]، وحاول أن يغذيها بدمه وكل ما لديه

---

[1] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص – ص 28 ، 30.

[2] – صالح فركوس، **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، عنابة، 2005، ص 234.

بالنفخ في نارها فتزداد إضراما ويرفع علمها فيزيد علوا وارتفاعا، فكل شارك فيها حسب امكانياته وطاقته [1].

وهذا ما يبرز الموقف النبيل والشجاع الذي اتخذته الجماهير الشعبية منذ الوهلة الأولى من ثورتها التحريرية المجيدة الذي لم يأتي عفويا، وإنما كان نتيجة عقيدتها وإيمانها بتحرير البلاد، فكانت تؤمن بالجهاد وأن ما ضحت من أجله في الماضي هو الإسلام، والإسلام يدعو للجهاد، وأن هذه الثورة قامت من أجل محاربة الاستعمار الفرنسي الذي يستغلها ويستغل ثرواتها.[2]

وقد كان موقف الجزائريين في البوادي والقرى والمدن مفعما بالمشاعر الحماسية العميقة والاعتزاز والافتخار برؤية الجزائر تلتحق بالجهاد[3]، حيث يقول المجاهد السيد "بن طوبال" عن موقف الشعب من ثورته: (عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر، فالشعب لم يتسبب لنا في مشاكل وقبلنا، نحن كنا نخفي أنفسنا ولم نكن نذهب عند كل الناس، لكن وجدنا الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين بها).[4]

2) على مستوى الأحزاب والتشكيلات الوطنية:

شهدت مختلف التشكيلات الوطنية والسياسية الجزائرية المتمثلة في الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديموقراطية الجزائرية ردود أفعال مختلفة، اختلفت كل حسب أفكاره ورؤيته من تفجير هذه الثورة ومدى إمكانية نجاحها إلا أن هذه النظرة الأولية لم تستمر طويلا فقد تغيرت بعد تحقيقها للعديد من الانتصارات السياسية والعسكرية وتجاوب الشعب معها.

---

[1] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] – أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 318.

[3] – صافي حجوب، (**نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956م – 1958م**)، مذكرة ماستر في التاريخ، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/ 2016، ص 31.

[4] – ازغيدي لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م – 1962م**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2009، ص 84.

أ) الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري:

لقد كان موقف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري [1] عند اندلاع الثورة يختلف كثيرا عن وضع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري، وذلك بسبب السياسة التي كان يتمتع بها مؤسسه فرحات عباس[2] وأمينه العام، وهذا التواجد عدد كبير من المثقفين والتجار الكبار في صفوفه، وكذا الانتشار في مختلف أنحاء الوطن[3]، وعلى الرغم من هذا الوضع فإن موقفه من الثورة في عامها الأول لم يكن مختلفا عن الجمعية والحزب الشيوعي الجزائري حيث كان تعليقه الأول عن الفاتح نوفمبر (أنها اليأس والفوضى والمغامرة)، وأن موقف فرحات عباس من الكفاح المسلح هو الذي دفعه إلى الإعلان عن هذا التصريح، كما أدلى بتصريح آخر "لجريدة الجمهورية" في عددها 46 الصادر في 12 نوفمبر 1954م، بعدم اتفاقه في شيء مع نداء جبهة التحرير الوطني قائلا: (سنواصل نشاطنا السياسي والقانوني دون أي التباس وسنبقى مقنعين بأن العنف لا يساوي شيئا)، كما صرح أيضا (إن موقفنا معروف لا يقبل أي غموض ونحن مقتنعين بأن العنف لا يحل المشكلة).[4]

لقد استمر موقف فرحات عباس من الثورة حيث وبعد مرور سنة من عمرها مازال يخاطب الفرنسيين منهم الاستجابة في قوله: (إذا ضعفت فرنسا أمام التصلب الكولونيالي فإنه لم يعد أمام الجزائريين سوى أحد الخيارين إما السجن أو الصعود إلى الجبال)، وكأنه ينصح الاستعمار بالتعقل حيث بعد بذل الكثير من الجهود واقتراح الحلول محاولة من فرحات عباس اقناع المستعمر والمستوطنين

---

[1] – **الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري:** حزب سياسي جزائري شكله فرحات عباس سنة 1946م، استمد مبادئه وأفكاره من البيان، يطالب باسترجاع السيادة الوطنية بشكل سلمي وتدريجي ينبذ العمل المسلح والانفصال الفوري عن فرنسا تحفظ في البداية من الثورة، وطالب قادته السلطات الفرنسية بضرورة الإصلاح السريع للأوضاع السياسية والاجتماعية، وأمام رفض فرنسا لهذه المطالب وتجذر الثورة التي خيرت قادته إما الالتحاق بها أو التصفية، وبعد تريث وتدبر قرر فرحات عباس وقادة الحزب الالتحاق بجبهة التحرير الوطني سنة 1956م وحل حزبهم. انظر: لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 268.

[2] – **فرحات عباس:** من مواليد 24 أوت 1899م بولاية جيجل كان أول رئيس حكومة جزائرية مؤقتة سنة 1958م تم انتخابه غداة الاستقلال رئيسا للمجلس التأسيسي، توفي بالجزائر في 24 ديسمبر 1985م. انظر: نورالدين خباية، **مرجع سابق**، ص 308.

[3] – محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، ط 1، الجزائر، 1984، ص 15.

[4] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 15.

عن إيجاد حل سلمي وديموقراطي للمشكل الجزائري، وقرر في الأخير الالتحاق بالثورة وبخيار الشعب الجزائري وتمّ حلّ حزبه يوم 22 أفريل 1956م.[1]

ب) موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري منذ الوهلة الأولى يعرف أن أحداث ليلة الفاتح نوفمبر هي بداية الثورة، لكن من الصعب عليه الاعتراف بذلك علنا[2]، والحقيقة أن الحزب الشيوعي كان يهدف من وراء هذا التراجع المتمثل في العمل الفردي، وكذا التخلي عن برنامجه الرامي إلى تنمية الكفاح السياسي كوسيلة وحيدة لحل المشكل الجزائري[3]، حيث أصدر الحزب بيانا بتاريخ 02 نوفمبر 1954م امتاز بالغموض ولم يصرح فيه بطلب الاستقلال أو رفضه، وقد كان الحزب يؤمن أن الأحداث في الجزائر كانت نابعة من داخلها[4]، كما يشير هذا الأخير إلى أن الأحداث والوقائع التي تحدث في الجزائر لا تتعلق بمؤامرة خارجية أو عمليات استفزازية وإنما هي صادرة عن حركة جزائرية إلا أن الحزب لم يتخذ منها موقفا علنيا مؤسسا على مبادئه الشيوعية، فالشيوعيون لم يفكروا إطلاقا في القيام بأعمال فردية.[5]

ج) موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

عرفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أنها حركة إصلاحية دينية تبنت فكرة النضال الشرعي والمطالبة بمجموعة من الإصلاحات، فكانت كغيرها من التشكيلات الوطنية السياسية الموجودة بالجزائر والتي فوجئت باندلاع الثورة[6]، والتي كان موقفها من الثورة التي عرفها بيان أول نوفمبر 1954م على أنها ثورة شعبية لا حزبية، وأن قيادتها جماعية لا فردية وأنها تدعوا الأمة الجزائرية

---

[1] – لعرج جبران، **مرجع سابق**، ص 184.

[2] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في...، **مرجع سابق**، ص 165.

[3] – أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 286.

[4] – بن غليمة سهام، (**الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م– 1958م، بين التخطيط الاستعمار الفرنسي وردود الفعل الجزائرية**)، أطروحة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بكر بلقايد، تلمسان، (2016– 2017)، ص 86.

[5] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، **مرجع سابق**، ص 171.

[6] – بن غليمة سهام، **مرجع سابق**، ص 81.

للمشاركة والتضحية بالنفس والنفيس، وهذا من أجل استرجاع الاستقلال الوطني والتحاق كافة أفراد الشعب الجزائري بالثورة.[1]

حيث يتسم موقف الجمعية كغيره من المواقف بالإثارة إذ تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية وأخرى تتعلق بطبيعة الثورة، ومن هذا يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قاده في الخارج الشيخ "البشير الابراهيمي" وتبناه في الداخل "العربي التبسي" وموقف آخر معارض على رأسه الشيخ "خير الدين" المتمركز أساسا في الداخل[2]، فالرأي الأول الذي رأى أن العمل الإصلاحي لم يجدي نفعا وأعلن مساندته المطلقة للثورة، أم الموقف الثاني والذي أكد أصحابه على ضرورة أهمية النضال السياسي والسلمي غير أن هذا الموقف المضطرب لم يدم طويلا ليرسم الالتحاق[3] الرسمي والكلي لجمعية العلماء المسلمين[4] بالثورة سنة 1956م.

د) موقف حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

كان اندلا ع الثورة مفاجأة كبيرة لكافة التيارات السياسية وأكثرهم المركزيون الذين وجدوا أنفسهم في دوامة وحيرة كبيرة، وكان موقفهم من الثورة متذبذبا، ولم يكن هناك تنسيق فيما بينهم ولم يكونوا موافقين ولا منادين بفكرة الثورة في تلك الظروف بالذات، وكانوا يرون أنه لابد من الاستعداد الجيد لها، وأن تفجيرها مغامرة كبيرة[5]، ولقد اجتمعت مواقف قيادتي حركة انتصار الحريات الديموقراطية، المصاليين والمركزيين منهم على غرار باقي التنظيمات السياسية الجزائرية الأخرى عشية

---

[1] – أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 290.

[2] – محمد العربي الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] – بن غليمة سهام، **مرجع سابق**، ص 85.

[4] – **جمعية العلماء المسلمين**: هي جمعية إصلاحية تربوية لها حضور سياسي متميز في الجزائر تأسست في 05 ماي 1931م بالجزائر العاصمة، كان على رأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى غاية وفاته في 16 أفريل 1940م ليخلفه الشيخ محمد البشير الابراهيمي حتى التحاقها بالثورة رسميا في أفريل 1956م أما اجتماعيا عرفت بمنهجها الإصلاحي، وسياسيا كانت الأقرب من منهج فرحات عباس، موقفها من الثورة كان محل اختلاف عميق بين مؤيد ومعارض ومتحفظ إلى أن حسم الأمر بالالتحاق بالثورة. انظر: لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 269.

[5] – قرسيف وسام، (**الثورة الجزائرية بين سنتي 1956م – 1958م**)، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013 – 2014)، ص – ص 18 ، 19.

اندلاع الثورة التحريرية حيث وصفوها: (على أنها مجرد حوادث خطيرة ومغامرة، وحملوا نتيجة هذه الأحداث الإدارة الاستعمارية أنها مسؤولة عن ذلك).[1]

هـ) موقف المصاليين:

لم يكن موقف المصاليين موقفا صريحا ومباشرا ولا علنيا اتجاه اندلاع الثورة إلا بعد فترة من الانتظار، ولما ستسفر عليه تطورات الأحداث إلى جانب المفاجأة الكبيرة التي أحدثتها هاته الثورة بالمقابل لم يأخذوا هذه الوقائع والحوادث بمحمل من الجد، وكذا قدرة منافسيهم على اتخاذ قرار تفجير الثورة في هذا التاريخ وبهذه السرعة والسرية التامة[2]، وعلى الرغم من الظروف التي اندلعت فيها هذه الانتفاضة فإن المصاليون لم يتنكروا لها، حيث أصدر المكتب السياسي "لحركة إ ح د" (الاتجاه المصالي) نداء قارن فيه ما يحدث للجزائر هو نفسه ما حدث لتونس والمغرب الأقصى، ولقد أكد البيان على شرعية هذه النضالات وطالب بضرورة إيجاد حلول مطابقة وموازية لطموحات شعوب شمال إفريقيا.[3]

و) موقف المركزيين:

تميز موقف المركزيين بنوع من الغموض والضبابية، ففي البداية رأوا في انطلاقة الثورة المسلحة على أنها جاءت في غير وقتها المناسب، وحاولوا من طرف مبعوثيهم إلى القاهرة من إقناع الوفد الخارجي بالتريث وإيجاد الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية[4]، وقد شارك المركزيون في مساعي مشتركة في الجزائر وفرنسا، وأرسلوا وفدا مشكلا من معظم التيارات السياسية الجزائرية إلى باريس، للشرح والإعلان عن القضية الجزائرية إلا أنه تم اعتقالهم وبعد إطلاق سراحهم التحق أغلبيتهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني والبعض الآخر التحق بكل من تونس والقاهرة والمغرب الأقصى.[5]

ويمكن حصر موقف حركة انتصار الحريات الديموقراطية من اندلاع الثورة الجزائرية في بعض النقاط المتمثلة في: مطالبة جبهة التحرير الوطني منها كغيرها من التشكيلات السياسية الأخرى بحل

---

[1] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] – الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، دراسات في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009، ص 140.

[3] – محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح الملثوني، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1994، ص 44.

[4] – الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 141.

[5] – أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 270.

نفسها، والتحاق مناضليها بصفوف الجبهة بالمقابل دعت إلى تخليها عن فكرة توحيد الكتلتين المتنازعتين، وبهذا الخصوص ورد بيان أول نوفمبر ما يلي: (ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية..... وبذلك قد نكون وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار).[1]

ثانيا: ردود الفعل الفرنسية:

اعتبرت فرنسا الثورة الجزائرية خارجة عن القانون واصفة الثوار على أنهم مجموعة من قطاع الطرق والعصابات والإرهاب، فقد صرح وزير الخارجية "فرنسوا ميتران F. Mitterand": (لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدول والعصابات المتمردة...)[2]، ليعلن هذا الأخير في 05 نوفمبر 1954م عن قرار حركة انتصار الحريات الديموقراطية مع إعطاء الأوامر بإلقاء القبض على مناضليها ومسؤولي الحركة والزج بهم في السجون[3]، كما قامت فرنسا باتخاذ أخطر الاجراءات للقضاء على الثورة ،ففي 19 مارس 1954م أصدرت وفي شكل بيان من وزارة الداخلية ما يعرف باسم "حالة الطوارئ"، وهو إجراء قانوني جديد وهذا تفاديا لحالة الحصار، إذ صرحت هذه الأخيرة على أن حالة الطوارئ يشكل حلا وسطا أمام الحالة العادية، وأن هذا الإجراء يهدف إلى الاحترام الكلي لجميع الحريات، أما حالة الحصار فهي تسعى إلى تفكيك الهياكل الإدارية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية.[4]

وباختصار فإن ردود فعل المسؤولين الفرنسيين من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م يظهر في استعمال القوة لقمع وضرب الثائرين والثوار مع إلقاء القبض على جميع المناضلين حيث ما كانوا أو أينما وجدوا، كما يصف المقيم العام بالجزائر "روجي ليونار" الثورة على أنها عبارة عن تمرد بعض العروش وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية. [5]

---

[1] – بومالي، **مرجع سابق**، ص 273.

[2] – صالح فركوس، **مرجع سابق**، ص 435.

[3] – عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط 1، الجزائر، 2002، ص 191.

[4] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 104.

[5] – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1997، ص 405- 406.

كما اتخذت جميع ردود الفعل الفرنسية على كافة المستويات في موقفها الرافض لمطالب بيان أول نوفمبر داعية في الوقت نفسه إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة متهمة بذلك "حركة إ ح د" بالمسؤولية عما يحدث في الجزائر.[1]

ثالثا: ردود الفعل الدولية:

1. على المستوى العربي والإسلامي:

تعاطفت الشعوب العربية والإسلامية مع الثورة الجزائرية وأيدتها نظرا لوحدة الدين والمصير المشترك، حيث نالت القضية الجزائرية التأييد المطلق من كافة الدول العربية[2]، وهذا على اعتبار أن هذه الشعوب العربية في معظمها تعيش نفس الظروف التي كانت تعيشها الجزائر منها من نال استقلاله، وأكثرها ظل هو الآخر يناضل من أجل تقرير المصير.[3]

ففي مصر أذيع بيان أول نوفمبر لأول مرة عن طريق "إذاعة صوت العرب" بالقاهرة وكانت هذه الإذاعة قناة أساسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاستعمار والقوى الموازية له لإسماع العمل المسلح ومحاربة الدعاية الإعلامية الفرنسية والتي ترتب عنها مشاركة فرنسا مع العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م لاعتبار مصر الممول الأساسي لتدعيم ومساندة حرب التحرير الجزائرية.[4]

ويبرز تطور الموقف العربي الإسلامي من الثورة الجزائرية بتطور الأحداث، ومع تسارع هذه الأحداث زادت المعونات والمساعدات من هذه الأقطار المساندة، وبدأت تتنوع من الدعم العسكري إلى الدعم المالي والمعنوي، فمثلا استمرار تدفق السلاح على جيش التحرير عن طريق البر والبحر من تونس ومراكش إلى جانب إيواء تونس للعديد من الوحدات العسكرية الجزائرية وتزويدها بالسلاح.[5]

---

[1] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] – لعرج جبران، **مرجع سابق**، ص 195.

[3] – صالح فركوس، **مرجع سابق**، ص 435.

[4] – سنية رتيبة الأقرب، فاطمة الزهراء قطو، (**أصدقاء الثورة الجزائرية فرانز فانون – أنموذجا– 1954م– 1961م**)، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، (2016 – 2017)، ص 26 ، 27.

[5] – لعرج جبران، **مرجع سابق**، ص 196.

وفي نوفمبر 1954م أعلن "أحمد الشقيري" الأمين العام المساعد في الجامعة العربية عن موقفه قائلا: (أن الجامعة العربية تؤيد حركة التحرير بالجزائر وتعتبر قضية الجزائر قضية دولية، قضية داخلية لفرنسا)، كما تعتبر أن للجزائر حقا لتحكم نفسها بنفسها.[1]

واتخذ مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه المنعقد في 29 مارس 1956م في القاهرة بالإجماع على القرار الموالي: لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا مطلقا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال.[2]

2. الدول الغربية والولايات م أ:

لقد اتسمت مواقف الدول الغربية والو م أ بمساندة فرنسا، وشن حملات مسعورة ضد الثورة الجزائرية إلى جانب تدعيم فرنسا بترسانة الحلف الأطلسي للقضاء عليها.

أ. موقف بعض دول الحلف الأطلسي (NATO):

وقفت معظم الدول الغربية مع فرنسا وساندتها وقدمت لها دعمها الدبلوماسي والعسكري وهذا ضمن إطار الحلف الأطلسي، وهذا ما سنوضحه لمواقف بعض الدول منها:
لقد وعدت كل من الو.م.أ وبريطانيا بتأييد فرنسا في قضيتين أولها: التدخل لدى مصر لوقف حملات "إذاعة صوت العرب"، وثانيهما: بأسلحة وعتاد الحلف الأطلسي، ونشير إلى بعض ردود الفعل الأولية الأمريكية والمأخوذة من تصريح لسفير أمريكا في باريس، وهذا في إطار محاضرة ألقاها أمام الصحافة العالمية كما وردت في جريدة "لوموند الفرنسية" قائلا فيها: (أمريكا تؤيد تأييدا مطلقا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا)، هذا إلى جانب خطاب السفير الأمريكي "دوغلاس ديلون Diugles Dillon" مؤيدا لفرنسا قائلا: (إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الو.م.أ) [3]، كما حاولت الو.م.أ كعادتها الظهور والبروز على مسرح الأحداث ولأنها تعتبر قضية الجزائر قضية داخلية تهم فرنسا[4]، حيث أكدت هذه الأخيرة في لقاء لأعضاء منظمة

---

[1] – بوعلام بن حمودة، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] – مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة، د ط، الجزائر، 2007، ص 194.

[3] – نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 177.

[4] – لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 180.

الحلف الأطلسي[1] بباريس ديسمبر 1957م مساعدتها ودعمها المادي والمعنوي لفرنسا لمواجهة جيش التحرير[2]، كما رفضت تسجيل قضية الجزائر في الأمم المتحدة واعتبرت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، إلا أن وجهة نظرها تغيرت فيما بعد، وهذا عندما أثبتت الثورة الجزائرية جدارتها في الداخل والخارج عل كافة المستويات والأصعدة[3]. إلا أن موقف الو.م.أ يبقي منحصر في مبدأين متناقضين اتجاه الثورة الجزائرية على اعتبارها أنها هي أقرت حق الشعوب في تقرير مصيرها منذ "ح.ع.□" ولهذا من الصعب أن تنكر مطالب شعب يريد التحرر والاستقلال بالمقابل نجد تأييدها الدبلوماسي كان واضحا وبارزا في هيئة الأمم المتحدة اتجاه الثورة.[4]

أما عن موقف بريطانيا فقد وقفت إلى جانب فرنسا وحملت السلطات المصرية المسؤولية عما يحدث في شمال إفريقيا، فلندن كما تؤكد الجريدة فقد عبرت عن دعم رضاها بخصوص الحصص الإذاعية الموجهة إلى شمال إفريقيا والتي يذيعها المذياع المصري، ولكونها المستعمر السابق لمصر تعتقد أنها صاحبة القرار فيها مصرحا سفيرها بالقاهرة أنه محتج على السلطات المصرية وعلى ما تقدمه نبرة الحصص الإذاعية المساندة والموجهة إلى شمال إفريقيا.[5]

بالمقابل عبرت إسبانيا عن موقفها ورأت أن ما يحدث في الجزائر قضية داخلية تخص فرنسا وأن الحكومة الفرنسية تسعى لحل مشكلة شمال إفريقيا بروح متفهمة للمصالح المشروعة كما تبارك مساعي الوساطة الذي تقوم به الو.م.أ بين باريس والقاهرة لوضع حد للوقائع التي تعرفها شمال إفريقيا.[6]

أما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفياتي فقد صرح "نيكيتا خروتشوف"[1] أن الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وأن الحل الأنسب لهذه القضية يكمن في الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب "الإ.س".[2]

---

[1] – **الحلف الأطلسي NATO**: تأسس بناء على معاهدة الشمال الأطلسي ثم تم التوقيع عليها في واشنطن في 04 أفريل 1949، يوجد مقر قيادتها في بروكسل عاصمة بلجيكا، يضم الو.م.أ وحلفائها الغربيين. انظر: محمودي عادل، **مرجع سابق**، ص 05.

[2] – اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م – 1962م**، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، د ط، الجزائر، ص 196.

[3] – فركوس، **مرجع سابق**، ص 436.

[4] – سنية رتيبة الأقرب، فاطمة الزهراء قطو، **مرجع سابق**، ص 27.

[5] – بديدة، **مرجع سابق**، ص – ص 179 ، 180.

[6] – بديدة، **نفسه**، ص 181.

ويمكن حصر ردود فعل "الإ.س" في بعض التصريحات حيث صرح كل من "مولوتوف لوفد"[3] على البرلمانيين الفرنسيين: (إن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر)، ويقول في ذات الصدد أيضا: (إن الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا لكنها مشكل فرنسا).[4]

المبحث الرابع: أهمية البيان بالنسبة للمسار الثوري:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م البذرة الأولى في برنامج ومسار الثورة فهو بمثابة الدليل الذي حدد الهدف وأسلوب العمل بكل وضوح ودقة، حيث وجه لكافة شرائح الشعب دون تمييز عرقي أو ديني وسعى إلى إحداث تغيير داخلي على مستوى أفكار تتعلق بالتغيير الخارجي وذلك من خلال دعوته إلى تحرير الشعوب الضعيفة ونشر السلم والحرية كما أضفى عليه بعدا مغاربيا وعالميا.[5]

أولا: أهمية البيان من حيث المبادئ والأبعاد:

يجسد بيان فاتح نوفمبر 1954م منعرجا حاسما ومرحلة انتقالية في تاريخ الثورة الجزائرية عرفت بدايتها بتفجير الثورة والإعلان عن الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال، ومن هذا المنطلق نعرج على أهمية بيان أول نوفمبر من خلال مجموعة من المبادئ والأبعاد والأهداف نلخصها فيما يلي:

---

(1) – **نيكيتا خروتشوف**: (1894م – 1971م) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي حكم الاتحاد السوفياتي من 1953م – 1964م، تميز بالمعاداة الشديدة لستالين أول من دعا إلى الانفراج الدولي وسياسة التعايش السلمي، أبعد عن منصبه إبان أزمة الصواريخ الكورية وتوفي في 11 سبتمبر 1971م. انظر: سنية رتيبة الأقرب، فاطمة الزهراء قطو، **مرجع سابق**، ص 28.

(2) – عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص 205.

(3) – **مولتوف فيانشسلاف**: (1890م- 1986م) عين أمين عام للحزب الشيوعي من 1920م – 1922م، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، ومؤسس الكوميكون في 1949م، كما عين من قبل رئيسا للحكومة نت 1937م-1941م. انظر: محمودي عادل، **مرجع سابق**، ص 14.

(4) – نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 179.

(5) – رشيد مياد، **مبادئ وأبعاد بيان أول نوفمبر 1954م**، كلية ع الان والاج، جامعة يحي فارس، المدية، ص 170.

1) البعد الوطني:

إن المحتوى الوطني والانساني والسلمي لبيان أول نوفمبر 1954م أكد على البعد التحرري والاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الوطنية للدولة الجزائرية، وكذا الاعتراف بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي[1]، وهذا من خلال دعوته للوحدة الوطنية سياسيا واجتماعيا ودعوة البيان لجعل المصلحة الوطنية قبل كل اعتبار قائلا: (لهذا قد نكون وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية)، إلى جانب دعوته لتنظيم وتجميع الشعب الجزائري وتصفية الاستعمار والدعوة إلى الوحدة المغاربية[2]، وما يبرز البعد النضالي الوطني أن البيان توجه إلى كافة المناضلين دون تمييز، وأن هناك مناضلين مخلصين لوطنهم وهذا ما يظهر في بيان نوفمبر 1954م: (أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية).[3]

2) البعد الإيديولوجي:

ولأنه يحمل محتوى عقائدي مذهبي وذلك من خلال هدف سطره هو إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[4]، فبيان أول نوفمبر اهم وثيقة إيديولوجية من ضمن وثائق الثورة، خاصة من ناحية البناء المستقبلي لدولة الاستقلال، وتعود هذه الأهمية إلى عدة أسباب منها أنها الأكثر تعبيرا عن التوجهات السائدة في المجتمع لأنها صيغت في ظرف كان أصحابها يحتاجون إلى كسب أغلبية الشعب إلى جانبهم.[5]

---

[1] – دبش، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] – رشيد مياد، **مرجع سابق**، ص 186.

[3] – لعريبي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، **مرجع سابق**، ص 19.

[4] – حورية ومان، بن يوسف تلمساني، «**البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بين أول نوفمبر 1954م، ميثاق مؤتمر الصومام 20 اوت 1956م**»، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 26، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص 220.

[5] – لونيسي، **مرجع سابق**، ص 19.

3) البعد المغاربي:

اشتمل البيان على العديد من المبادئ والقيم الوطنية والتحريرية والتي تسعى من خلالها إلى ترسيخ عامل الاستقلال والسيادة كما تضمنت هذه الوثيقة أبعاد ذات نزعة قومية وحدودية والتي تعكس مدى التشابه والارتباط الذي يربط بلدان المغرب العربي، ومن أهم النقاط التي أشار البيان إليها لضرورة تكوين جبهة موحدة للكفاح نحصرها فيما يلي:

- تكريس مبدأ الوحدة النضالية في الداخل والخارج باعتبارها سلاح ووسيلة البلوغ الهدف والإشارة إلى أن الجزائر كانت السباقة والداعية الأولى لوحدة العمل الثوري على المستوى المغاربي.[1]
- تجسيد البعد الثوري التحرري في مبادئ الحكومة الوطنية الجزائرية انطلاقا من صدى الثورتين التونسية والمغربية باعتبارها من أهم الظروف التي ساهمت في اتخاذ قرار العمل المسلح.
- عبر محررو البيان عن الدعم والتعاون والتآزر التي ستلقاه القضية الجزائرية على المستوى المغاربي والعربي وهذا ما ورد في البيان: (قضيتنا ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب المسلمين).[2]

4) مبدأ السيادة والهوية:

وبمعنى سيادتها السياسية والاقتصادية والثقافية أي الاستقلال التام، وهذا ما جاء في أول حملة في البيان الموجه إلى الشعب والتي تقول: (أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا...)، وهذا يعني أن للشعب والأمة السيادة المطلقة في الحكم على أعمالهم وأفعالهم وأقوالهم وما يقومون به.[3]

5) الأهمية التاريخية:

تناول محرري البيان أهم الحقائق التاريخية التي سبقت وتزامنت مع صدور البيان، فهو يتحدث عن الفترة التي سبقت صدور البيان واندلا ع الثورة، والمتمثلة في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية[4]،

---

[1] - بومالي، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] - رحاب، **مرجع سابق**، ص 44.

[3] - لونيسي، **مرجع سابق**، ص 44.

[4] - حورية ومان، بن يوسف تلمساني، **مرجع سابق**، ص 219.

وترجع أهميته التاريخية والأدبية والأخلاقية إلى سببين رئيسيين هما: أنه يؤرخ لمرحلة جديدة ومتجددة من تاريخ الشعب الجزائري أي الاستمرار بثقافة الرفض.

والمقاومة التي يشيع بها الشعب الجزائري منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي، أم الثانية فتتمثل في أنه اليوم الذي أصدر فيه أولى وثائق الثورة التحريرية التي عرفت تاريخيا ببيان أول نوفمبر والتي ضمت الخطوط العريضة لأهداف الثورة ومبادئها.[1]

6) الأهمية السياسية:

لأنه صدر عن تنظيم وهو جبهة التحرير الوطني ولكونه موجه لجميع الأحزاب والهيئات الوطنية والدولية، وكذا السماح لأي جزائري بالالتحاق بركب الثورة بغض النظر عن طبقته الاجتماعية واتجاهه السياسي، إضافة لما يحمله من مصطلحات سياسية مثل: الحركة الوطنية، التطهير السياسي، تدويل القضية، الانفراج الدولي...[2]، يكتسي البيان أهمية قصوى ضمن المسار الثوري، وهذا من خلال المنجزات السياسية والاجتماعية لأغلبية الشعب الجزائري والنخب السياسية والفكرية والوطنية، وهذا تحت لواء جبهة التحرير الوطني المتمثلة في الجناح السياسي وجيش التحرير الوطني الجناح العسكري للثورة.[3]

---

[1] – دعاس عميور صالح، «**مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة**»، مجلة العلوم الانسانية، مج 32، ع 1، جوان 2021، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 524.

[2] – حورية ومان، بن يوسف تلمساني، **مرجع سابق**، ص 219.

[3] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 18.

7) الأهمية الإعلامية:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م أول وثيقة إعلامية تصدرها الثورة وهي من ضمن أهم وثائق الثورة حيث عمل صناع البيان من خلالها إلى تحقيق اتصالين رئيسيين هما: الأول في الداخل الذي يشكل كل من الهيئات والمنظمات السياسية والغير سياسية، والمناضلين وكافة أفراد الشعب الجزائري، فيما تمثل الثاني: في الخارج وهو الرأي العام الدولي[1]، فبيان أول نوفمبر لكونه أول رصاصة إعلامية ايديولوجية تطلقها الثورة التحريرية، تحتوي مختلف عناصرها المتعلقة بجبهة التحرير الوطني وأهدافها ووسائل عملها، يمكن اعتبارها إعلان حزب ونداء سلم في نفس الوقت لأنه يتضمن شروط التفاوض ومقترحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا[2]، فكان بذلك أول عمل إعلامي وطني يشق طريقه الجزائريون لأنه نداء صادق وقوي يوجه لأول مرة للشعب الجزائري.[3]

وما نستخلصه من الأهمية الإعلامية للبيان في مسار الثورة أنه قد مكن من إسماع صوة الثورة والشعب للرأي العام الدولي والعربي حيث كان لهذا الصوت صدى واسع على الصعيد الداخلي والخارجي أولا، من حيث دعوة الشعب وحثه على الجهاد في سبيل الوطن، وثانيا التعريف بانتصار وبطولات جيش التحرير، وما أكسبت هذه الصبغة الإعلامية أنها أسست لميلاد منظومة إعلامية جديدة أعدتها الثورة لخوض غمار معركة الإعلام ذات بعد إعلامي صريح إذ يقول في هذا الصدد: (إليكم نتوجه بندائنا هذا أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، وغرضنا من نشره هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الكفاح).[4]

---

[1] – جمال قندل، «**إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954م**»، مج 02، ع 2، جامعة الشلف، 04 أوت 2020، ص 218.

[2] – لعربي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] – عمور نعيمة، بسكري حنان، (**القيم الأخلاقية والانسانية عند جيش التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد (1956م – 1962م)**، مذكرة ماستر في التاريخ، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2017 – 2018)، ص 57.

[4] – رشيد مياد، **مرجع سابق**، ص 171.

الفصـــــــل الثـاني:

دراسة تحليلية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

المبحث الثاني: قرارات المؤتمر ونتائجه.

المبحث الثالث: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر.

المبحث الرابع: أهمية مؤتمر الصومام بالنسبة للثورة.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

بعد اندلاع الثورة التحريرية ثورة نوفمبر 1954م اتفق قادتها على ضرورة الإعداد لأول مؤتمر عام يضم كل القادة والمناضلين في أول فرصة تتاح لهم، لكن هذه الأمنية لم تتحقق خلال سنة 1955م نظرا للظروف الصعبة التي كانت تواجه الثورة آنذاك في المجالين الداخلي والخارجي كأي ثورة في بدايتها.[1]

أولا: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

لقد جاءت ظروف انعقاد المؤتمر على قسمين داخليا وخارجيا وهي كالآتي:

1. على الصعيد الداخلي:

إن أحداث 20 أوت 1955م كان لها الأثر الكبير الذي أدى للوصول إلى عقد المؤتمر حيث شملت الثورة جميع أقطار التراب الوطني، وفي أوائل سنة 1956م استطاعت الثورة أن تتجاوز الكثير من العراقيل والمشاكل، حيث أنها تغلغت إلى أعماق الطبقات الشعبية وتقوي نفودها وسيطرتها، وتدعم مركزها.[2]

- ابتكار هياكل إدارية وسياسية لمواكبة الزخم والتطور الذي وصلت إليه الثورة خلال المرحلة السابقة.
- نقص في الهيكلة التنظيمية للولايات فهي كانت لا تخضع لقيادة مركزية معينة بعد أن كانت المناطق تخضع لقيادة خاصة، وتبعا لهذا المخطط حاول من لاكوست وغي مولي استغلال هذه النقطة للقضاء على العمليات العسكرية من خلال الاتصال مع بعض الثوار وإغرائهم.
- تشعب القاعدة السياسية للجبهة وظهور الأطماع في تولي الهيمنة عليها ما أوجب على قادتها حتمية تكوين قيادة موحدة تتولى تسيير الجبهة وتكون الناطق الرسمي لها وانفرادها بالبعد التنظيمي.

---

[1] - يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)**، دار البصائر، ط خاصة، الجزائر، 2009، ص 151.

[2] - شابي هدى، ميمون بلقاسم، (**دراسة تحليلية نقدية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م**)، مذكرة ماستر، إشراف: بن محمد يونس، قسم التاريخ، ع الان والاج، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2020- 2021)، ص 23.

– انقطاع الاتصالات مع الوفد الخارجي بسبب التضييق الذي فرضته الإدارة الفرنسية على القاعدة النضالية ما صعب عليهم عملية الاتصال والتنقل.[1]

– التحاق جميع الأحزاب والحركات الوطنية إلى الثورة.

– نجاح هجومات 20 أوت 1955م التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة وإنزالها من الجبال إلى المدن والأرياف.

– إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية وضمان الوقود للثورة، حيث تكون التعبئة ضمن أطرها وهياكلها، فتمت هيكلة إ ع ع ج (U.G.T.A) في 24 فيفري 1956م والتجار في مارس، وإضراب الطلبة في 19 ماي من نفس السنة.[2]

– انحصار الكفاح في بعض المناطق المنعزلة من الوطن كانت فرصة سانحة للجيش الفرنسي من تركيز جميع وسائله لقمع الثورة، وبذلك لم تتمكن المناطق المقاتلة القليلة من مد يد العون إلى بعضها البعض، ولم تستطع تنسيق عملياتها، ولا حتى الاستفادة من التجارب الحربية لكل منها، وأكثر من ذلك فإن الاستشهاد المبكر للقائدين البارزين ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد زاد الوضع تفاقما.[3]

2. على الصعيد الخارجي:

– إن الحكومة الفرنسية قد بدأت بانتهاج سياسة جديدة إزاء مستعمراتها فبعد اضطرارها إلى التخلي عن مستعمراتها في آسيا قررت رفع يدها على تونس والمغرب لكي تتشبث جيدا بمستعمراتها في الجزائر.

– مظاهرات الطلبة الجزائريين التي أثبتت انتقال الثورة إلى التراب الفرنسي بالتجديد إلى العاصمة باريس في 23 فيفري 1956م

---

[1] – رحاب خولة، (**البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 1956م، برنامج طرابلس 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: خالد عبد الوهاب، قسم ع الان والاج، كلية ع الان والاج، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2018- 2019)، ص 50.

[2] – أحمد منغور، (**موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، كلية ع الان والاج، جامعة منتوري، قسنطينة، (2005-2006)، ص 61.

[3] – حورية ومان، بن يوسف تلمساني، «**البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954م وميثاق الصومام 20 أوت 1956م**»، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 26، جامعة خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 227.

– منح الحكومة الفرنسية الاستقلال للمغرب وبعدها تونس في 02 مارس 1956م تحت تأثير الثورة الجزائرية، وقد أدرك أساسه الفرنسيين أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات.[1]

– تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة (O.N.U) سبتمبر / نوفمبر 1955م خلال دورتها العاشرة، وذلك بأغلبية 28 صوت ضد 27 صوت وامتناع خمسة أعضاء ورغم أن المنظمة قررت في 23 نوفمبر نفس السنة، ونفس الدورة سحب القضية من جدول أعمالها بعد أن وعدت فرنسا بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية إلا أن هذا يعد نصرا سياسيا لها. [2]

– لقد تم عقد "مؤتمر باندونغ" في مدينة بادونغ الاندونيسية الذي يعتبر أول مؤتمر عالمي لدول عدم الانحياز، وقد دعا إلى عقده لأقطاب الثلاثة: "جمال عبدالناصر" "الماريشال تيتو" رئيس يوغسلافيا و"جواهر لال نهرو" رئيس الهند سبتمبر 1955م، وقد حضرت الجزائر ذلك المؤتمر، وتقدم المجاهد "محمد يزيد" وألقى كلمة باسم الثورة الجزائرية باللغة الانجليزية، وقد آمن القوم بالقضية واحتضنوها حيث طالبت الدول الآفروآسيوية وخاصة الدول العربية بحق الشعب الجزائر في تقرير المصير.[3]

ثانيا: التحضير لانعقاد المؤتمر:

– انطلقت ثورة أول نوفمبر 1954م وانتشر نشاطها بسرعة في الجبال والمدن والقرى وحتى على التراب الفرنسي لكن هذه الثورة تحتاج إلى توضيح الأهداف وإلى تصور استراتيجية وترسيخ تنظيم ذي فعالية.

– أن عقد المؤتمر أصبح ضروريا ومستعجلا لأن لجنة الستة لم تتمكن من الالتقاء بسبب الحرب والتباعد بين المسؤولين، ومن بين أعضاء لجنة الستة سقط "ديدوش مراد" شهيدا في 15 جانفي 1955م، وألقي القبض على "مصطفى بن بولعيد" عندما ذهب إلى ليبيا لجلب الأسلحة، وألقي القبض على "رابح بيطاط" في 22 مارس 1955م، فلم يبق إلا "كريم بلقاسم" و"العربي بن مهيدي" داخل الجزائر لأن محمد بوضياف كان في مهمة في الخارج.[4]

---

[1] – شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] – سعدوني بشير، «**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**»، مجلة الدراسات الافريقية، قسم التاريخ، ع 06، جامعة الجزائر 2، الجزائر، ماي 2018، ص ص 6 – 7.

[3] – أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، ج 3، الجزائر، 1982، ص 89.

[4] – بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية**، دار النعمان، د ط، الجزائر، 2009، ص 205.

– تم تبادل الرأي بالنسبة لعقد المؤتمر بين كل من كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وعبان رمضان (الذي التحق بالفريق القيادي بالعاصمة) وزيغود يوسف قائد المنطقة الثانية بالشمال القسنطيني (بواسطة سعد دحلب الذي أرسل إليه لمعرفة رأيه).[1]

ففي سنة 1956م اتجهت جهود التنسيق التي بعثها :عبان رمضان" مع قادة المنطقة الثانية بالاتفاق على عقد مؤتمر عام لقادة الثورة بمنطقة الشمال القسنطيني، وتفيد الشهادات أن المقترح جاء من قبل "زيغود يوسف" الذي أكد لمبعوث عبان ان استعداد منطقته الكامل لإنجاح المؤتمر واقترح منطقة بوزعرورة بالقل مكانا للاجتماع، وتؤكد شهادة أوعمران أن زيغود أرسل برقية لعبان في هذا الشأن اطلع عليها رفقة ابن المهيدي وبعد مناقشة موضوع أرسلت برقية إعلام وإشراك الوفد الخارجي في الموضوع ولكن ظهرت صعوبات حالت دون عقده هناك، كما تعذر عقده بجبال سوق أهراس وبعد الاتصال بقيادة الشمال القسنطيني وقيادة الخارج وبعد المداولات بينهم تم الاتفاق على عقده في منطقة "البيبان" ببرج بوعريريج باعتبارها تتوسط مناطق الشرق والغرب، وإثر الاشتباك الذي خاضه الوفد القادم من العاصمة وفرار البغل الذي كان يحمل الوثائق الخاصة بالمؤتمر إلى معسكر العدو، فتقرر بعد ذلك نقله إلى "وادي الصومام" التي كان يشرف عليها "عميروش"، ووقع الاختيار على قرية "إيفري بأوزلاقن" قرب مدينة أقبو غرب بجاية، وحدد تاريخ 14 أوت 1956م موعدا لانعقاده، وتعد منطقة وادي الصومام مظهرا من مظاهر سيطرة جيش التحرير وبذلك على الرغم من ادعاء السلطات الفرنسية تطهيرها من الثوار، ويأتي بالتالي انعقاد المؤتمر في هذه المنطقة عنوان تحدي وضربة قاسمة لادعاءات فرنسا. [2]

ولقد كانت هناك مجموعة قليلة من المجاهدين والمسؤولين ومساعدي العقيد عميروش قد أعلموا بسر انعقاد المؤتمر، ويتعلق الأمر باللجنة التقنية والدعم التي تتكون من "سي حميمي" لضمان الحماية والأمن ورصد أي تحرك للعدو، وكان تحت قيادته 500 جندي والمئات من المسبلين المتنكرين في هيئة فلاحين، ورعاة للترصد ومراقبة القمم المحيطة بالقرية.[3]

---

[1] – بن حمودة، **مرجع سابق**، ص 205.

[2] – عبد الله مقلاتي، طافر نجود، **الاستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، د ط، وزارة الثقافة، ج 2، الجزائر، د ت، ص ص 120- 121.

[3] – محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بونيون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، د ط، د ت، ص 68.

– ميرة عبد الرحمن للقيام ببعض العمليات بعيدا عن المنطقة ليصرف بذلك أنظار العدو بالقيام بمناوشات عسكرية بناحية البويرة والبيبان واستفزاز المراكز العسكرية للعدو.

– حسين صالحي لضمان التزود بالمؤونة ووسائل السكريتارية.

– محمد أكلي أو ناصر عبد الحفيظ أمقران، لمراقبة تحرك الشعب نحو القرى المجاورة كأقبو وإيغزر أمقران، وتازمالت وسيدي عيش.

– إذ لم يكن بإمكان أي شخص التنقل دون الحصول على ترخيص من قادة المسبلين كان ذلك من باب الحيطة والحذر ليبقى أمر المؤتمر سريا للغاية ولمزيد من الحذر كانت الجلسات تعقد يوم ونصف يوم في قرية ليتم نقل الجلسات في اليوم التالي لقرية أخرى ويتم التنقل بفرق صغيرة.[1]

ثالثا: انعقاد المؤتمر:

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر أرسلت وفود إلى كافة المناطق لاطلاع مسؤوليها بتاريخ ومكان انعقاده، وفي مطلع شهر أوت 1956م بدأت وفود المناطق بالتوافد على المنطقة الثالثة، حيث وجدوا في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم عبر دروب ومسالك المنطقة التي كان غالبية الوفود يجهلونها، وبحلول اليوم العاشر من شهر أوت 1956م اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية: [2]

- **المنطقة الثانية:**

1- زيغود يوسف.
2- علي كافي.
3- الأخضر بن طوبال.
4- إبراهيم مزهودي.
5- حسين روبيح.
6- مصطفى بن عودة.

---

[1] – محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، ج 1، د ط، الجزائر، 2013، ص 411.

- **المنطقة الثالثة:**

1- كريم بلقاسم.

2- عميروش.

3- محمد السعيد.

- **المنطقة الرابعة:**

1- سي محمد بوقرة.

2- عمر أوعمران.

3- سي الصادق.

- **المنطقة الخامسة:**

1- العربي بن مهيدي.

- **منطقة الجزائر المستقلة:**

1- عبان رمضان.

2- سي الشريف.

وقد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلو الولاية الأولى (الأوراس) بسبب استشهاد القائد "مصطفى بن بولعيد" في 25 مارس 1956م.[1]

افتتح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م لتنتهي يوم 23 أوت وذلك بمشاركة معظم قادة الثورة عدا الوفد الخارجي وممثلي المنطقة الأولى.

وخلال جلسات الاجتماع تمّ تقييم حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح ودرس كل ما يتعلق بشؤون الثورة وعلى ضوئها تم توضيح آفاق المستقبل واستراتيجية العمل وإن كان المجتمعون متفقين على كثير من القضايا إلا أن نقاشاتهم لم تخلو من الحدة والجدال، ويبدوا في نظرنا بروز جبهتين في هذا النقاش يمثل الأولى زيغود يوسف بثقله المحترم، ويمثل الثانية بقية الأعضاء الذين يبدوا أنهم جاءوا

[1] - قليل، **مرجع سابق**، ص 412.

إلى المؤتمر متفقين على المقررات بحكم ارتباطهم بتنسيق وثيق، ومع ذلك كانت جبهة زيغود يوسف التي عززت بنائبه بن طوبال قوية، لكنها تمثل أقلية ظلت تناقش بحدة بعض المسائل الخلافية منها: [1]

– مسألة التمثيل حيث تساءل زيغود عن عدم حضور ممثلي الأوراس وبالخصوص الوفد الخارجي وعبر عن تخوفه من هذا الغياب الذي ينقص من أهمية المؤتمر، وذلك بحكم أهمية منطقة الأوراس ودورها في الثورة وثقل قادة الخارج وقوة نفوذهم المعنوي.

– مبدأي أولوية الداخل على الخارج ومبدأ أولوية السياسي على العسكري حيث عارض زيغود بشدة المبدأين، وخاصة على المبدأ الثاني حيث يجب أن يكون القائد سياسيا وعسكريا في آن واحد.

– الحاق المعتدلين بقيادة الثورة إذ اعترض زيغود على تولي المعتدلين أية مسؤوليات قيادية في الجبهة لأن ذلك يضر بالثورة، وهذا الأمر جعله يسر بالعبارة الشهيرة التي تم تخليدها وهي: (الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت).[2]

رابعا: جدول أعمال المؤتمر:

1. دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية والمالية.
2. دراسة المجالات التالية:

أ) النظامي: التقسيم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.

ب) العسكري: الوحدات، الرتب، والنياشن، المرتبات، المنح العائلية، التسليح.

ج) السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

د) الإداري: المجالس الشعبية.

3. جبهة التحرير الوطني: المذهب، القانون الإسلامي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.
4. جيش التحرير الوطني: مجاهد، مسبل، فدائي بالإضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.
5. العلاقات بين ج.ت.و (FLN) و جيش ت.و (ALN).
6. العلاقات بين الداخل والخارج.

---

[1] – مقلاتي، طافر نجود، **مرجع سابق**، ص – ص 121، 122.

[2] – مقلاتي، طافر نجود، **مرجع سابق**، ص 123.

7.بحث العلاقات الدولية الخارجية خاصة مع تونس والمغرب وفرنسا والأمم المتحدة.
8.العتاد والسلاح.
9.شؤون مختلفة.

ولقد درست كل نقطة من نقاط جدول الأعمال، دراسة متأنية، وشكلت لجان عمل لاقتراح الحلول للمشاكل التي كانت تعترض سير الثورة حيث توزعت هذه اللجان على القرى المجاورة وواصلت عملها حتى النهاية.[1]

وفي اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر في قرية إيفري على الوثيقة السياسية للمؤتمر ثم عقدوا اجتماعا مع كبار ضباط الولاية الثالثة حيث قدموا لهم عرضا عن سير المؤتمر والنتائج التي خرج بها، كما تم شكر هؤلاء الضباط على حسن التنظيم والجو الآمن المريح أثناء انعقاد المؤتمر ثم ترقية هؤلاء الضباط وتقليدهم الرتب الجديدة التي صنعت من الفضة في الولاية الثالثة، وقد أقيم على شرف الضيوف استعراض عسكري شارك فيه جنود الولاية الثالثة بالإضافة لأطفال القرية – قرية أوزلاقن – تخلله الأناشيد الوطنية.

وفي يوم 24 أوت 1956م بدأت وفود المناطق المشاركة في المؤتمر بمغادرة أوزلاقن للعودة إلى أماكنهم السابقة حيث صاحبتهم مجموعات من مجاهدي الولاية الثالثة حتى حدود ولاياتهم، وقد رافق المجاهد حميمي وفد الولاية الثانية إلى غاية جبل البابور يوم 08/ 1956/09م وفي 23 من نفس الشهر استشهد العقيد زيغود يوسف قائد الولاية بعد عودته من المؤتمر.[2]

[1] – قليل، **مرجع سابق**، ص 414.
[2] – قليل، **مرجع سابق**، ص 415.

المبحث الثاني: قرارات المؤتمر ونتائجه:

يعتبر ميثاق الصومام من الوثائق الهامة للثورة لأنها تنوعت ما بين عسكرية وسياسية شملت نظام جيش التحرير وتحديد أهداف جبهة التحرير الوطني من الحزب وكما درست جميع المسائل المتعلقة بسير العمل في جميع الفروع والميادين، ثم قامت بتقييمه ونقده وذلك بقصد استخلاص النتائج وتصحيح مسيرة الثورة ولقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية وهي كالآتي:

أولا: قرارات المؤتمر:

1- التنظيم السياسي:

- إن من القرارات السياسية هي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج وطبقا لهذا القرار فإن إدارة جبهة التحرير الوطني أي (CCE) يجب أن تتمركز وتستقر داخل الوطن.[1]

كما حدد الاجتماع شروط التفاوض مع فرنسا:

- الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية ووحدتها ونبذ ادعاء الجزائر فرنسية.
- الاعتراف بالسيادة الجزائرية وباستقلالها على جميع التراب الوطني.
- الاعتراف بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- إطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين.[2]
- إعادة التسمية للمناطق التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام، وتحديدها جغرافيا، وذلك بإنشاء ست (06) ولايات حربية هي: ولاية الأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية العاصمة وضواحيها، ولاية وهران، ولاية الجنوب (وهذه الولاية هي التي تم استحداثها خلال المؤتمر).
- الإقرار بمبدأ القيادة الجماعية بدل القيادة الفردية.
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

---

[1] - علي كافي، **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م- 1962م)**، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، د ت، ص 102.

[2] - زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954م- 1962م)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2007، ص ص 31- 32.

- العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام.
- اتخاذ موقف ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة.
- مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.
- العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال.[1]
- قد ألف المؤتمر عددا من الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني أهمها:

أ. المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ب. لجنة التنسيق والتنفيذ.

ج. أوصى المؤتمر بتأليف مجموعة من اللجان المختلفة ومن أهم هذه اللجان:

- لجنة الدعاية والأخبار.
- اللجنة الاقتصادية.
- اللجنة النقابية.
- اللجنة السياسية.[2]

2- التنظيم العسكري:

ولقد اتخذ عدة قرارات أهمها:

تحديد الرتب العسكرية وضبط الوحدات المكونة للجيش ففي مستوى الولاية يتولى القيادة العامة ضابط برتبة صاغ ثاني يتميز بثلاث نجوم حمراء، وينوبه ثلاثة ضباط برتبة صاغ أول نجمتين حمراوين وينوبه ثلاثة برتبة ضابط أول نجمة حمراء ونجمة بيضاء، وسمي قائد الناحية ملازما ثانيا تميزه نجمة حمراء، وينوبه ثلاثة ضباط برتبة ملازم أول يتميز الواحد منهم بنجمة بيضاء، أما القسم فيقوده مساعد يميزه رقم سبعة الهندي بلون أحمر عليه خط أبيض، وكل واحد من نوابه يسمى عريفا أول ويميزه رقم ثمانية الهندي بلون أحمر مكرر ثلاث مرات، وهناك رتبتان لا سند لصاحبيهما مسؤولية على

---

[1] - قليل، **مرجع سابق**، ص 416.

[2] - بوعزيز، **مرجع سابق**، ص - ص 152، 153.

الرقعة الجغرافية محددة وهما: العريف ويميزه رقم ثمانية مكرر والجندي الأول وعلامته رقم ثمانية الهندي بلون أحمر.[1]

- الجندي الأول: ^ من معدن الفضة الملون بالأحمر.
- العريف الأول: ^^ من معدن الفضة ملون بالأحمر.
- العريف الثاني: ^^^ من معدن الفضة ملون بالأحمر من الجزء العلوي.
- المساعد: يحمل إشارة: A من معدن الفضة الجزء السفلي أبيض.
- الملازم الأول: يحمل إشارة: ☆ نجمة بيضاء.
- الملازم الثاني: يحمل إشارة: ★ نجمة حمراء.
- الضابط الأول: يحمل نجمتين واحدة حمراء والثانية بيضاء.
- الضابط الثاني: يحمل نجمتين حمراوين.
- الرائد الصاغ الأول: يحمل نجمتين حمراوين وواحدة بيضاء.
- العقيد الصاغ الثاني: ويحمل ثلاثة نجوم حمراء.[2]
- أما بالنسبة لجيش التحرير الوطني فهو يتألف من قسمين أساسيين:

1) المجاهدون: وهم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري ويعتبرون القوة الضاربة لجيش التحرير يقاتلون العدو في كل الميادين ويباشرون كل أنواع حرب الكمين والمواجهة في كل الأوقات.

2) القسم الثاني: لا يرتدي اللباس العسكري وينقسم إلى قسمين هما:

أ) المسبلون: وهم قوة احتياطية لجيش التحرير ينتظر أفرادها دورهم للتجنيد ويقومون بتموين الجيش وتزويده بالأخبار والحراسة، ونقل المؤن والذخائر من جهة إلى أخرى، والعناية بالجرحى ومراقبة تحركات العدو ومساعدة جيش التحرير في تنقلاته من جهة إلى أخرى، واغتيال الخونة والمتعاونين مع الاستعمار وهكذا يمكن القول بأن المسبلين بمثابة الأعين والآذان والأعضاء في الجسم الحي بالنسبة للثورة.

---

[1] – العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942م– 1992م)**، دار الحكمة، د ط، ج 3، الجزائر، ص 68.

[2] – قليل، **مرجع سابق**، ص 421.

ب) الفدائيون: وهم طاقة الثورة والكفاح المسلح في المدن والقرى يواجهون الأخطار والموت بشجاعة ودون رهبة أو خوف يغيرون مكاتب الشرطة والدرك ويقومون بنسف الإدارات الاستعمارية والأندية والحانات والمحلات التجارية ويغتالون الخونة والمعمرين وأذنابهم والضباط والجنود، كما يقومون بمهمة الاستخبار والاستعلام وتزويد الثورة بالمعلومات الضرورية وغيرها.[1]

ويتألف جيش التحرير من وحدات وهي كالآتي:

1/ الفوج: ويتركب من أحد عشر جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان.

2/ نصف الفوج: ويتركب من خمسة جنود بينهم جندي أول.

3/ الفرقة: وتتركب من خمسة وثلاثين جنديا؛ أي ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

4/ الكتيبة: وتتركب من مائة وعشرة جندي؛ أي ثلاث فرق مع خمس رتب.

5/ الفيلق: ويشتمل على ثلاثمائة وخمسين جنديا؛ أي ثلاث فرق مع عشرين إطار.[2]

- الرواتب والمنح العائلية: كل مجاهد يستلم راتبا شهريا حسب السلم الآتي:
- جندي: 1000 فرنك شهريا.
- الجندي الأول: 1200 فرنك.
- العريف: 1500 فرنك.
- العريف الأول: 1800 فرنك.
- المساعد: 2000 فرنك.
- الملازم الأول: 2500 فرنك.
- الملازم الثاني: 3000 فرنك.
- الضابط الأول: 3500 فرنك.
- الضابط الثاني: 4000 فرنك.
- الصاغ الأول: 4500 فرنك.

---

[1] - بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 157 .

[2] - بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 157 ، 158.

- الصاغ الثاني: 5000 فرنك.[1]

- الممرضون والممرضات يدمجون مع العريف ويكون لهم 1500 فرنك شهريا، الأطباء المساعدون يتقاضون 2500 فرنك مع الملازمين الأولين، الأطباء يتقاضون 3500 فرنك مع الضباط الأولين.

- ويتكفل الجيش بكل ما يحتاجه الجندي من غذاء ولباس ما عدا لوازم النظافة من صابون وغيره.

- وكل مجاهد صاحب عائلة تقدم له منحة شهرية ولكن بدعوة وطنية من كل واحد حتى لا تمس أموال الثورة، وتعطى تعليمات لرؤساء الأفواج والمحافظين السياسيين والمسبلون يتلقون مساعدة على حسب القاعدة المطبقة على المجاهدين، وذلك عندما يقوم بعمل دائم لـ 30 يوم ويعطى لهم النصف عندما يعملون 15 يوم، وربع المنحة إذا عملوا أسبوعا والأسرى وعائلات الشهداء تقدم لهم إعانات على القاعدة التالية: سكان الريف: ألف فرنك قارة مع زيادة ألفين لكل شخص شهريا.

سكان المدن: خمسة آلاف فرنك قارة مع زيادة ألفين لكل شخصين شهريا.[2]

ثانيا: نتائج المؤتمر:

- لقد خرج مؤتمر الصومام بنتائج كانت في مستوى تطلعات الشعب الجزائري حيث استطاع هذا المؤتمر أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي، كما قسم البلاد إلى ست (06) ولايات، وعلى كل منها قيادات تنظم أحوالها وخرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ ووثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الذي نظم الثورة التحريرية ورغم أن المؤتمر كان صغيرا في حجمه إلا أنه كبير في سمعته لأن مقرراته كانت تشبه ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية، فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه وأقر بأن الثورة من الشعب وإلى الشعب، وبالرغم من النظام المحكم الذي أرساه مؤتمر الصومام من ناحية التنظيم إلا أنه فتح باب الصراع بين لجنة التنسيق والتنفيذ وبين أعضاء الوفد الخارجي.[3]

- وبذلك دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة في الكفاح المسلح ضد الاستعمار تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها وجعل استراتيجية جديدة للثورة لا سيما فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، حيث

---

[1] - مقلاتي، طافر نجود، **مرجع سابق**، ص 140.

[2] - مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 141.

[3] - ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956م- 1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 152.

كان الهدف من توحيد النظام العسكري والسياسي وطبيعة الثورة التي كانت ترمي إلى هدف سياسي هو الاستقلال الوطني والسبيل المتبع لتحقيق ذلك هو الكفاح العسكري المسلح.[1]

المبحث الثالث: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر:

أولا: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر في الداخل:

- **الهيئات السياسية الأولى:**

انبثق عن قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م هياكل تسيير مركزية تبسط نفوذها على المستوى الوطني وهي في شكل هيئات ومنظمات والتي تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

1- المجلس الوطني للثورة:

يعرف المجلس الوطني للثورة على أنه الهيئة العليا للثورة وهو الذي يخط سياسته جبهة التحرير الوطني والمؤهل وصاحب الاختصاص للتقرير في مستقبل الجزائر[2]، ولكونه أعلى جهاز للثورة يجتمع مرة في السنة وله الحق في اتخاذ القرار السياسي والعسكري مع إدراج وتدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة طبقا ومع مراعاة الإطار الذي حددته القاعدة الأساسية له، كما له الحق في التفاوض مع العدو وإيقاف القتال أو مواصلته ويجتمع دوريا لعلاج المشاكل والقضايا.[3]

ويتكون المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا 17 منهم دائمون (رئيسيون) وهم: 1/ مصطفى بن بولعيد. 2/ زيغود يوسف. 3/ كريم بلقاسم. 4/ عمر أوعمران. 5/ العربي بن مهيدي. 6/ رابح بيطاط. 7/ عبان رمضان. 8/ بن يوسف بن خدة. 9/ عيسات إيدير. 10/ محمد بوضياف. 11/ حسين آيت أحمد. 12/ محمد خيضر. 13/ أحمد بن بلة. 14/ لمين محمد. 15/ فرحات عباس.

---

[1] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، (**ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: عيسى بوقرين، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (2015 – 2016)، ص 22.

[2] – عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، دار الكتب العربي، د ط، د ، ص 147.

[3] – يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 2، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2009، ص 399.

16/ توفيق المدني. 17/ محمد يزيد.

أما تشكيلة 17 عضو المؤقتون هم: 1/ النائب السابق لمصطفى بن بولعيد. 2/ لخضر بن طوبال. 3/ محمدي السعيد. 4/ ملاح علي. 5/ وجليس سليمان. 6/ بن يحيى. 7/ محمد الباجوري. 8/ عبد المالك تمام. 9/ عبد الحفيظ بوالصوف. 10/ سعد دحلب. 11/ شعباني بشير. 12/ صالح الوانشي. 13/ عبد الحميد مهري. 14/ مزهودي ابراهيم. 15/ أطيب طالبي. 16/ أحمد فرنسيس. 17/ ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.[1]

وفي ذات السياق كتب عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عن القيادة المنبثقة عن المؤتمر والمتعلقة بأعضاء المجلس الوطني ما يلي: اعتمد لتعيين مجلس الثورة على المقاييس التالية:

أولا: الدور الذي لعبه بعض الإخوة.

ثانيا: أهمية الدور الذي يقوم به بعض الإخوة.

وفسر عبان رمضان في رسالته مبدأ أولوية الداخل على الخارج كما يلي:

1/ إن منطق الأشياء الذي يقتضي أن يكون الخارج تابعا للداخل.

2/ استحالة قيادة العمل الثوري من الخارج.

3/ الداخل هو مصدر شمولية الثورة وله أولوية التحكم في القوى الرئيسية للثورة.[2]

ونجد أن أعضاء المجلس الوطني سواء منهم الدائمون أو الإضافيون فهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد كحزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديموقراطية، الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين.[3]

أ/ صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة:

من بين صلاحيات المجلس الوطني للثورة واختصاصاته المختلفة أنه يجتمع مرة كل سنة في دورة عادية وتتخذ قراراته على أغلبية الأصوات طبقا للمعايير المعروفة، أما عن الحالات الاستثنائية بعقد المجلس دورته إذا حضر نصف أعضائه زائد عضو واحد ولا تكن مداولاته صحيحة إلا إذا احضر

---

[1] – بوبكر حفظ الله، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954م– 1958م**، دار العلوم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص – ص 63، 64.

[2] – تيزي ميلود، «**خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956م**»، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص 153– 154.

[3] – صالح فركوس، **مرجع سابق**، ص 442.

اثني عشر عضوا دائما أو إضافيا [1]، وتنفيذ خطته العسكرية والسياسية كما يمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع دول أخرى.[2]

ومن صلاحياته أيضا:

– له السلطة التأسيسية للهيئات والمؤسسات والأجهزة التي يحتاج إليها العمل الثوري في الداخل والخارج في كافة المجالات.
– يمثل الهيئة الوحيدة التي لها حق أن تتخذ القرارات اللازمة لمستقبل البلاد.
– المسؤول عن توجيه وإعداد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير[3]، له الحق في اتخاذ القرار السياسي والعسكري وإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة.[4]

ب/ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

إن تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو أهم ما تقرره في مؤتمر الصومام لكونه يمثل رمز السيادة للثورة، ويصادق تأسيس المجلس الوطني للثورة اعتقال الوفد الخارجي[5] لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما ادى بالقادة الآخرين إلى إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس يدينون فيه عملية الاختطاف هذه ويحملون فرنسا عبأ ما قد يحدث جراء ذلك، وبعد مرور سنة من تأسيسه عقد المجلس أول دورة له بالقاهرة ما بين 20 – 28 أوت 1957م التأم من خلالها شمل أعضاء المجلس وتدارسوا أوضاع وأحداث الثورة، وحاولوا معالجة مشاكلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي مع تحديد

---

[1] – راضية قرني، (**تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1956م– 1958م)**)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الانسانية والسياسية، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014- 2015)، ص 64.

[2] – بن علوان سليمة، بن دوحة رشيدة، (**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، في مذكرات وكتابات قادة الثورة الجزائرية (محمد بوضياف، أحمد مهساس، أحمد بن بلة – أنموذجا–)**)، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2017- 2018)، ص 18.

[3] – راضية قوفي هدى والي، **تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م– 1962م**، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية ع الان والاج ، جامعة محمد بوضياف، ميلة، (2014- 2015)، ص 24.

[4] – لطفي ساعد، **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر**، دورية كان التاريخية، ع 27، 11 سبتمبر 2014، مارس 2015، ص 101.

[5] – **الوفد الخارجي**: هو وفد حركة انتصار الحريات الديموقراطية بالقاهرة في 1953م – 1954م، ثم أصبح وفد الجبهة بالقاهرة بعد أول نوفمبر 1954م إلى غاية أكتوبر 1956م كان أعضاء الوفد: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف. انظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ص 731.

استراتيجية العمل المستقبلي في ظل الظروف والمعطيات الجديدة، والتي سيكون لها الأثر الواضح على التغيرات والتعديلات التي سيشهدها المجلس خصوصا والثورة عموما.[1]

2- لجنة التنسيق والتنفيذ:

لجنة التنسيق والتنفيذ هي بمثابة سلطة تتولى سائر السلطات الإدارية تتألف من خمسة أعضاء تم اختيارهم من قبل المجلس الوطني للثورة وهي هيئة جماعية ذات مسؤولية مشتركة تقوم بتوجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها المختلفة، حيث يتمتع أعضاء اللجنة بسلطة مراقبة الهيئات السياسية والعسكرية والاقتصادية تجتمع كل ثلاثة أشهر، وتتولى انشاء اللجان المختلفة ومراقبتها ويكون مقرها مدينة الجزائر، مارست اختصاصاتها في البداية داخل الجزائر لمدة 11 شهرا ثم اضطرت بعدها للانتقال إلى الخارج ابتداء من شهر جويلية سنة 1957م.[2]

- أعضائها: تتألف هذه اللجنة من 05 أعضاء اختيروا من قبل المجلس الوطني للثورة وهم:
  - عبان رمضان.
  - العربي بن مهيدي.
  - زيغود يوسف.
  - بن يوسف بن خدة. [3]

- ومن نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ والصلاحيات المخولة لها هي دراسة ومنح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان التابعة لها وهي اللجنة النقابية، وكل عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ أو نائب له، له السلطة الكافية لمراقبة كل نشاطات المنظمات في الداخل والخارج، ومن النشاطات التي تحرص عليها اللجنة هي الإشراف على السلاح وشؤون الكفاح المسلح.[4]
- إدارة وتوجيه فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية.
- تدعو المجلس الثوري للانعقاد عندما ترى ذلك ضروريا. [5]

---

[1] - بوعزيز، موضوعات وقضايا..، **مرجع سابق**، ص 403.

[2] - سعيدوني، **مرجع سابق**، ص 12 – 13.

[3] - الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 56.

[4] - حجوب، **مرجع سابق**، ص 54.

[5] - أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م- 1956م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، د ت، ص 356.

وكان الهدف من هذا التنظيم للثورة وفق العديد من التنظيمات المهمة:

أ) المحافظون السياسيون:

تقتصر مهامهم بالدرجة الأولى على الجانب السياسي كنشر الوعي في الأوساط الشعبية والعمل على رفع مستوياتهم مع محاربة الدعاية والأفكار الاستعمارية وخلق حوافز التعبئة الشعبية لإفشال خطط الحروب النفسية التي يحاول الاستعمار الفرنسي نشرها كما يعمل المحافظون السياسيون بمساعدة المسبلين في مواجهة السياسة المعادية وعادة ما يكون عسكريين منتدبين، ويتم اختيارهم وفق مقاييس معينة كالنضج السياسي وكذا حسن السيرة والسلوك.[1]

ويمكن حصر المهام التي يقوم بها المحافظون السياسيون في النقاط التالية:

- تنظيم وتثقيف الشعب.
- الدعاية والأخبار والتوحيد.
- الحرب النفسية.
- العلاقة مع الشعب.
- العناية بالمساجين.
- العناية بالأقلية الأوروبية.[2]

فأول ظهور له كان في مؤتمر الصومام الذي يقوم بدور فعال وكبير في تسيير شؤون الثورة في المجال السياسي والعسكري لمواجهة الاستراتيجية الاستعمارية ويسعى لتحقيق وتمتين العلاقة والروابط بين الشعب والثورة، والتصدي والوقوف ضد العدو[3]، فالمحافظ السياسي يملك السلطة المزدوجة السياسية والعسكرية في وقت واحد ويحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة.[4]

ب) المجالس الشعبية:

تشكل المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات عبر مدن قرى الوطن لتشرف على سير الحياة اليومية وما يتعلق بالقضايا العدلية والمالية والاقتصادية[5]، وتعتبر همزة وصل بين الشعب وجيش

---

[1] – قليل، **مرجع سابق**، ص – ص 421، 422.

[2] – بومالي، **مرجع سابق**، ص 348.

[3] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 249.

[4] – لعريبي فاطمة، شماني أحلام، **مرجع سابق**، ص 58.

[5] – مقلاتي، طافر نجود، **مرجع سابق**، ص 124.

التحرير فهي بمثابة الخلية الأساسية لإرادة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية، وهي العين التي يبصر بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يحدث من تحركات في البلاد، وما تحمله من واجبات على عاتقها التي تمس كافة المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وما تحمله من دور هام في تفعيل النضال في الأوساط الشعبية والحرص على تعزيز الوحدة المتكاملة ليتمكن الهيكل التنظيمي من أداء دوره[1]، وتتكون هذه المجالس من 05 أعضاء تتوزع عليهم المهام على النحو التالي:

- مسؤول عام رئيسا للمجلس.
- مسؤول التنظيم.
- مسؤول المال.
- مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية.
- مسؤول الأخبار.[2]

ومن المهام نذكر:

- العناية بأحوال السكان المدنية والشؤون الشرعية والإسلامية.
- الاستعلامات والدعاية والتنظيم العمومي.[3]
- السهر على الأمن بواسطة الشرطة والدرك.
- ترتيب الحالة المدنية للمواطنين.
- التصدي لدعايات العدو.
- رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين.
- تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يسلكها المجاهدون.[4]

---

[1] – هميسي فضيلة، رحاب راشدة، (**الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954م– 1958م**)، مذكرة ماستر، إشراف: بولجويجة سعاد، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، (2019– 2020)، ص 92.

[2] – أحسن بومالي، **مرجع سابق**، ص 349.

[3] – ازغيدي، **مرجع سابق**، ص 157.

[4] – بومالي، **مرجع سابق**، ص 349.

– ويبقى الهدف من تشكيل هذه المجالس هو حلولها محل الإدارة الاستعمارية التي يجب أن تزول نهائيا وتزول اتصالاتها بالأوساط الشعبية وتنحصر مهمتها الأساسية في تدريب الشعب على إدارة شؤون نفسه.[1]

ثانيا: الهيئات القيادية المنبثقة عن المؤتمر في الخارج:

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تتبلور في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956م بقول "رضا مالك": (إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تبلورت منذ اختطاف الزعماء الخمسة[2]، بوم 22 أكتوبر 1956م وخلال المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957م تم اتخاذ قرار بموجبه تفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية) [3]، كما أكد على ذلك مؤتمر طنجة الذي عقده حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني من 27 – 30 أفريل 1958م، الذي أوصى بخلق حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية، لتشكل بذلك أول حكومة جزائرية مؤقتة بالقاهرة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني في 19 سبتمبر 1958م سبقتها مراحل وخطوات ساعدت على نضج الفكرة ثم العمل على تجسيدها.[4]

ضمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عددا من الزعماء السياسيين والعسكريين المعروفين على الساحة الجزائرية إلى جانب مجموعة من العسكريين والمنظمين داخل الجزائر وتشكلت الحكومة على النحو التالي:

- فرحات عباس: رئيس الوزراء.
- أحمد بن بلة: النائب الأول لرئيس الوزراء.
- كريم بلقاسم: وزير الدفاع ونائب وزير رئيس الوزراء.

---

[1] – بن علوان سليمة، بن دوحة رشيدة، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] – الزعماء الخمسة: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف. انظر: أحمد توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] – تابتي حياة، «**ردود فعل الثورة تجاه سياسة ديغول (1950م– 1962م) عسكريا وسياسيا**»، مجلة القرطاس، ع 5، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2017، ص 224.

[4] – ازغيدي، **مرجع سابق**، ص 190.

- محمد الأمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.[1]
- لخضر بن طوبال: وزير الشؤون الداخلية.
- محمد الشريف: وزير التسليح والتموين.
- عبد الحفيظ بوصوف: وزير المواصلات.
- عبد الحميد مهري: وزير شؤون شمال إفريقيا.
- أحمد فرنسيس: وزير الاقتصاد والمالية.
- محمد يزيد: وزير الاستعلامات.
- بن يوسف بن خدة: وزير الشؤون الاجتماعية.
- أحمد توفيق المدني: وزير الشؤون الثقافية.
- حسين آيت أحمد: وزير دولة.
- رابح بيطاط: وزير دولة.
- محمد بوضياف: وزير دولة.
- محمد خيضر: وزير دولة.
- الأمين خان: وزير دولة.
- مصطفى اسطبولي: وزير دولة.[2]

1. أهداف الحكومة المؤقتة:

أ) على الصعيد الداخلي:

سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى محاولة حل مشكل القيادة وهذا لتحقيق الوحدة والانسجام أما الجانب العسكري هدفت الحكومة إلى إيجاد أو البحث عن حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني بغية الصمود والوقوف أمام سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة "الجنرال ديغول"[3] مع إعادة بعث وبث روح الأمل والتفاؤل في أوساط الشعب الجزائري

---

[1] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 105.

[2] – بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، دار النفائس، ط 3، د ت، ص – ص 153، 154.

[3] – **الجنرال ديغول**: من أبرز الشخصيات الفرنسية ولد في 22 نوفمبر 1890م زاوج بين العمل العسكري والسياسي والفكري، شارك في الحربين العالميتين وأصبح رئيسا لفرنسا أثناء الفترة الانتقالية ما بيت سنتي 1945م وجانفي 1946م. انظر: لزهر بديدة، **مرجع سابق**، ص 259.

الطامح إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تسعى من خلالها إلى كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.[1]

ب) على الصعيد الخارجي:

ومن الأهداف الخارجية التي سطرتها الحكومة المؤقتة هو سعي جبهة التحرير إلى العمل على تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، وإحلال محلها مؤسسات ثورية لبسط تأثيرها على المجال الدولي مع هيكلة وإعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة وضع أداة شرعية ورسمية مع فرنسا لإبطال ادعاءات وتأويلات سياسة ديغول المتزعمة بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري وهذا ما عبر عنه فرحات عباس في رسالة إلى "جمال عبد الناصر"[2] قبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة: (إن الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي).[3]

ومن خلال ما سبق ذكره أن ظهور الحكومة المؤقتة نتج عن تطورات شهدتها الثورة خلال أربعة سنوات وتغييرات عرفتها على مستوى هياكل جبهة وجيش التحرير الوطني مع تطورات أخرى لمواكبة الأحداث والمتغيرات الوطنية بهدف الوصول إلى هيكل جديد لتنظيم وتدعيم مسار الثورة الجزائرية بصفة أدق وأشمل كل هذه الظروف وأكثر ساهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4]، والتي بدورها مثلت مرحلة النضج السياسي للثورة مع السعي إلى تحقيق مجموعة من المكاسب وعلى رأسها إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة بالمقابل وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية من قبل تونس والمغرب ومصر هذا من جهة، وكذا قطع الطريق أما المناورات والتي كانت تحاول وتهدف

---

[1] – محمد العربي الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] – **جمال عبد الناصر**: (1918م – 1970م) انضم لتنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح بالملك فاروق 1952م، أصبح رئيسا للجمهورية عام 1956، ومن أهم إنجازاته تأميم قناة السويس والتي كانت ذريعة للعدوان الثلاثي على مصر 1956م، وإنجاز السد العالي كما تحقيق الوحدة العربية في عهده كانت هزيمة حرب 1967م. انظر: شلال الجيلالي، **مصطلحات التاريخ والجغرافيا وجميع الشخصيات على حسب الوحدات التعليمية**، ثانوية محمد مالك، تيسمسيلت، 2013، ص 13.

[3] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص – ص 104، 105.

[4] – حجوب، **مرجع سابق**، ص 84.

إلى سحب الثورة التي برزت بأشكال متنوعة جمعت بين الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصالح فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الخامسة.[1]

ثالثا: ردود الفعل المختلفة من قرارات المؤتمر وبعض المواقف منه:

لقد كانت الحاجة الماسة إلى قيادة واحدة موحدة للثورة الجزائرية هي الدافع الأول الذي جعل المنطقة الثانية تسعى منذ شهر مارس 1956م إلى عقد مؤتمر وطني يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها وهذا تزامنا مع ما أوصت به القيادة السياسية عشية اندلاع الثورة، وعلى الرغم من أن محضر الجلسات لم ينشر كاملا إلى يومنا هذا حتى يطلع الباحث على حقيقة ما جرى من حوار يقال أنه كان صريحا إلى أبعد الحدود وعنيفا إلى درجة التهديد بتفجير الثورة[2]، وتجدر الإشارة إلى ان مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م أثارت ردود أفعال مختلفة ولا سيما ما يتعلق بتكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج والتي أثرت بشكل كبير على سير الثورة في عدة مناطق من الوطن بل وانتقلت صدى هذه المواقف المختلفة إلى الدول المؤيدة والمدعمة للثورة الجزائرية التي كانت تحتضن بعض قادتها.[3]

1.المعارضين:

ومن بين الأطراف التي عارضت قرارات المؤتمر هي:

أ/ الوفد الخارجي.

ب/ الولاية الأولى.

- ومن أسباب معارضة الوفد الخارجي لنتائج المؤتمر نذكر منها:

- أنه لم يحضر أشغاله.
- لأن لا يوجد أي واحد من الوفد لم يسمى في لجنة التنسيق والتنفيذ.
- تنصيص المؤتمر على تقليص الصلاحيات التي كان الوفد يخص بها نفسه قبل المؤتمر.[4]

---

[1] – سعد بن بيا، عبد الطيف رابح، (**مؤتمر الصومام 20 أوت قراءة في النتائج والمسارات**)، مذكرة ماستر، إشراف: محفوظ رموم، قسم ع الان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، (2017 _ 2018)، ص 43.

[2] – الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] – تيزي ميلود، **مرجع سابق**، ص 156.

[4] – محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى – أنموذجا–)**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2010، ص 264 ، 265.

ومن القرارات أيضا التي عارضها الوفد الخارجي هي وضع هيكل مركزي لقيادة الثورة وأولوية السياسي على العسكري حيث عرف هذا القرار معارضة من قبل عدد من القادة المشاركين في المؤتمر، على رأسهم الوفد الخارجي لاعتقادهم أن عبان رمضان وأعضاء اللجنة التي عرضت هذا البند وممن معه إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها إلى جانب أولوية الداخل على الخارج، ويقصد بها أولوية اتخاذ القرارات ترجع للقادة في الداخل قبل الخارج، وأن القادة السياسيين لهم الأولوية في اتخاذ القرارات المصيرية قبل القادة العسكريين وهو ما رفضه قادة الخارج.[1]

أ- مواقف بعض القادة المعارضين:

إن هذه المواقف لها ما يبررها من الناحية التاريخية إذ اعتبرنا أن أعضاء الوفد الخارجي كان جلهم من المشاركين في اندلاع الثورة التحريرية وأن مواقفهم هذه لا يمكن فهمها إلا باستعراضها حسب شهاداتهم:

1/ موقف أحمد بن بلة:

عبر أحمد بن بلة عن معارضته لقرارات المؤتمر في رسالة وجهها إلى قيادة الجبهة بالداخل قبل اعتقاله في أكتوبر 1956م يخبرهم فيها أنه غير متفق مع فقرات واسعة من مضمون الميثاق[2] حيث يرى أحمد بن بلة أن نتائج المؤتمر مرفوضة لسببين: أولا: لعدم شرعية على حد ذكره، وثانيا: لأن السياسيين هم الذين سيطروا على الأشغال دون العسكريين الذين تنقصهم الخبرة في مجال المناورات من جهة، ولأن عبان رمضان اختار محمد الأمين دباغين لتمثيل الثورة الجزائرية بالقاهرة وهذا للتحقيق مع أعضاء المندوبية حول تقصيرهم في أداء مهنتهم المتمثلة في تزويد الداخل ما يحتاج إليه من سلاح وذخيرة من جهة.[3]

2/ موقف محمد بوضياف:

يؤكد أن اتفاق لجنة الستة (القيادة التاريخية بالداخل) قبيل إعلان الثورة اتفقت على خطة مكونة من ثلاث مراحل أولها بناء الهيكل السياسي والعسكري للتحضير للثورة المسلحة وثانيها الإخلال بالأمن العام على أوسع نطاق وآخرها هي مرحلة إقامة مناطق محررة لإيواء نواة قادة الثورة،

---

[1] - بن علوان، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] - إحدادن، **مرجع سابق**، ص 33.

[3] - أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بيلا.. يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، دار العربية للعلوم ناشرون، دار ابن حزم، د ط، د ب ن، د ت، ص 455.

ويقول أنه لم يعلم بمؤتمر الصومام إلا من خلال نتائجه ويرى موضوع القيادة سابق لأوانه وهذا ما يوضح أنه يبدوا معارضا لاستراتيجية هذه المرحلة.[1]

3/ موقف أحمد مهساس:

كان أحمد مهساس من ضمن المعارضين لقرارات المؤتمر 1956م على غرار الوفد الخارجي ويتضح موقف مهساس لمؤتمر الصومام في بعض القرارات التي انبثقت عنه والتي من بينها أسبقية الداخل على الخارج والعمل السياسي على العسكري، كما أشار إلى أن هذا الطرح سابق لأوانه فأسبقية الداخل على الخارج مجرد تحصيل حاصل والعمل الثوري سياسي وعسكري في آن واحد.[2]

4/ موقف الولاية الأولى لمقررات مؤتمر الصومام:

تنحصر هي الآخر في سببين رئيسيين أنه كان للوفد الخارجي قبل المؤتمر وبعده سلطة معنوية على الولاية الأولى ويصرح الوردي قائلا: (أن المتزعم لهذا الخلاف في الخارج هو أحمد بن بلة الذي كان على صلة وثيقة بعباس لغرور...)، أما السبب الآخر أن هذه الولاية هي الأخرى لم تحضر أشغال وادي الصومام، وهذا نتيجة لما كانت تعانيه في هيكلها القيادي[3] لاستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد، كما أنه بعث كلا من زيغود يوسف ومزهودي وعميروش لإصلاح الوضع بهذه المنطقة.[4]

ب- موقف بعض القادة المؤيدين:

يرى العقيد الطاهر الزبيري مؤتمر الصومام مرحلة هامة في مسار الثورة وأولى له جانب كبير من الاهتمام وظهر موقفه من المؤتمر على حدّ تصريحه: (تمخض عن مؤتمر الصومام قرارات هامة بالنسبة للثورة خاصة أنه كان أول لقاء جمع أكبر عدد من القادة التاريخيين لتقييم قرابة سنتين من الجهاد..) واستطاع الخروج بقرارات هامة من الناحية التنظيمية وكون لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جانب إنشاء المجلس الوطني للثورة.[5]

---

[1] - تيزي ميلود، **مرجع سابق**، ص 156.

[2] - بن علوان، **مرجع سابق**، ص 72.

[3] - محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 165.

[4] - محمد يعيش، «**مؤتمر الصومام عام 1956م وإشكالية تجسيد قراراته**»، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع 24، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، صيف 2017، ص 88.

[5] - جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة (1954م- 1956م)**، ج 1، الابتكار للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت، ص 569.

1/ موقف علي كافي:

صرح علي كافي عن موقفه من المؤتمر قائلا: (مما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي عظيم فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق كل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، والاتصالات شبه منعدمة، الأسلحة المطلوبة غير متوفرة ولم تكن هناك قيادة موحدة، ولا برنامج لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر)، يضاف إلى ذلك الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الخارج والداخل كل هذا استدعى ضرورة اللقاء.[1]

2/ موقف فرنسا من قرارات المؤتمر:

إلى جانب ما كان من ردود فعل وطنية في الداخل والخارج كانت بالمقابل هناك ردود فعل من الاستعمار الفرنسي من انعقاد مؤتمر وادي الصومام، ونحاول الإلمام بها فيما يلي:

انعقد مؤتمر الصومام في وقت تزايد فيه تصميم العدو على إخماد وإطفاء لهيب الثورة بالقوة وجهز قوات كبيرة بمعدات الحلف الأطلسي، حيث عهد إلى اللجوء لأساليب المكر والخداع ظنا منه لوقف زحف الثورة بهذه الطريقة، وبذلك خطط لاختطاف بعض من قادة جبهة التحرير في الخارج فقام بعملية قرصنة جوية عندما كان الوفد الخارجي في طريقه من المغرب الأقصى إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاث، وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر على متن طائرة مغربية يقودها فرنسي تمت عملية القرصنة وأرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة في 22 أكتوبر 1956م[2]، واعتبرت السلطات الفرنسية أن بهذه الطريقة بإلقاء القبض على بعض قادة الجبهة أن رأس الثورة قد قطع، وأن الثوار لن يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح، إلا أن القيادة الجماعية الذي نص عليه المؤتمر حال دون ذلك.[3]

أما على المستوى الداخلي عمدت فرنسا فصل الشعب عن الثورة وهذا من خلال اللجوء إلى عملية لتفتيش السكان ومراقبتهم، مع إقامة المحتشدات وضاعفت من سياسته القمعية، كما قامت

---

[1] – علي كافي، **مرجع سابق**، ص 105.

[2] – ازغيدي، **مرجع سابق**، ص 160 – 161.

[3] – عبد الكامل جوبية، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954م– 1958م)**، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص 154.

فرنسا بطرد سكان الحدود من مناطقهم وهذا من أجل وضع خط موريس[1] بهدف عزل الثورة من الداخل وكثفت من عملياتها العسكرية وضاعفت عدد جنودها.[2]

كما شاركت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956م وهذا بهدف الاحتفاظ بالجزائر وكذا محاولة الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية وصرحت الحكومة الفرنسية في جانفي 1957م أمام مجلس الأمة بباريس قائلا: (أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فاضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها)[3]، إلى جانب كل هذا راحت فرنسا إلى بناء استراتيجية مضادة للثورة الجزائرية من أجل تسوية مشكلات استعمارية عديدة في بلدان المغرب العربي وإفريقيا السوداء.

- منع قيام وحدة الكفاح والمصير بين الأقطار المغاربية الثلاث.[4]
- عزل الثورة الجزائرية عن محيطها التضامني وهذا ما تحمله من خطورة بسبب طابعها الجماهيري.[5]

المبحث الرابع: أهمية مؤتمر الصومام بالنسبة للثورة:

تكتسي وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م أهمية بالغة ضمن مسار الثورة التحريرية المجيدة، وهذا لما تحمله في طياتها من آليات تنظيمية على الصعيد الإداري والسياسي والعسكري التي تضمن وتجسد وحدة المسار الثوري من أجل بناء استراتيجية جديدة للكفاح الوطني في سبيل نيل الحرية والاستقلال ولم تتوقف أهمية هذا المؤتمر هنا فحسب بل سعت إلى جعل الشعب يلتف حول الثورة.[6]

كما تميزت وثيقة مؤتمر الصومام بالشمولية وهذا من خلال معالجة القضايا الثورية حيث أعطى للثورة بعدا تنظيميا شاملا في مختلف الجوانب والنواحي الاجتماعية والعسكرية والسياسية وغيرها ولم

---

(1) - **خط موريس**: هو عبارة عن موانع وحواجز اصطناعية تتكون من أوتاد معدنية مغروسة في الأرض على أربع أو خمس صفوف مكهربة عبر أسلاك شائكة، أرضيتها ملغمة عرضها 5 إلى 20 متر وطولها 1200 كلم وذل لعزل الثورة وحقنها. انظر: شلال الجيلالي، **مرجع سابق**، ص 5.

(2) - مقلاتي، **مرجع سابق**، ص - ص 126 ، 127.

(3) - عون يمينة، (**الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة (1954م- 1962م) الولاية السادسة التاريخية – أنموذجا-**)، مذكرة ماستر، إشراف: شلبي شهرزاد، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012-2013)، ص 36.

(4) - شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 33.

(5) - ازغيدي، **مرجع سابق**، ص 141.

(6) - شابي هدى، ميمون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 42.

يترك أي مجال ولم يدرسه ليلم بمختلف القضايا العالقة [1]، ويعد هذا المؤتمر الحدث الأكبر أهمية في تاريخ "ج .ت.و" والذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956م، ففي هذا المؤتمر استطاع كل من "ج.ت.و" و "ج.ت.و" أن يخرجا مستفيدين من 20 شهرا مضت من الحرب واستطاع أن يحدد الأهداف السياسية للثورة مستقبلا إلى جانب المبادئ الأساسية التي تسير عليها حرب التحرير.[2]

اعتبر منهج الصومام من الناحية النظرية الخط المنهجي الإيديولوجي للثورة أما من الوجهة العلمية اعتبر أساس التنظيم لبناء الكيان الجزائري على أرض الجزائر، وقد عالج هذا المؤتمر بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار كل ما فعلوه وما يجب عليهم أن يفعلوه، فكان بهذا المنهج التعبير الصادق والوثيقة التاريخية التي عكست كل المواقف التي واجهتها الثورة من خلال تلك المرحلة.[3]

ولقد ركز مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م على ترسيخ وحدة الشمال الإفريقي وضرورة تفعيل العمل المشترك وهذا راجع إلى العوامل المشتركة الجغرافية منها والتاريخية كاللغة والحضارة والدين والمصير[4]، إضافة إلى ميثاق الصومام برزت أهميته أنه رسم للثورة طريق جديد للانطلاقة الفعلية من الانتصارات في الداخل وكذا إسماع صوتها في الخارج مما جعلها تكسب تأييد الرأي العام العالمي، وتؤمن لنفسها طريقا إلى النصر والحرية[5]، والتي توضح بها إلى السلطات الاستعمارية أن مقررات هذا المؤتمر لا تعتمد على الوجود المادي لذلك المكان المتواضع الذي تم فيه وضع المنهج التاريخي، بقدر ما تكمن هذه الأهمية لتلك الأصالة الثورية التي تم التعبير عنها بما حمل اسم منهج الصومام واستطاعت هذه الأصالة أن تنتصر وأن تعيد للقاعدة رمزها المادي الذي سيبقى خالدا مع مرور التاريخ.[6]

كما أسهم ميثاق الصومام إسهاما كبيرا بمختلف نصوصه وقراراته في توضيح رؤيته السياسية للثورة الجزائرية: (أنها ثورة منظمة وليست بحرب فوضوية، أنها كفاح وطني يهدف ويسعى إلى تدمير الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية وأنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وليس

---

[1] – سعيدوني، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] – سعد بن بيا، عبد اللطيف رابح، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] – مصطفى طلاس، تق: بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 227.

[4] – حسن بن تستة، «**مقومات الهوية الوطنية في مواثيق الثورة الجزائرية**»، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 01، ع 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2017، ص 13.

[5] – ازغيدي، **مرجع سابق**، ص 165.

[6] – طلاس، **مرجع سابق**، ص 228.

بالرجوع إلى النظام الاقطاعي)[1]، لتكون بذلك بمثابة أرضية إيديولوجية للثورة الجزائرية حدد سير عملها الجديد ورسم لها معالم الطريق ومنع لها آفاق المستقبل، ومن أسباب نجاح مؤتمر الصومام في إطار ميثاقه في أحسن تقويم ما هي إلا جراء التجربة الميدانية المكتسبة بعد قرابة سنتين على تجسيد المشروع الإيديولوجي، وما يجدر الإشارة إليه أن المبادئ التي تحملها وثيقة الصومام هي تأكيد وتوسيع لمبادئ بيان أول نوفمبر وحوصلة للمسار الثوري.[2]

وبالعودة إلى أهمية هذه الوثيقة ضمن المسار الثوري فإن المؤتمر خرج بوثيقة سياسية أذاعها على الشعب تحمل خلاصة الفكر السياسي والإيديولوجي حول القضية الجزائرية بصفة عامة في حاضرها ومستقبلها وتعتبر المنهج الذي سارت عليه الثورة التحريرية، وقد تمخض على الكثير من الدقة والتفاصيل وتقييم المرحلة المقطوعة من عمر الثورة وآفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية.[3]

وعن ايجابيات مؤتمر الصومام صرح "ابن طوبال"[4] لإطارات جبهة التحرير الوطني في مستهل عام 1960م قائلا: (لكن هذا المؤتمر رغم نقائصه ورغم ضعف التمثيل على المستوى الوطني أقام مع ذلك وحدة نظامية وحققت الجزائر لأول مرة مثل هذا التنسيق ومثل هذه المعركة ولأول مرة كان لنا جيش موحد..). [5]

---

[1] – الزبيري، تاريخ الجزائر..، **مرجع سابق**، ج 2، ص 108.

[2] – فتح الدين بن ازواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 186.

[3] – جويبة، **مرجع سابق**، ص 106.

[4] **ابن طوبال لخضر**: ولد بالخروب، من قدماء المنظمة الخاصة شارك في لقاء مجموعة 22 تولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) شارك في مؤتمر الصومام، كان متحفظ على مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة. انظر: رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 1999، ص 27.

[5] – يعيش، **مرجع سابق**، ص 79.

وما يمكننا أن نستخلصه من أهمية مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م الثورية أنه يمثل انتصار كبير للثورة التحريرية وخرج بتنظيم سياسي محكم وبقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والإشراف على الثورة عبر كامل التراب الوطني إضافة إلى ما أثرته مناهجه وتزويد الثورة بما ينقصها.[1]

وهذا ما يوضح لنا أن انعقاد مؤتمر الصومام هو حدث كبير في تاريخ الثورة الجزائرية ومحطة حاسمة لتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا وتوحيد قيادتها وبفضله قطعت الثورة أشواطا في مواجهة العدو والصمود ضد سياسته ليكون بذلك نقلة نوعية في مسار الثورة.[2]

[1] – مقلاتي، طافر نجود، **مرجع سابق**، ص 126.

[2] – يعيش، **مرجع سابق**، ص 80.

الفصـــــــل الثالث:

دراسة تحليلية لمؤتمر طرابلس جوان 1962م

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس جوان 1962م.

المبحث الثاني: برنامج طرابلس جوان 1962م.

المبحث الثالث: دراسة المحطات الكبرى لمؤتمر طرابلس جوان 1962م.

المبحث الرابع: أهمية مؤتمر طرابلس الثورية.

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس جوان 1962م:

انعقد مؤتمر طرابلس في جوان 1962م وخرج منه المؤتمرون ببرنامج سمي بميثاق طرابلس الذي قام بتنظيم الدولة الجزائرية التي هي على أبواب الاستقلال بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك قام بتقييم أوضاع البلاد بعد 132 سنة من الاستعمار.

أولا: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس:

هناك العديد من الظروف التي ساهمت في انعقاد مؤتمر طرابلس وهي ظروف سياسية وعسكرية وقد كان لها انعكاسات نلخصها فيما يلي:

1. الصراع داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تعود أصول خلافات الحكومة المؤقتة إلى مرحلة سابقة عن تأسيسها فقد جاء في وثيقة مؤتمر الصومام أولوية السياسي على العسكري، وعند إقرار هذا المبدأ تمكن عبان رمضان من احتلال الصدارة في القيادة، لكن الهيمنة التي فرضها لم تعجب العسكريين وتذمروا من أسلوبه في القيادة الانفرادية وعلى إثر هذا تم انعقاد دورة المجلس الوطني في أوت 1957م، والذي جاء بقرارات تطابق إرادة العسكريين والتي دشنت عهد العقداء أو الباءات الثلاثة[1]، وقد رضخ السياسيون للأمر الواقع ما عدا عبان رمضان الذي عارض وبشدة وقاوم هذا القرار، وهذا الأمر جعل الباءات الثلاثة يجمعون على تصفيته وبذلك تكون قد زالت العقبة أمامهم وفضى لهم الجو لإدارة شؤون الثورة.[2]

---

[1] – **الباءات الثلاثة:** كناية عرف بها الثلاثي العسكري من قادة الثورة، كانوا يشكلون السلطة الفعلية فيها وهم: بلقاسم كريم وبوصوف عبد الحفيظ وبن طوبال لخضر، وقد أطلقت عليهم نسبة لأسمائهم التي تبدأ بحرف الباء. انظر: محمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، ج 6، دار موهة، الجزائر، 2013، ص 70

[2] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، (**ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: عيسى بوقرين، قسم ع الان والاج، كلية ع الان والاج، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (2014 – 2015)، ص 31.

2. الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

إن تأسيس هيئة الأركان العامة قامت بتغيير جميع الظروف لصالح العسكريين الثلاث: كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال، بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات أصبحت بإنشاء هذه الهيئة خاضعة بشكل منظم لزعيم واحد وهو :هواري بومدين"[1]، ولكي يستعيد العسكريون نفوذهم داخل الجيش حدث خلاف بينهم وبين هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكن أن تشرف إلا على قوات الحدود إلا أن جهود بومدين وبراعته في التخطيط تمكن من إنشاء جيش قوي يدين له بالطاعة والولاء لا يقبل أي مساومة اتجاه الوحدة الوطنية والاستقلال التام.[2]

وكذلك قد أحدثت هيئة الأركان للجيش التحرير الوطني في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس من 10 ديسمبر 1959م إلى 20 جانفي 1960م وتألفت الهيئة من هواري بومدين وأحمد قايد وعلي منجلي ورابح زيراري، وقد حلت هيئة الأركان محل اللجنتين للعمليات العسكرية وذلك بهدف تنظيم الأمور وتوحيد صفوف الجيش.[3]

وإن ما أوقد نار الفتنة هي قضية الطيار الفرنسي الذي أسره الجيش في الحدود الجزائرية التونسية في 21 جوان 1961م بعدما تم إسقاط طائرته، فتدخل سفير فرنسا لدى تونس يطلب من الرئيس بورقيبة بأن يطالب بالإفراج عن الأسير فاتصل بورقيبة برئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس وأقنعه بضرورة وفائدة إطلاق سراح الأسير الفرنسي فتنقل فرحات عباس إلى مقر هيئة الأركان وقابل هواري بومدين فقرر هذا الأخير إطلاق سراح الأسير، وقد أحدث هذا القرار قلقا في صفوف الجيش،

---

[1] – **هواري بومدين**: اسمه الحقيقي محمد بوخروبة (1932م– 1978م) الرئيس الثاني للجزائر المستقلة بعد انقلاب عسكري على الرئيس بن بلة، في سنة 1958م أصبح قائد هيئة الأركان الغربية، وفي 1960م أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا، وفي 1962م أصبح وزير للدفاع في حكومة الاستقلال. ينظر: راضية قوفي، هدى والي، وردة بورزق، (**تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م– 1962م**)، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 44.

[2] – نوة النوي، (**صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة 1958م– 1962م**)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: كمال مسعودي، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013– 2014)، ص 40.

[3] – بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م (معالمها الأساسية)**، د ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 591.

وشعروا بان الحكومة المؤقتة تخضع لأوامر بورقيبة الرئيس التونسي ولطلب فرنسا ولا تأخذ بعين الاعتبار مجهودات ومشاعر الجيش الوطني.[1]

وبذلك تمت استقالة هيئة الأركان وعلى رأسها هواري بومدين في منتصف جويلية 1961م وانتقلوا إلى ألمانيا ليتركوا الجيش بدون قيادة، لكن فرحات عباس رفض ذلك لأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك وبدأ يبحث عن بديل فتوجه إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو "مراد" وهو أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة فلم يرفض العرض، لكنه فشل في كسب تأييد الضباط وفي تلك الأجواء المشحونة والمتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والتهديدات الفرنسية باللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات، وأمام كل هذا توجب أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للانعقاد من أجل إيجاد حلول لهذا الأمر المعقد ونظرا للعراقيل والمشاكل التي تعاني منها الثورة هنا تحركت الإرادات الخيرة تجمع الأصوات وتم تحديد انعقاد الدورة في طرابلس في فترة ما بين 09 و 27 أوت 1961م.[2]

لقد بدأ الاجتماع في جو مكهرب رغم الانجازات الكبيرة التي تحققت منذ الاجتماع السابق في كلا الميدانين الدبلوماسي والعسكري لكن الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان جعلت رؤية المستقبل مظلمة أمام الجميع.

ولقد قام المجتمعون بتكوين كتل: الأركان العامة وتأتي بعدها كتلة الحكومة المؤقتة ثم الكتلة الكبيرة الناقمة على الكتلتين وعلى رأسها بن يوسف بن خدة الذي استغل الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وقد تظاهر بالتأييد والتلاعب بين الكتلتين واستطاع أن يجد مبتغاه من كل طرف، وقد استطاع بذلك أن يزيح فرحات عباس ليأخذ مكانه بموافقة الطرفين.

وانتهى الاجتماع يوم 27 أوت 1961م بتعيين بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة.[3]

---

[1] – بن حمودة، **مرجع سابق**، ص 591.

[2] – شبوب محمد، (**اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة**..)، مذكرة ماجستير في الثورة الجزائرية 1954م- 1962م)، إشراف: بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، (2009 – 2010)، ص – ص 73 ، 74.

[3] – مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954م في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، د ت، ص – ص 191 ، 193.

3. توقيع اتفاقية إيفيان:

انتهت المفاوضات بالاتفاق على كل الأمور السياسية والعسكرية وتم التوقيع على الاتفاق مساء 18 مارس 1962م وبمقتضى هذا الاتفاق أبرم اتفاق آخر يقضي بوقف إطلاق النار ليدخل حيز التنفيذ بداية من يوم 19 مارس 1962م منتصف النهار عبر كامل التراب الوطني، كما خضع تسيير الشؤون الداخلية للبلاد إلى هيئة تنفيذية مؤقتة منذ وقف إطلاق النار تأسست بموجب الفصل الثالث التي وقعت بإيفيان وقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أنه تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بشؤون الجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يتكون من رئيس ونائب وعشرة أعضاء، وقد تم تشكيل المجلس بأعضائه الاثني عشر وتحديد مهمة كل واحد منهم بعد مشاورات ومراجعات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وازدياد نشاط منظمة الجيش السري الإرهابية (OAS) التي ظهرت بعد فشل انقلاب 22 أفريل 1961م الذي قاده موريس شال.[1]

ثانيا: التحضير لمؤتمر طرابلس 1962م:

في 27 ماي 1962م قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجراء دورة استثنائية قصد التحضير للحدث وهو استقلال الجزائر المرتقب، وقد نضمن جدول الأعمال ثلاث محاور أساسية، برنامج جبهة التحرير الوطني الخاص بتحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية، المهام العاجلة لجبهة التحرير الوطني إضافة إلى تغيير المكتب السياسي المكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة اتخاذها، تمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره في الحمامات بتونس، هذا المشروع الذي سيتحول إلى ميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه وقد تسنى للمجلس الوطني للثورة أن يتشاور في مشروع برنامج الحمامات.

ونشير إلى أن انعقاد الدورة كان في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس، أما المكتب المكلف بإدارة النقاش فقد سبق وأن تم انتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة.[2]

---

[1] – وهيبة بشراير، **نظرية تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، ص 134.

[2] – وهيبة بشراير، مرجع سابق، ص– ص 134 ، 135.

وعن سبب اختيار طرابلس لعقد الاجتماع فهو لتوفر الشروط الأمنية كذلك بالنسبة للتكتم والسرية فقد كانت ليبيا بعيدة عن أضواء الصحافة أكثر من القاهرة وتونس وعلى إثر ذلك قامت السلطات الليبية على توفير الشروط اللازمة للمؤتمر حيث منعت الصحفيين الأجانب وكذلك غلق مطار طرابلس من أجل الحفاظ على سرية أشغال المؤتمر.[1]

ثالثا: انعقاد المؤتمر:

لم تتوفر لأي دورة من دورات المجلس الوطني السابقة من شروط النجاح مثلما توفر في هذه الدورة التي سميت "بمؤتمر طرابلس" كانت الظروف الأمنية جيدة والسجناء الخمسة تم إطلاق سراحهم، وتمكنت الولايات من إرسال ممثليها إلى طرابلس وقد كان جميع القادة حاضرين، والغيابات قليلة فمن الممكن ألا تؤثر على النتائج.

لقد كانت الدعوة لعقد المؤتمر في 27 ماي 1962م وإثر طلب من الحكومة المؤقتة افتتحت الأشغال في 25 ماي 1962م، حيث بدأت الجلسة الأولى برئاسة محمد الصديق ومساعديه علي كافي[2] وعمر بوداود، أما جدول الأعمال تضمن إضافة إلى المصادقة على اتفاقية إيفيان:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقائية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.

بالنسبة للنقطة الأولى وجه أعضاء المجلس نقدا كبيرا لاتفاقية إيفيان واصفين إياها بأنها ربما تحد من السيادة الوطنية في المرحلة الزمنية التي تحددت بها هذه الاتفاقية، وكذلك القواعد العسكرية، ولكن عند هروب الأوروبيين أصبحت هذه القواعد غير ضرورية مما أتيح للجزائر أن تتخلص من القواعد،

---

[1] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] – **علي كافي**: ولد 1928م من ناحية الشمال القسنطيني، التحق بجبهة التحرير مبكرا وبجيش التحرير في مطلع 1955م من منظمي هجوم 20 أوت، خلف بن طوبال كقائد للولاية الثانية ابتداء من ماي 1957م، شارك في اجتماع عضو في المجلس الوطني. ينظر: نوة النوي، **مرجع سابق**، ص 23.

كذلك ناقش الجانب الاقتصادي والثقافي، فمن ناحية كان يقيم هذه الاتفاقية وهناك من نقدها وألحّ المجلس على ضرورة إعادة النظر فيها بعد وأن تستلم الجزائر زمام الأمور.[1]

أما بالنسبة للنقطة الثانية ألا وهي برنامج طرابلس الذي كان يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية:

- نظرة عامة على الوضع في الجزائر.
- الثورة الديموقراطية الشعبية.
- العمل على انجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديموقراطية الشعبية.

أما القسم الثالث فقد جرى تعديل في المجال الاقتصادي وشدد على ضرورة الإصلاح الزراعي.

كما لم قبل بن بلة تأميم الثروات المنجمية والمتعلقة بالطاقة إذ أعطى الأولوية المطلقة لاستعادة أراضي المعمرين، أما اجتماعيا أولى البرنامج بمحو الأمية وتأميم الطب ومجانيته وحرية المرأة والاختلاط في الجبهة.[2]

المبحث الثاني: برنامج طرابلس جوان 1962م:

أولا: طبيعة برنامج طرابلس:

تتكون وثيقة طرابلس من ثلاثة أجزاء وملحق خاص حول العلاقة بين الحزب والدولة[3]، فالجزء الأول تناول وضع الجزائر عشية الاستقلال والعراقيل التي ستصادفها السلطة الجزائرية المرتبطة باتفاقية إيفيان أما الجزء الثاني من الوثيقة فيحدد هدف الثورة وعملية الانتقال من ثورة تحريرية إلى ثورة ديموقراطية شعبية بعد استرجاع الاستقلال وهو تعبير عما يعرف فيما بعد بالثورة الاشتراكية ويحدد أهداف هذه الثورة الديموقراطية الشعبية في القضاء على انعكاسات الاستعمار.

---

[1] – ميلودي سهام، (**اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلة**)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: جيلالي بلوفة عبد القادر، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2015-2016)، ص 228.

[2] – ميلودي، **مرجع سابق**، ص – ص 229 ، 230.

[3] – زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، مؤسسة إحدادن للنشر، ط 1، الجزائر،2007، ص 95.

أما الجزء الثالث من الوثيقة فهو يحدد مهام الثورة الديموقراطية الشعبية في بناء اقتصاد وطني متحرر من الاقتصاد الاستعماري والرأسمالي وقد أضيف لوثيقة طرابلس ملحق عن حزب جبهة التحرير الذي بواسطته تتحقق الثورة الديموقراطية الشعبية ومن المفروض أن يكون هو الموجه لقرارات الدولة والمتحكم فيها، ولهذا فإن أغلب المجالس يجب أن تنبثق عنه كما تنص الوثيقة على الفصل بين الدولة والحزب.[1]

أما بالنسبة للنقطة الثانية بخصوص تشكيل قيادة للثورة باسم المكتب السياسي تطبيقا للمادة 18 من الفصل الرابع للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على " أن تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية"، وقد حملت هذه المادة تفسيرين أحدهما يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي والتحضير للاستفتاء وتنظيم الانتخابات وتفسير آخر يقول: يتعين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف بالسيادة الوطنية، وكما نلاحظ فقد غلب التفسير الثاني لأن أصحابه يملكون القوة العسكرية وحتى مصطلح المكتب السياسي ففقد وضعه أحمد بن بلة الذي يتمتع بشعبية كبيرة ويدعم من هيئة الأركان العامة.[2]

ثانيا: قراءة في برنامج طرابلس:

إن برنامج طرابلس يعكس رؤيا قومية وشعبوية تقدس الشعب وترفعه إلى مقام المثل الأعلى وتؤله الدولة في الوقت ذاته.

جرى إدخال الإحالة إلى الدين بناء على طلب بن بلة الذي أعاد النظر في مسألة علمنة الدولة وعلمانية جبهة التحرير الوطني، وقد عارضه مناقضه الرئيسي مصطفى الأشرف بحجتين؛ أولا: إن الإسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة ويمكن أن يلعب دمجه في الإيديولوجية السياسية دور الكابح لتحديث البلاد، وثانيا: سوف تستند القوى المحافظة إلى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات في المجتمع.

---

[1] – دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص- ص 57-58.

جرى تعديل تقرير محمد حربي بصدد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية في عدة نقاط، فقد فرض مصطفى الأشرف ورضا مالك إلغاء أي إشارة إلى ضرورة كبح التطور البرجوازي الكامن للبرجوازية الصغيرة الاقتصادية، لكن من قبيل المفارقة أن يكون تم استبقاء زوال القطاع الخاص على المدى البعيد يشير البرنامج إلى أنه «خلال الفترة التي سيكون ضروريا فيها إتاحة المجال أمام استمرار قطاع خاص يجب أن يكون هذا القطاع مرجها»، ولم يقبل بن بلة بتأميم الثروات المنجمية والمتعلقة بالطاقة المتوقع على المدى المتوسط فقد كان يعطي أولوية مطلقة لاستعادة أراضي المعمرين ولا يريد إثارة ذعر الشريك الفرنسي بصورة غير ملائمة لذا لم يكن تأميم الغاز والنفط متصورا إلا على المدى البعيد[1]، وقد جرى رفض فكرة التحالف المميز مع بلدان الشرق بناء على اقتراح بن يحيى الذي اعتبرها متناقضة مع مبادئ عدم الانحياز.

لقد فضح برنامج طرابلس بصفته قرار إتهام ضد القيادة وجود «إقطاعيات سياسية ومشيخات وتجمعات اتباع حزبية» البؤس الإيديولوجي «الهرب من الواقع.. السعي الفردي وراء أوضاع ثابتة» بالإضافة إلى المسبقات.. حيال الفلاحين والمناضلين والمغمورين نادى البرنامج الزراعي بتجديد الملكية الكبرى وإعادة توزيع الأراضي مجانا وإلغاء ديون الفلاحين والتكوين على الأساس الطوعي لتعاونيات منتجين ريفيين، وتشكيل مزارع دولة مع مشاركة العمال في الأرباح وفي التسيير والحظر الفوري للمضاربات بشأن الأرض ووسائل الإنتاج في الزراعة.

أما عن خلق صناعة ثقيلة فلم يكن متصورا إلا على المدى البعيد يجب أن يضمن تأميم التسليف والتجارة الخارجية، ضمن مهل قريبة تراكم رأس المال الضروري للإنماء هناك رغبة في استقدام رساميل أجنبية، لكن في إطار مشاريع مختلطة بشرط تنظيم الصرف وإعادة تثمير جزء من الأرباح داخل البلاد.

---

[1] – محمد حربي، **الجزائر (1954م– 1962م) جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر، دار الكلمة للنشر، ش م م، ط 1 عربية، لبنان، 1983، ص – ص 273، 274.

وفي الميدان الاجتماعي أوصى البرنامج بمحو الأمية وبتأميم الطب ومجانية العناية الطبية وتحرير المرأة والاختلاط داخل جبهة التحرير، واعترف أيضا بحق الاضراب للعمال بما فيها منشآت الدولة، أما السياسة الخارجية فبقيت قائمة على مبادئ عدم الانحياز.[1]

المبحث الثالث: دراسة المحطات الكبرى لمؤتمر طرابلس جوان 1962م:

أولا: المعالم الكبرى لمؤتمر طرابلس:

يعتبر مؤتمر طرابلس من بين أهم مواثيق الثورة الجزائرية وهذا بحكم الفترة التي انعقد فيها وما شهدتها من تصورات وأفكار وتطورات جديدة التي أقرها والتي انبثقت عنه إذ تم تجسيده في الفترة الانتقالية؛ أي بعد وقف إطلاق النار 19 مارس 1962[2] وهي مرحلة بداية لعدة تحولات كبرى على الشعب والمجتمع الجزائري، فالثورة الجزائرية قضت على الاستعمار الفرنسي في الجزائر لتكون بعدها الضرورة لتجديد مرحلة أخرى قائمة بذاتها وهذا ما يعني إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة مختلفة جذريا على ما كانت عليه في عهد الاستعمار على الرغم من الصعوبات الخطيرة التي ستواجهها والتي تهدد بالقضاء عليها قبل انبعاثها من جديد بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تشهد حالة مأساوية بالمقابل الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني والتي تمر بأزمة حقيقية وما تحمله اتفاقية إيفيان من مخاطر عظمي إلى جانب كل هذا منظمة الجيش السري (OAS) المعارضة للمسألة الجزائرية والتي تحاول خلط أوراق هذه المسألة وهذه القضية، ولمجابهة كل هذه التحديات والصعوبات انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة ما بين 17 ماي – جوان 1962م ليعلن بذلك عن بناء مشروع يتطلع من ورائه إلى سيرورة التطور الطبيعي للثورة وهذا من خلال محاولة تغذيته بروح جديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو في الحقيقة محاولة تطوير المشروع الإيديولوجي في مرحلة حاسمة وهامة من مراحل الثورة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال عرض المحاور الكبرى لمؤتمر طرابلس 1962م وما تحمله من خلفيات.

---

[1] – حربي، **مرجع سابق**، ص 274.

[2] – **19 مارس 1962م**: أعلن في هذا التاريخ وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا بعد حرب دامت 07 أعوام و 05 أشهر و 19 يوما وبعد مفاوضات طويلة دارت في مدينة إيفيان الفرنسية، وكان إيقاف النار في الثانية عشر زوالا منتصف يوم الاثنين. انظر: عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، دار الكتب العربي، د ط، د ت، ص 38.

1- السيادة الوطنية:

أعاد الشعب الجزائري من جديد وحدته الوطنية وثقته في عمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم والأحزاب والجماعات والتغلب على الانقسامات لتكون بذلك وحدة الكفاح هي التي جعلت الشعب يكتشف نفسه من جديد كوحدة وتنفجر طاقته الكاملة التي لطالما حاول الاستعمار دفنها لتكون هذه الوحدة التي ربطت حاضره بماضيه الحافل بالكفاح لتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية فالجماهير الجزائرية الشعبية، فقد زعزت الهيكل الاستعماري وقضى على نظمه الرجعية وعجل بتحطيم المعتقدات المنافية لمبادئه وأخلاقه، كما قضى على مؤسساته الباقية من النظام الإقطاعي التي لطالما كانت تقف وتعرقل الاستقلال والسيادة الوطنية وهذا ما يثبت إخفاق الاستدمار الفرنسي في محاولاته الساعية لتحطيم مجتمع من جذوره وأصوله وتعويضه بمجتمع آخر منافي ومغاير لمبادئ هذا المجتمع وكذا محاولاته الرامية إلى جعل المجتمع الجزائري رهن الجهل والأمية، إلا أن قدرة وقوة هذا الشعب الثائر في الكفاح لم يكن فقط لتحطيم النظام الاستعماري وهياكله وإنما كان وليد لإعادة إحياء روح جماعية لبناء وتشكيل مجتمع وشعب على قواعد جديدة للتأكيد بذلك على إرادته في بعث روح السيادة الوطنية من أجل التحرر والتقدم في جميع الميادين بطرق ثورية ناجعة وناجحة.[1]

2- الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي:

لقد تضمن موضوع الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي الذي درسه المحور الثاني من برنامج طرابلس طبيعة النظام الاستعماري الذي واجه الثورة بطريقة إبادية حقيقية، وبذلك فضح كفاح ونضال الشعب الجزائري عن الصورة الحقيقية للاستعمار الفرنسي ووجه المتنكر وطبيعته المخادعة، ولكونه نظاما دكتاتوريا لم يتردد في سحق الثورة الجزائرية وشعبها بانتقاله من النظام القديم إلى النظام الجديد، وهذا من خلال تطبيق بعض المشاريع التي يدعي أنها إصلاحية كمشروع قسنطينة[2] الذي يهدف من ورائه إلى توسيع العمل للجزائريين وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين والتوسع في مجال التعليم الابتدائي فهذا المشروع يرمي إلى خلق القواعد الاقتصادية للقوة الثالثة

---

[1] - عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م نداء أول نوفمبر – مؤتمر الصومام– مؤتمر طرابلس**، منشورات ANEP، ص - ص 51 ، 52.

[2] - وهيبة بشراير، **مرجع سابق**، ص 138.

الجزائرية وكان من بين الخطوط الأولى لهذه السياسة المزعومة، وهذا ما يظهر أن ديغول وحاشيته يتزعمون على أسباب الثورة ما هي إلا أسباب اقتصادية واجتماعية محاولين بذلك التركيز جهودهم عليها لمعالجتها[1]، كما اضطرت فرنسا في ظل ضغط الكفاح التحرري والوضع الدولي إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية في ندوة مولان في جوان 1960م وإيفيان في ماي 1961م ولوقران في جويلية في نفس السنة، وقد باءت كلها بالفشل بسبب تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطالب وتبحث عن الاستسلام المقنع أو تقسيم التراب الجزائري واقتطاع الجزء الصحراوي من الجزائر إلى أن بقي صمود الشعب الجزائري ونضاله الذي كان يتزايد يوما بعد يوم وما قطعته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أشواط وتمسكها بالمواقف الأساسية للثورة كل هذا أرغم الحكومة الفرنسية في الدخول في مفاوضات جديدة لتنتهي بالاعتراف بالسيادة الوطنية للدولة الجزائرية.[2]

3- الجزائر على باب الاستقلال:

1. إن الاتفاقيات اعتبرت من قبل الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية الفاشية هزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل، فمنظمة الجيش السري تسعى إلى إقامة نظام فاشي بفرنسا وإشعال نار حرب جديدة بالجزائر.

2. إن القضاء على منظمة الجيش السري يبقى على مشكلة وجود المستوطنين الفرنسيين كما هي وسيطرت فرنسا على الجزائر وبقيت مشكلة ساحقة في مختلف الميادين وهي تتعارض مع المشاريع الأساسية للثورة.[3]

3. إن اتفاقية إيفيان تنص على أن الحكومة الفرنسية سوف تبقى قواتها العسكرية لمدة معينة في الجزائر مع الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت في جنوب البلاد.

4. أن المجلس التنفيذي المؤقت لم يتمكن بعد شهرين من تقلد وظيفته وفرض سلطته ومراقبته للإدارة الاستعمارية لذا فإن تنظيم وتطهير الإدارة هي ضرورة حتمية.

---

[1] - لعريبي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، (**مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954م- 1962م)**)، مذكرة ماستر في التاريخ، إشراف: حواس محمد، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2019 – 2020)، ص 95.

[2] - بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص 55.

[3] - **نفسه**، ص - ص 57، 58.

5. نظرا لما عاناه الشعب الجزائري من العمليات الإبادية من طرف الاستعمار وما خلفته هذه المعاناة من عواقب مادية ومعنوية في ظل تزايد حدتها وما عرفته من مشاكل ناجمة عن أوضاع اقتصادية واجتماعية فالحكومة الجزائرية وجدت نفسها أمام وضع خطير.

6. قد استرجعت السيادة الوطنية إلا أنه لابد من أن يعطي محتوى للتحرير الوطني.[1]

4- نقائص جبهة التحرير الوطني:

وقد تطرق هذا العنصر إلى ذكر بعض نقائص جبهة التحرير الوطني ونحصرها فيما يلي:

1- جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف.

2- الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير.

3- المظاهرات الإقطاعية في بعض نواحي الجبهة.

4- النفسية البرجوازية.

5- انفصال القيادة عن الجماهير.

ثانيا: أهم المبادئ التي جاء بها ميثاق طرابلس:

حدد ميثاق طرابلس جوان 1962م مجموعة من المبادئ من أجل بناء دولة ديموقراطية شعبية ونوجزها فيما يلي:

1) بناء دولة جزائرية حديثة على أسس مناهضة للإمبريالية ومعادية للنظام الاستعماري بالمقابل الاعتماد على الطاقات الحية في البلاد وتسييرها وتنظيمها في ظل التحلي بروح المبادرة واليقظة وممارسة الرقابة المباشرة على كافة الأصعدة.

2) إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للنظام الإقطاعي الذي خلفها الاستعمار واستبدالها بهياكل جديدة.[2]

---

[1] - بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص - ص 59 ، 60.

[2] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954م- 1962م)**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، ج 2، 1999، ص 182.

3) العمل على استرجاع القيم والمبادئ التي قضى الفرنسيون ومحاولة صياغتها وتنظيمها من جديد وفقا للعصرنة والحداثة في نفس الوقت إدراج الفكر الديموقراطي وترسيخه في مؤسسات الدولة وإلى جانب نشر وبث روح المسؤولية ووصفها محل مبدأ السلطة الذي في جوهره إقطاعي وتسلطي.[1]

4) نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية وهذا بت كوين طليعة واعية والتي يجب أن تدرك بأن عملية البناء والتشييد للدولة الجديدة المستقلة لا يمكن إنجازها بواسطة طبقة اجتماعية واحدة.

5) إحداث تصور جديد وحديث للثقافة بقواعد وطنية ثورية وعلمية، التي تسعى إلى محاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي.

6) الاعتماد على أسلوب تأميم الثروات الوطنية مع انتهاج سياسة الإصلاح الزراعي تحت شعار «الأرض لمن يخدمها».

7) بناء اقتصاد وطني بعيد عن الهيمنة الأجنبية والتمسك بالحرية الاقتصادية.

8) تحسين والرفع من المستوى المعيشي ومحاربة البطالة والأمية.[2]

ثالثا: المهام الأساسية للثورة الديموقراطية الشعبية:

سطر ميثاق طرابلس الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في مختلف المجالات والأصعدة السياسية منها أو الاجتماعية والثقافية والتي تعرف بالثورة الديموقراطية الشعبية:

1. من حيث المحتوى الديموقراطي:

تتمثل مهمة الثورة في تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا والذي استعاد قيمه المكبوتة أو تلك التي حطمها الاستعمار لتكون بذلك دولة ذات سيادة واستقلال كاملين وما تحمله هذه المقومات في جميع الأصعدة، هذه القيم التي لابد أن تصاغ وتنظم بالضرورة ضمن أفق عصرية وهو ما يقتضي إلغاء كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الإقطاعية وبقاياها في ظل وجود هذه الثورة وما تحمله من بنى جديدة وتوجيهات كفيلة نسعى للتحرر وضمان الانسان وتمتعه الكامل بحريته، وعليه يجب أن

---

[1] – عمور نعيمة، بسكري حنان، (**القيم الأخلاقية والانسانية عند جيش التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد (1956م– 1962م)**)، مذكرة ماستر في التاريخ، إشراف: عالم مليكة، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2017 – 2018)، ص 68.

[2] – لعرج جبران، (**البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**)، أطروحة الدكتوراه، إشراف: محمد مجاود، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2016– 2017)، ص – ص 252، 253.

يكون الفكر الديموقراطي محققا في مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جديدا وفي كل قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد، وهو ما جاء في البرنامج أن مهام الثورة تتمثل في تقوية المواطن فالروح الديموقراطية يجب أن لا تكون مجرد تأمل نظري بل يجب أن تتجسد في مؤسسات الدولة وقطاعاتها.[1]

2. من حيث المحتوى الشعبي:

ورد في مضمون ميثاق طرابلس أن مصير الفرد متصل بمصير مجتمعه وأن الديموقراطية فتحت آفاق إلى الحريات الفردية بما في ذلك التعبير الجماعي للمسؤولية الشعبية فالثورة الديموقراطية الشعبية تتطلب إعادة طليعة واعية تتكون من عناصر منحدرة من طبقة الفلاحين والعمال الشباب والمثقفين الثوريين فهذه النخبة يجب أن تتشبع بفكر سياسي واجتماعي يعكس مدى وفاء وطموح الجماهير في إطار الثورة الديموقراطية الشعبية.[2]

إن مصير كل فرد مرتبط بمصير مجتمع كله والديموقراطية بالنسبة إلينا لا يجب أن تكون مجرد ازدهار للحريات الفردية بل يجب أن تتضمن التعبير الجماعي عن المسؤولية الشعبية.

إن تشييد وبناء دولة بأطر عصرية على أسس ديموقراطية مناهضة للإمبريالية والإقطاع تحتاج إلى قوة المبادرة واليقظة والرقابة المباشرة للشعب.

إن الوحدة الوطنية ليست الوحدة حول الطبقة البرجوازية وإنما هي تأكيد لوحدة الشعب على أسس ومبادئ الثورة الديموقراطية الشعبية والتي من أجلها يتوجب على البرجوازية نفسها أن تربط مصالحها بها.[3]

---

[1] – عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2017، ص 488.

[2] – بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] – عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص 489.

المبحث الرابع: أهمية مؤتمر طرابلس الثورية:

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة التحريرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار التي أقرها.

أولا: السياسة العامة لبناء الدولة الجزائرية:

حرص ميثاق طرابلس جوان 1962م على وضع مبادئ وأهداف ترتبط ببناء الدولة الجزائرية وتحديثها وهذا بناء على مناهج وقواعد علمية وعمرية إلى جانب ما عاشته الثورة الجزائرية من تجارب الاستعمار الفرنسي حيث ركزت السياسة العامة للدولة الجزائرية من خلال برنامج ميثاق طرابلس على دراسة المجالات التالية:

1- السياسة الداخلية:

درس برنامج طرابلس جوان 1962م السياسة الداخلية للدولة الجزائرية وأولى أهمية كبيرة للوحدة الوطنية كما أكد الميثاق على ضرورة سيرورة هذه الوحدة كما ركز الميثاق أيضا إلى إعطاء مؤسسات الدولة محتوى ديموقراطيا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية قصد العمل على تجسيد فعلي للديموقراطية ليظهر من خلال هذا التحول أن هذا البرنامج أمدّ الثورة الديموقراطية بعد طبيعيا وربطه بفئة واعية تتكون من شباب وعمال ومثقفين وثوريين لخلق فكر سياسي واجتماعي يعكس مطامح الشعب فهذه النظرة استلهمت من سنوات الكفاح والذي تحقق بعد تكافل وتظافر كل الفئات الشعبية والتي تغذت بالفكر الوطني للتأكيد من جديد على أهمية هذه المرحلة.[1]

---

[1] - محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م- 1962م)**، منشورات المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، ص - ص 286، 288.

2- السياسة الخارجية:

أما بالنسبة للسياسة الخارجية هي الحلقة الهامة والجانب الآخر لإنجاز مهام الثورة الديموقراطية الشعبية ولذلك نوه إليها برنامج طرابلس كوسيلة ثالثة وعامل أساسي في تدعيم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية للجزائر وما تبنته من المواقف الرافضة ودعوة البلدان المستقلة حديثا إلى قطع كل ما له صلة المستعمر السابق وتتجلى هذه السياسة في مجموعة من المبادئ والثوابت نبرزها فيما يلي:

أ. محاربة الاستعمار والإمبريالية:

بيّن وضع ميثاق طرابلس من خلال محاربته للاستعمار الفرنسي من جهة والإمبريالية من جهة أخرى مدى حرصه ودعوته إلى العمل على تقوية وربط العلاقات بين الجزائر والبلدان الاشتراكية التي وجدت فيها الدعم والمساندة في ظل الحرب الاستعمارية التي شهدتها الجزائر، وبالمقابل توجهت السياسة الخارجية للجزائر إلى التحالف مع هذه البلدان التي نجحت في دعم استقلالها والتحرر من السيطرة الإمبريالية وهذا ما يعكس مدى حيوية الشعوب المكافحة من أجل ترسيخ وتوطيد دعائم استقلالها.[1]

ب. دعم حركات النضال من أجل الوحدة:

من أجل بناء وحدة في المغرب العربي لابد من الاستفادة من التجارب السابقة فالعمل الوحدوي عامل أساسي لتوسيع نطاق محاربة الإمبريالية ولابد من إدراج هذا العمل الوحدوي في الاختيارات الإيديولوجية والسياسة الاقتصادية والصمود أمام العراقيل التي تواجهها لذا جاء برنامج طرابلس بخطوات ثابتة للتقدم نحو طريق مرهون لتطوير المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن المطلق.[2]

---

[1] - لعريبي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] - الزبيري، تاريخ الجزائر..، ج 2، **مرجع سابق**، ص 188.

ج. دعم حركات التحرر:

سارعت حرب التحرير بكل ما تملك من قوة إلى التوجه لتصفية الاستعمار في القارة الإفريقية خاصة حيث سعت الجزائر المستقلة إلى تقديم المساعدة والمساندة للشعوب المستعمرة والتي تندد هي الأخرى لتحرر بلدانها وهذا ما سيمكن الجزائر من خلال هذا التلاحم والتضامن الفعال من توسيع جبهة النضال في دعم حركة الوحدة. [1]

د. النضال من أجل التعاون الدولي:

جاءت السياسة الخارجية تندد إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين لكونهما ضروريين لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم نحو السلام، ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية ولدعم الروابط مع بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا في مجال تطوير المبادلات على كافة الأصعدة والميادين في جو يسوده الاحترام والمودة والمساواة والعمل المشترك مع هذه البلدان وهذا ما يثمن إسهام الجزائر في التأكيد على ضرورة إحياء التكافل والتضامن ما بين حركات التحرر ولعل ما دونه مؤتمر طرابلس هو الدعوة إلى تحقيق السلم والتقدم والأمن العالميين.[2]

ثانيا: من حيث الميادين:

تبرز أهمية ميثاق طرابلس في إلمامه بمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نلخص هذه الأهمية فيما يلي:

1.الميدان الاقتصادي:

قبل وضعه للخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية درس ميثاق طرابلس مجمل الأوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الاستعمار واستنتج منها بأن اقتصاد الجزائر كان اقتصادا استعماريا سيطرت عليه فرنسا كليا، وعلى إثر التقييم حدد الميثاق مبدأين أساسيين للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية:

---

[1] – بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص – ص 101 ، 102.

[2] – الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 292.

بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الأجنبية والليبيرالية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديموقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية[1]، ومن الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية التي سطرها الميثاق للنهوض بالاقتصاد هو وضع خطة عمل تضمنت ما يلي: في المجال الزراعي حرص على القيام بالثورة الزراعية عن طريق عملية الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة والمحافظة على الثروة العقارية بالمقابل القضاء على القواعد الاقتصادية- الاستعمار الزراعي وتحديد الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين إلى جانب العمل على زيادة حجم الإنتاج وهذا عن طريق توزيع تقنيات حديثة قصد تنويع الزراعات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

فالاهتمام الذي أولاه ميثاق طرابلس والإعلان عن الثورة الزراعية يبين مدى أهمية هذا القطاع الحيوي الاقتصادي لكونه المصدر الأساسي ودعا إلى تأميم التجارة الخارجية بالقضاء على النظام الامتيازي بين الجزائر وفرنسا.

وفي المجال الصناعي تركز على إحداث صناعة ثقيلة دون إهمال الصناعة التقليدية والصناعة المحلية وأكد الميثاق أن تطور مجال الثور الزراعية يكون مرهون بالتقدم الصناعي للبلاد.[2]

2.الميدان الاجتماعي:

وفي الميدان الاجتماعي ضبط البرنامج ما يلي:

1- رفع مستوى المعيشة عن طريق محاربة البطالة وتنحيتها نهائيا ومجابهتها بخلق فرص عمل إلى جانب محاربة الإسراف والتبذير وحث الجماهير الشعبية على العمل.
2- محاربة الأمية وتطوير الثقافة الوطنية وهذا جراء تمسك الشعب بمقوماته الوطنية الدين، اللغة والتاريخ ضمن مبادئ الحضارة العربية الإسلامية والتمسك بالعلم والمعرفة لخروجه من مأزق التخلف.
3- توفير السكن للمواطنين يعد ضمن الاجراءات اللازمة والمستعجلة والأكثر حساسية التي يجب اتخاذها نظرا لما تقتضيه الظروف الاجتماعية مع العمل على إعادة تأهيل الريف.

---

[1] - فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954م- 1962م)**، وزارة الثقافة، دار الإرشاد، د ط، الجزائر، 2013، ص 272.

[2] - بن أزواو، **مرجع سابق**، ص - ص 274، 275.

4- أما فيما يخص قطاع الصحة وهو من أهم القطاعات الضرورية التي يجب الاهتمام بها والنظر إليها وهذا بما تقتضيه الحاجة الماسة إليها وهذا يكون عن طريق تأميم المنشآت الطبية والصحية من أجل ضمان مجانية العلاج ولضمان نجاح سيرورته ولمحاربة الأوبئة والأمراض.

5- تحرير المرأة لأنها نصف المجتمع فالميثاق دعا إلى محاربة الأحكام والقوانين الاجتماعية التعسفية السابقة والمعتقدات الرجعية بالمقابل إشراك المرأة في تسيير شؤون العامة وتنمية البلاد نظرا لمشاركتها الفعالة في حرب التحرير.[1]

فمؤتمر طرابلس يكون قد وضع بذلك سياسة اجتماعية واضحة المعالم للدولة الجزائرية لتكون شاملة وبارزة في أهدافها ووسائلها وحرص على أن تكون هذه السياسة الاجتماعية مبنية على مبدأ العدالة الاجتماعية وتكريسا لهذا المبدأ الذي كثيرا ما تتناوله برامج الحركة الوطنية والثورة الجزائرية هو ما يؤكد ذلك الترابط والتواصل والانسجام والاستمرارية بين مواثيق وبرامج الثورة التحريرية.[2]

3. الميدان الثقافي:

من أجل مفهوم جديد للثقافة كان من اللازم إنشاء فكر سياسي واجتماعي مشبع بمبادئ وأسس علمية مغايرة لعادات وأفكار الاستعمار المغلوطة وهذا ما يجعلنا ندرك أهمية تصور جديد للثقافة، وهو ما تطرق إليه البرنامج أن الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية علمية.[3]

وأشار إلى قضية الثقافة في الجزائر بما يلي:

1. استرجاع الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية.
2. الحفاظ على التراث الوطني للثقافة الوطنية والشعبية بتوسيع النظام المدرسي ودخول الجميع إلى كل مستويات التعليم وتنظيم البرامج وتكيفها مع واقع البلاد.

---

[1] - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر..، **مرجع سابق**، ص - ص 186 ، 187.

[2] - دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، **مرجع سابق**، ص - ص 71، 72.

[3] - عاشور شرفي، **مرجع سابق**، ص 490.

3.توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وترسيخ مبدأ التعليم لكل المواطنين[1] وهذا من أجل استعادة اللغة العربية المعبرة عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة.

4.هدم الثقافة الوافدة وكذا التأثير الغربي مما سيساعد هذا العمل على تصفية مخلفات الإقطاعية وعادات وتقاليد النزعة الرجعية.[2]

حدد مؤتمر طرابلس معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة والذي يتطلق من الانتماء العربي الإسلامي للجزائر والذي يبرهن مدى قيمة اللغة العربية وأصالتها كلغة حضارية ويعطي للثقافة طابعها الثوري والعلمي.

وهذا بالقضاء على المخلفات الاستعمارية مستعملا كل المناهج والطرق العلمية والحضارية الحديثة في سبيل نشر هذه الثقافة على كافة شرائح المجتمع، وهذا ما يدل على الاهتمام الجلي للمجال الثقافي في الميثاق لإسناد مبادئ الحضارة الإسلامية مفهومها الحقيقي وقيمتها التاريخية.[3]

ثالثا: أهميته من حيث الأبعاد:

1- البعد الدولي في ميثاق طرابلس 1962م:

يعد ميثاق طرابلس من بين أهم مواثيق الثورة الجزائرية والذي تفاعل هو الآخر كغيره من المواثيق مع السياق التاريخي الدولي الذي امتاز بتصاعد الحركات التحررية في العالم الثالث إلى جانب الطريق الأول الرأسمالي والطريق الاشتراكي، كما ورد في الميثاق أن الجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح الثوري ضد الاستعمار وكل وسائله وسياسته وهذا لاعتبار الجزائر من بلدان العالم الثالث فهي متضامنة مع كل شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف تحررها السياسي ودعم لاستقلالها الذاتي وكذا العمل على نموها الاقتصادي للعيش بحرية واستقلالية.[4]

---

[1] - بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] - شرفي، **مرجع سابق**، ص 491.

[3] - الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 298.

[4] - دعاس عميور صالح، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة**، مجلة ع الان، مج 32، ع 1، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 06 جوان 2020، ص 539.

2- البعد المغاربي في ميثاق طرابلس1962م:

وردت مسألة الوحدة المغاربية في المؤتمر الأخير لجبهة التحرير الوطني في ميثاق طرابلس 1962م كوسيلة لتكوين سياسة خارجية للبلاد والتي ارتكزت على عاملين أساسيين:

أولا: محاربة الاستعمار بكل أنواعه وشتى أشكاله.

ثانيا: دعم حركات النضال من أجل الوحدة والتأكيد على ضرورة توحيد المساعي والأهداف للتغلب على المشاريع والسياسة الغربية عن طريق توسيع نطاق محاربة هذا الاستعمار.

فالبعد المغاربي يكتسي أهمية كبيرة في سبيل تحرر أقطار المغرب العربي ونيل استقلالها وحريتها.[1]

[1] - رحاب خولة، ، (**البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 1956م، برنامج طرابلس 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: خالد عبد الوهاب، قسم ع الان والاج، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2018- 2019)، ص 113.

الخاتمـــــــــــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع مواثيق الثورة التحريرية تبرز لنا الأهمية الكبرى لهذه المواثيق في تحقيق أهداف الثورة لأنها تعتبر مشاريع مستقبلية ومرجعيات عمل تعبر عن طموح الشعب الجزائري في الحرية والسلم والتقدم بالبلاد نحو الأفضل وإخراجها من مستنقع الاستعمار الفرنسي بالرغم من ظروف انعقاد هذه المؤتمرات والملابسات التي كانت تدور حولها وكذا بالرغم من المعارضات ومحاولة تشويهها إلا أنها أصبحت من أهم المواثيق بفضل القادة المحنكين الذين يغارون على الوطن وقدموا أغلب ما يملكون وضحوا بأنفسهم في سبيل حريته ووحدته.

ففي الفاتح من نوفمبر 1954م صدر بيان أول نوفمبر وهو أول ميثاق من مواثيق الثورة الذي يعتبر دستور الثورة قد حدد اهدافها ومبادئها الكبرى، وكان الاستقلال الوطني هو الهدف الأساسي لها لذلك قام البيان بإعلان الكفاح المسلح كوسيلة أخيرة فرضها الاستعمار بتعنته وكذا تصلب موقفه، فقد دعا الشعب الجزائري وكافة شرائحه إلى التكاتف والتضامن من أجل القضية الوطنية لأنها هي القاسم المشترك والوحيد لأنها تعتبر قضية عادلة تستوقف الجميع باعتبارها مبدأ تقرير المصير وهو حق جميع الشعوب المستعمرة والذي يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بذلك فإن إعلان أول نوفمبر أصبح ذكرى يخلدها الشعب الجزائري لإعلان الثورة على الاستعمار الفرنسي على أساس مبدأ الشرعية الثورية.

وبعد سنتين من اندلا ع الثورة جاء ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وحتى تستمر الثورة ولا تخرج عن مسارها كان لابد على مفجري الثورة أن يقيموا الوضع العام والتحولات الكبرى التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية، ومن جهة استعرض المواقف المختلفة من الفعاليات الثورية وذلك برسم خريطة تنظيمية وتعيين قيادة وطنية وتقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات وتحديد المسؤوليات من جهة أخرى، ومن هنا كان الإجماع لبلورة خطة تكون الأرضية العسكرية والسياسية على انطلاقة جديدة للعمل الثوري.

وبعد سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح الذي خاضته الجزائر بقيادة جبهة التحرير الوطني (FLN) وطبقا للمقررات التي أقرها أول نداء للثورة يوم الفاتح من نوفمبر 1954م، ومن مؤتمرها الأول بوادي الصومام في 20 أوت 1956م، وقد أدت المفاوضات التي اطلقت بين ممثلي جبهة التحرير والحكومة الفرنسية والتي مرت بهذه المحطات إلى إيقاف إطلاق النار بموجب اتفاقية إيفيان والتي كانت نتيجتها إيجابية، وقد تم فيها دراسة نتيجة الحرب التحريرية وكيفية بناء الدولة الجزائرية

ووفقا لذلك دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أعضائه المتواجدين في الداخل والخارج لعقد مؤتمر تاريخي في الدولة الشقيقة ليبيا وتحديدا في العاصمة طرابلس في شهر جوان 1962م، وهي على وشك الاستقلال الرسمي لينتهي هذا الاجتماع بالمصادقة على برنامج عمل سمي "برنامج طرابلس" نسبة إلى مكان عقده، ولقد جاء هذا البرنامج لوضع معالم الدولة بعد الاستقلال والاستراتيجية المتبعة لقيادة الدولة، فجاء المحتوى على هذا الأساس وقد تخلله بعض التغيير في المبادئ الرئيسية عن الوثيقتين السابقتين لمبدأ المنهج الاشتراكي وتأسيس الدولة على الأسس الديموقراطية الشعبية وغياب الطابع الإسلامي كما ورد في بيان أول نوفمبر 1954م، إضافة إلى إقرارها لمبدأ الأحادية الحزبية بقيادة جبهة التحرير الوطني.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن طبيعة المواثيق من حيث المضمون أنها تختلف باختلاف الظروف ومتطلبات تلك المرحلة، وهذا الأمر الذي يزيد من قيمتها وعمقها الاستراتيجي فهي جسدت مبدأ مصاحبة الفعل بالقول أي أنها كانت تعتمد على الوضوح لتبين مواقفها وإيديولوجيتها في تسيير الثورة وعلى هذا الأساس سلكوا طريقا محفوفا بالعراقيل، ولكن وصلوا للهدف الذي وعدوا به الشعب الجزائري من خلال بيان أول نوفمبر وهو التمتع بالسيادة الوطنية والاستقلال التام.

وبهذا نكون قد درسنا الموضوع من الأهمية العلمية والتاريخية والإحاطة بجوانب الموضوع دراسة تحليلية، وقدمنا ما يتناسب معه، وبذلنا جهدنا لتقديم الأفضل والكمال لله وحده، ويبقى المجال مفتوح للبحث والتعمق فيه..

الملاحق

الملحق رقم 01:

لجنة الاثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

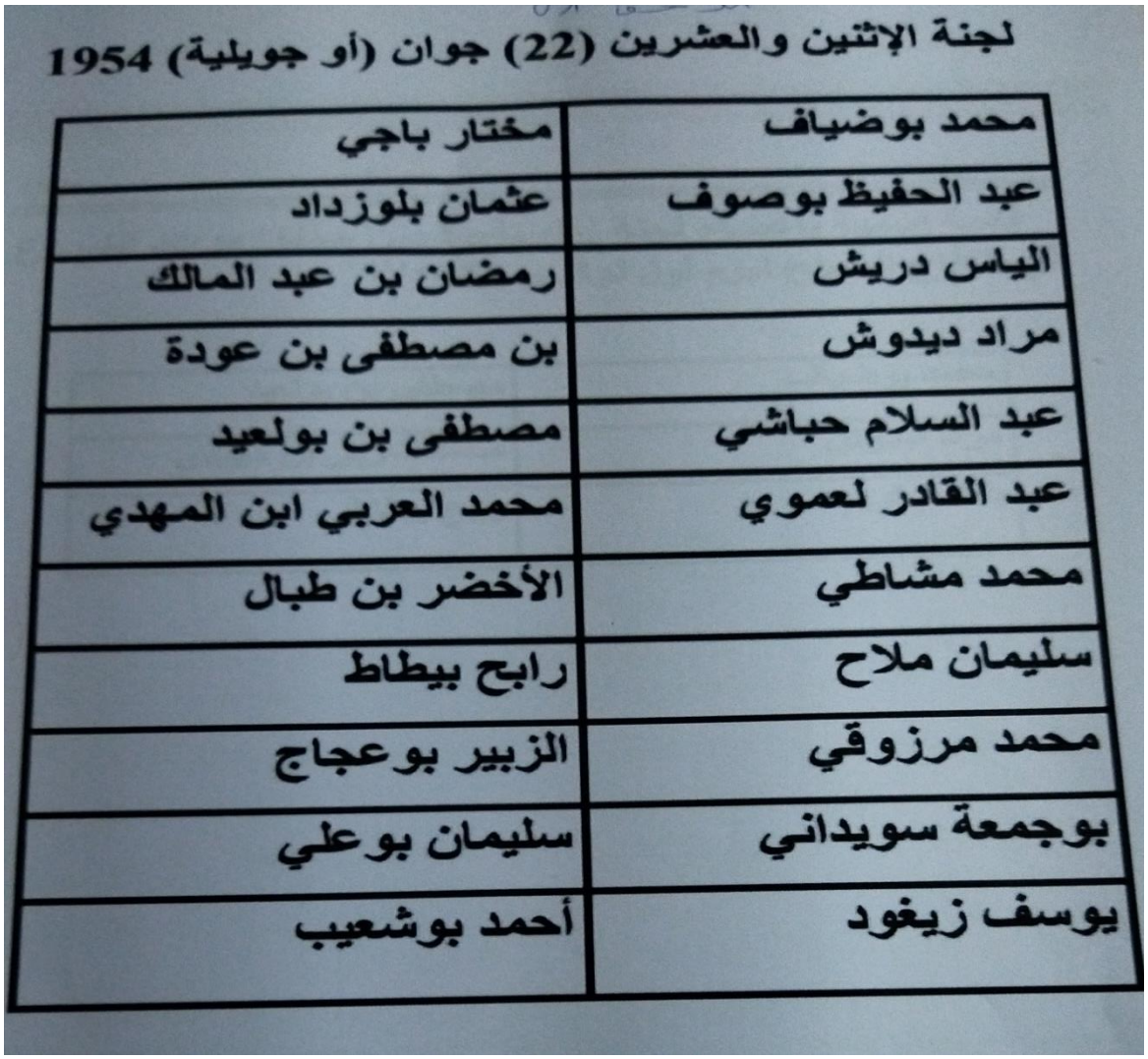

لجنة الإثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

محمد بوضياف	مختار باجي
عبد الحفيظ بوصوف	عثمان بلوزداد
الياس دريش	رمضان بن عبد المالك
مراد ديدوش	بن مصطفى بن عودة
عبد السلام حباشي	مصطفى بن بولعيد
عبد القادر لعموي	محمد العربي ابن المهدي
محمد مشاطي	الأخضر بن طبال
سليمان ملاح	رابح بيطاط
محمد مرزوقي	الزبير بوعجاج
بوجمعة سويداني	سليمان بوعلي
يوسف زيغود	أحمد بوشعيب

---

(1) بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، ط 2، الجزائر، 2012، ص 559.

قائمة إسمية بأعضاء لجنة (الستة) الذين حددوا موعد الشروع في الكفاح المسلح ليوم أول نوفمبر 1954م:

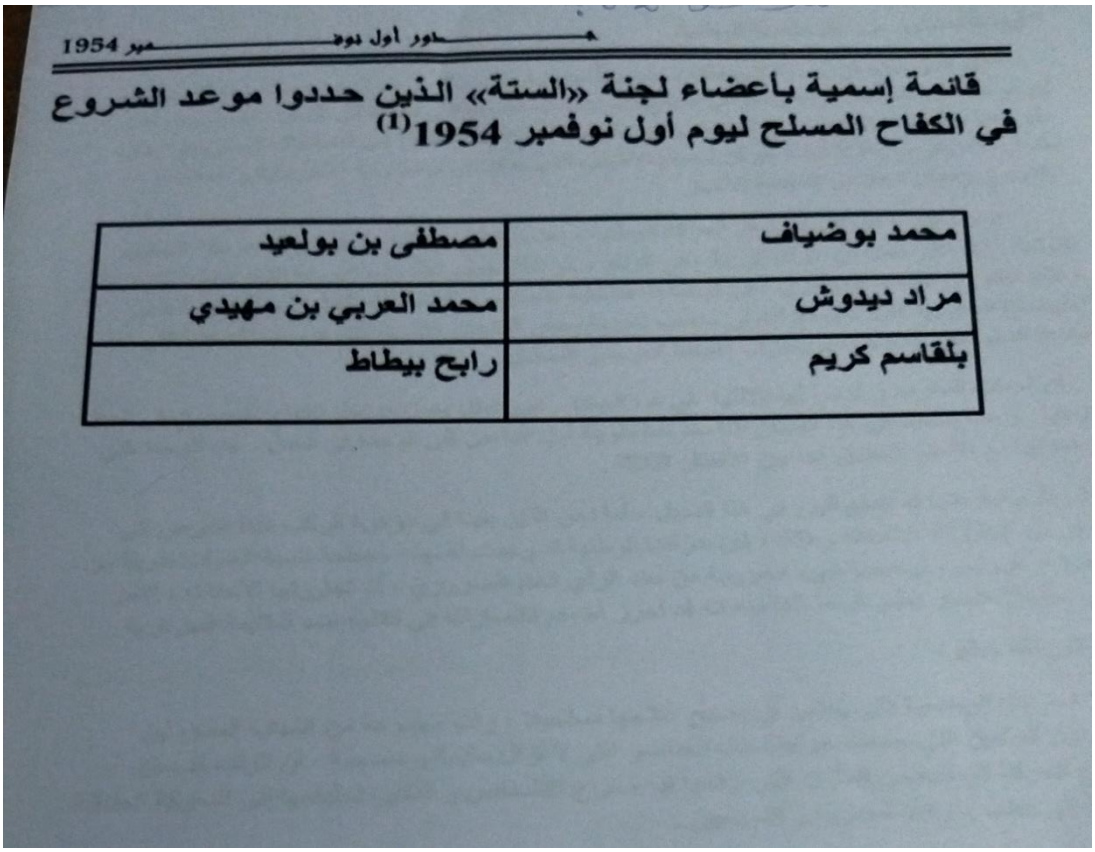

ثورة أول نوفمبر 1954

قائمة إسمية بأعضاء لجنة «الستة» الذين حددوا موعد الشروع في الكفاح المسلح ليوم أول نوفمبر 1954[1]

محمد بوضياف	مصطفى بن بولعيد
مراد ديدوش	محمد العربي بن مهيدي
بلقاسم كريم	رابح بيطاط

ملحق رقم 02:

بيان أول نوفمبر

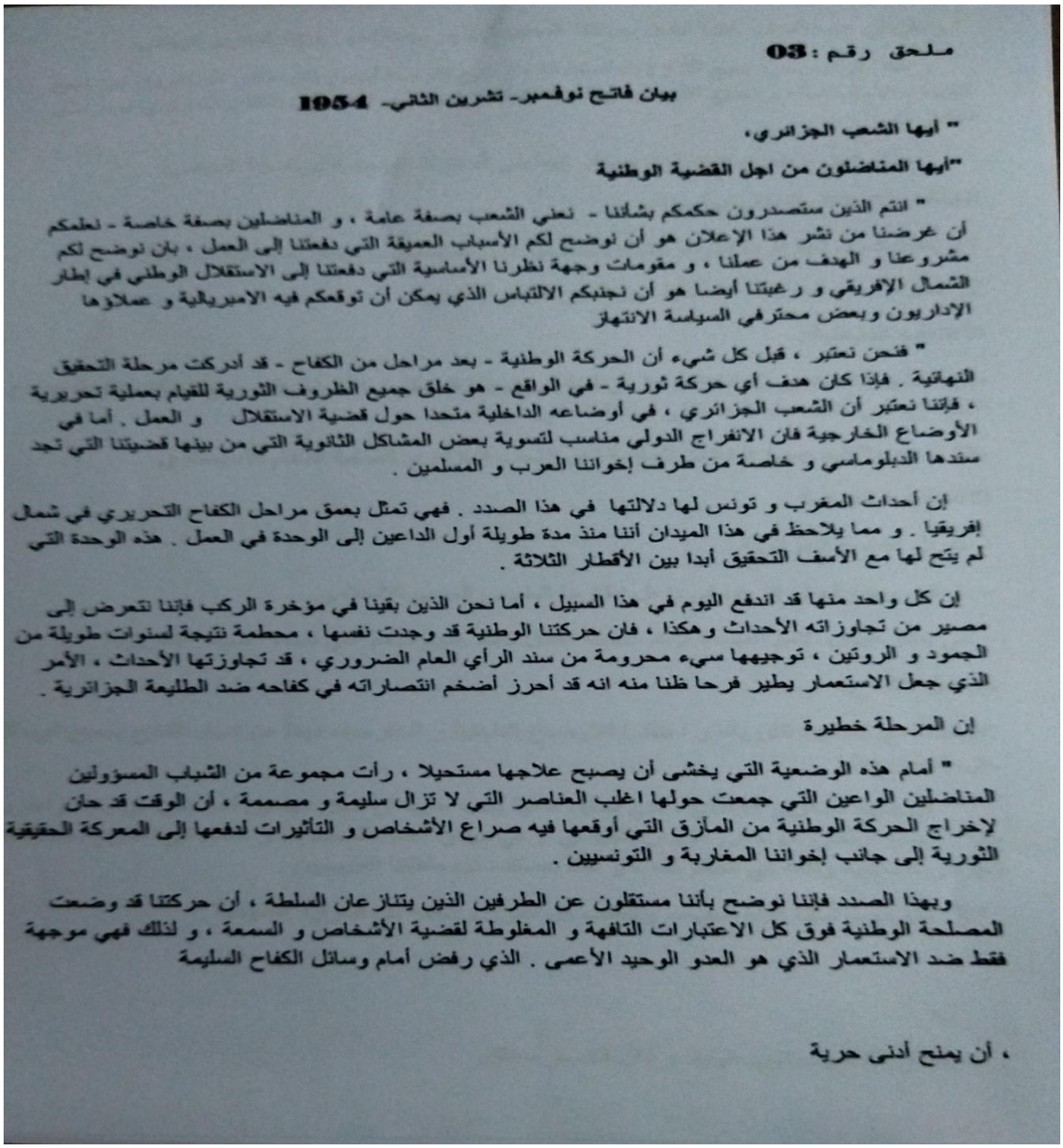

ملحق رقم : 03

بيان فاتح نوفمبر- تشرين الثاني- 1954

" أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من اجل القضية الوطنية

" انتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة ، و المناضلين بصفة خاصة - لعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بان نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا ، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية و عملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهاز

" فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين .

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا . و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة .

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزاته الأحداث وهكذا ، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين ، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه انه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

إن المرحلة خطيرة

" أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها اغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة ، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق التي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين .

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة ، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة ، و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى . الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة

، أن يمنح أدنى حرية

يتبع..

" ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : **جبهة التحرير الوطني.**

و هكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسيطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

-1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

-2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري

الأهداف الخارجية

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح:

"انسجاما مع المبادئ الثورية، و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا

" إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد و هما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية واقعة في العالم كله ، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

" إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى و تعبئة كل الموارد الطبيعية "

و حقيقة أن الكفاح سيكون طويلا و لكن النصر محقق.

يتبع..

" وفي الأخير ، و تحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، و تعترف نهائيا للشعوب إلي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

-1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري .

-2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ

-3) خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة لإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة

و في المقابل :

-1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات .

-2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

-3) تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل .

" أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته ، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، و انتصارها هو انتصارك.

" أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين ،فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك .

فاتح نوفمبر 1954

بن خدة ، نفسه ، ص 591 .

---

(1) بن خدة، **مرجع سابق**، ص 591.

ملحق رقم 03:

خريطة التقسيم الإداري

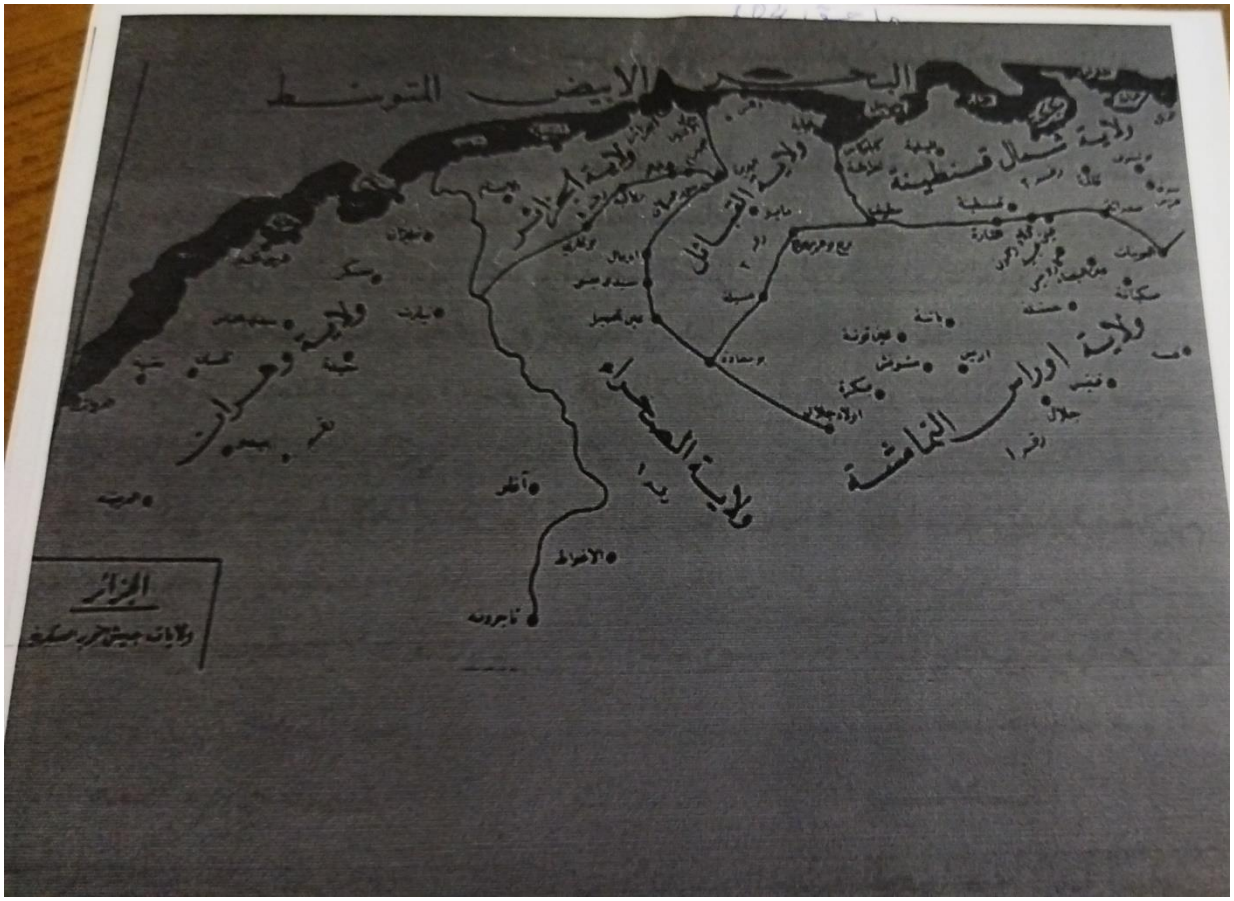

(1) يحي بوعزيز، **ثورات القرن التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر، ط خاصة، الجزائر، 2009، ص 155.

ملحق رقم 04:

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (الأولى)

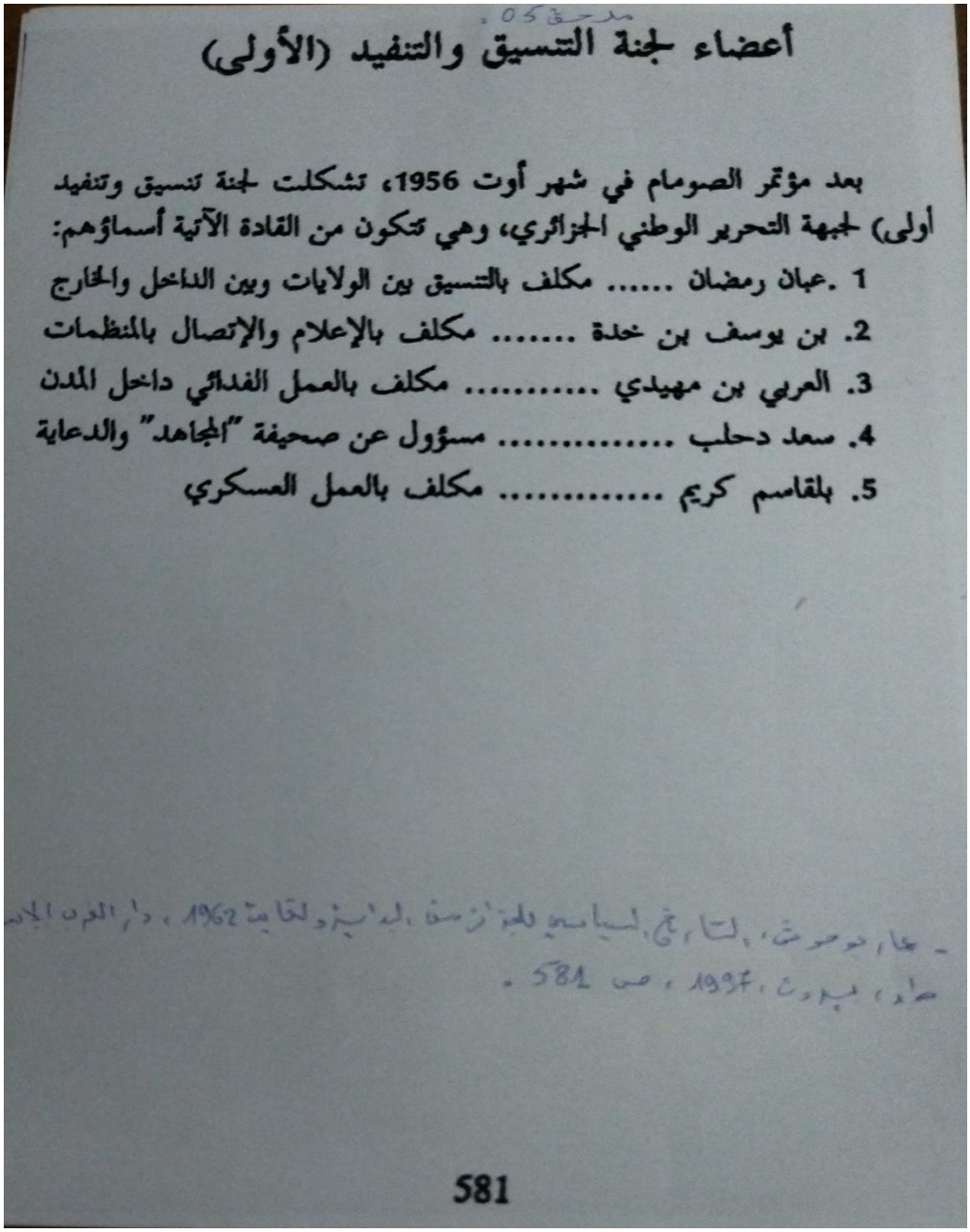

ملحق 05 :

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (الأولى)

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 .عبان رمضان ..... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج
2. بن يوسف بن خدة ..... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات
3. العربي بن مهيدي ..... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
4. سعد دحلب ..... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية
5. بلقاسم كريم ..... مكلف بالعمل العسكري

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 581 .

581

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1997، ص 581.

ملحق رقم 05:

ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس

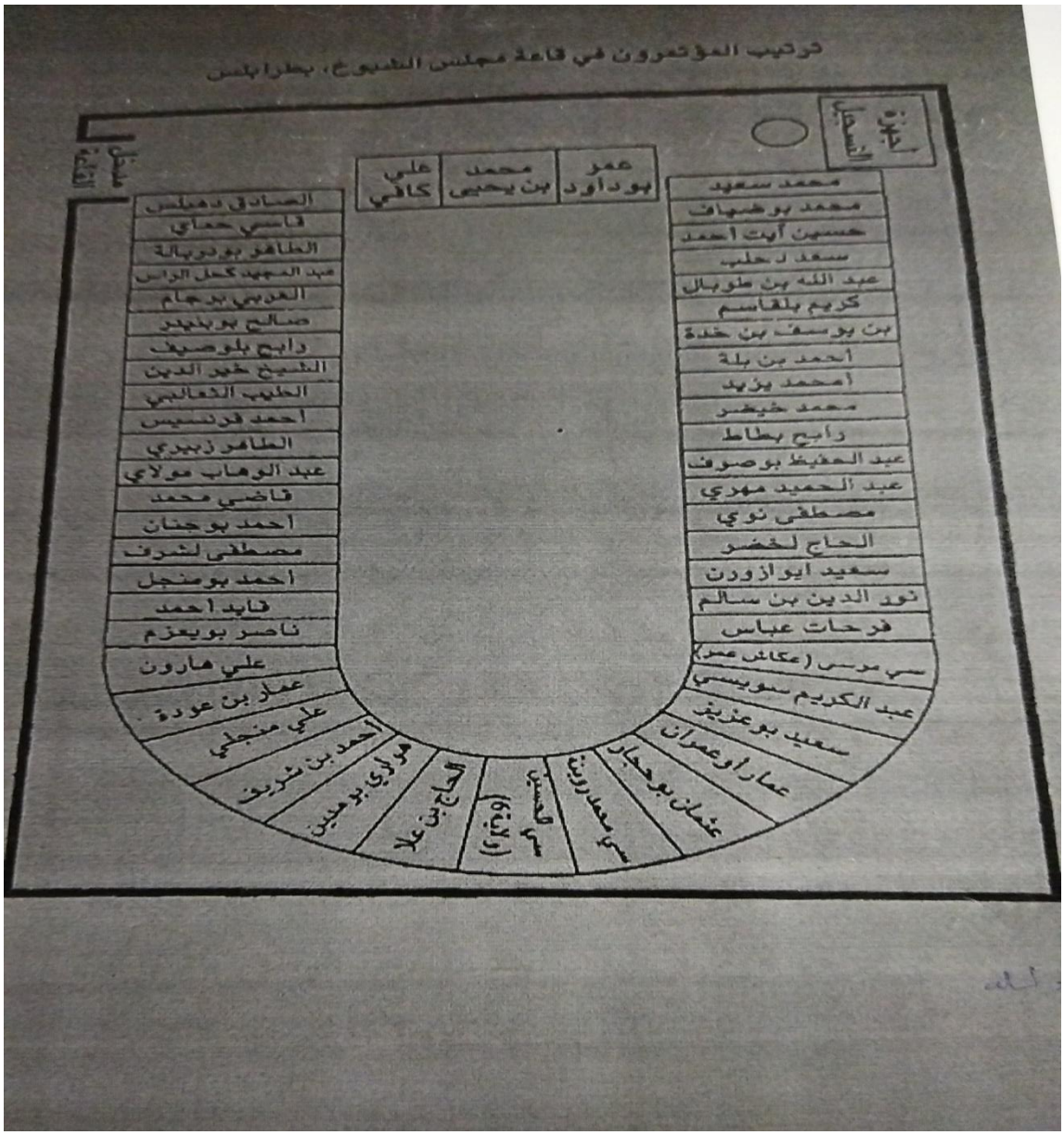

---

(1) دليلة تجيني، نريمان بن ناصر، (**ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: عيسى بوقرين، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (2015- 2016)، ص 124.

البيبليوغرافيا

- **القرآن الكريم.**

1/ المصادر:

1) الابراهيمي البشير، **في قلب المعركة**، دار الأمة، ط 1، الجزائر، 1997.

2) بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 1433هـ / 2012م.

3) بوتفليقة عبد العزيز، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م نداء أول نوفمبر – مؤتمر الصومام– مؤتمر طرابلس**، منشورات ANEP.

4) حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح الملثوني، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1994.

5) حربي محمد، **الجزائر (1954م– 1962م) جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر، دار الكلمة للنشر، ش م م، ط 1 عربية، لبنان، 1983.

6) قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بونيون، دار المة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، د ط، د ت.

7) كافي علي، **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م– 1962م)**، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، د ت.

8) المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، ج 3، الجزائر، 1982.

9) منصور أحمد، **الرئيس أحمد بن بيلا.. يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، دار العربية للعلوم ناشرون، دار ابن حزم، د ط، د ب ن، د ت.

2/ المراجع:

10) إحدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2007.

11) ازغيدي لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م – 1962م**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2009.

12) بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2009.

13) بشراير وهيبة، **نظرية تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2.

14) بن ازواو فتح الدين، **إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

15) بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م (معالمها الأساسية)**، د ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012.

16) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1997.

17) بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ثورات القرن العشرين)**، دار البصائر، ط خاصة، الجزائر، 2009.

18) بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 2، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2009.

19) بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م – 1962م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، وحدة الطباعة بالرويبة (الجزائر)، د ط، د ت.

20) جويبة عبد الكامل ، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954م– 1958م)**، دار الواحة، الجزائر، 2012.

21) حفظ الله بوبكر، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954م– 1958م**، دار العلوم والمعرفة، الجزائر، 2013.

22) خباية نور الدين، **المصالحة الجزائرية**، ط 1، الجزائر، 2014.

23) دبش اسماعيل ، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م – 1962م**، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، د ط، الجزائر.

24) الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942م– 1992م)**، دار الحكمة، د ط، ج 3، الجزائر.

25) الزبيري محمد العربي ورخيلة عامر وبديدة لزهر ومسعود سيد علي و ودوع محمد، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م– 1962م)**، منشورات المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر.

26) الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، ط 1، الجزائر، 1984.

27) الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954م– 1962م)**، من منشورات الكتاب العرب، د ط، 1999، ج2.

28) زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى – أنموذجا–)**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2010.

29) طلاس مصطفى ، **الثورة الجزائرية**، تق: بسام العسلي، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

30) عباس محمد ، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009.

31) عباس محمد، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، ج 6، دار موهة، الجزائر، 2013.

32) العسلي بسام، **جبهة التحرير الوطني**، دار النفائس، ط 3، د ت.

33) عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط 1، الجزائر، 2002.

34) غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، دراسات في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009.

35) فركوس صالح، **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، عنابة، 2005.

36) قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، ج 1، د ط، الجزائر، 2013.

37) قندل جمال، **إشكالية تطور وتوسع الثورة (1954م– 1956م)**، ج 1، الابتكار للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت.

38) لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

39) لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 1999.

40) مطمر محمد العيد ، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954م– 1962م) (أوراس– النمامشة) أو فاتحة النار**، دار الهدى، د ط، عين مليلة، الجزائر، د ت.

41) مقلاتي عبد الله ، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954م – 1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة المسيلة، 2012.

42) مقلاتي عبد الله ، طافر نجود، **الاستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، د ط، وزارة الثقافة، ج 2، الجزائر، د ت.

43) نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة، د ط، الجزائر، 2007.

44) هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954م في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، د ت.

3/ قائمة الموسوعات والمعاجم:

45) شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954م– 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2017.

46) شلال الجيلالي، **مصطلحات التاريخ والجغرافيا وجميع الشخصيات على حسب الوحدات التعليمية**، ثانوية محمد مالك، تيسمسيلت، 2013.

47) محمودي عادل، **مصطلحات، شخصيات، تواريخ معلمية وتواريخ**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، د ت.

48) مرتاض عبد المالك ، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، دار الكتب العربي، د ط، د ت.

49) نبهان يحي، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008.

4/ المجلات العلمية:

50) بن تستة حسن، «**مقومات الهوية الوطنية في مواثيق الثورة الجزائرية**»، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 01، ع 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2017.

51) بوجلال ليلى، عبد الله قرفي، «**مبادئ الفكر السياسي للثورة الجزائرية من خلال نص بيان الفاتح نوفمبر**»، مجلة مقدمات، ع 07، جوان 2018.

52) تابتي حياة، «**ردود فعل الثورة تجاه سياسة ديغول (1950م– 1962م) عسكريا وسياسيا**»، مجلة القرطاس، ع 5، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2017.

53) تيزي ميلود، «**خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956م**»، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

54) خليفة محمد المشرف خليفة، «**معركة ديان بيان فو 1954م**»، مجلة عسكرية واستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014/10/01.

55) دعاس عميور صالح، «**مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة**»، مجلة العلوم الانسانية، مج 32، ع 1، جوان 2021، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

56) سعدوني بشير، «**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**»، مجلة الدراسات الافريقية، قسم التاريخ، ع 06، جامعة الجزائر 2، الجزائر، ماي 2018.

57) سعيدي مزيان، «**القيم الوطنية والمرجعية في بيان أول نوفمبر 1954م**»، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 03، ع 3، المدرسة العسكرية العليا للإعلام والاتصال بسيدي فرج، نوفمبر 2021.

58) قاسمي يوسف، «**بيان أول نوفمبر 1954، ملابسات الصدور (المضمون والأبعاد)**»، مجلة الآداب و ع الان، ع 16، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، الجزائر.

59) قندل جمال، «**إذاعة بودابست وبيان أول نوفمبر 1954م**»، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 02، ع 2، جامعة الشلف، 04 أوت 2020.

60) لطفي ساعد، «**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر**»، دورية كان التاريخية، ع 27، 11 سبتمبر 2014، مارس 2015.

61) لونيسي رابح: «**بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون**»، مجلة المصادر، جامعة وهران، ع 7، السداسي الثاني، 2002.

62) ميعادي جمال الدين وآخرون، «**حيثيات تحرير وطبع وتوزيع نداء جيش التحرير في أول نوفمبر 1954م**»، مجلة المصادر، مج 17، ع 1، 2019.

63) ومان حورية، بن يوسف تلمساني، «**البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بين أول نوفمبر 1954م، ميثاق مؤتمر الصومام 20 اوت 1956م**»، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 26، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017.

64) يعيش محمد، «**مؤتمر الصومام عام 1956م وإشكالية تجسيد قراراته**»، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 24، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، صيف 2017.

5/ الرسائل الجامعية:

65) الأقرب سنية رتيبة ، فاطمة الزهراء قطو، (**أصدقاء الثورة الجزائرية فرانز فانون – أنموذجا– 1954م– 1961م**)، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، (2016 – 2017).

66) بربورة حسن، **تحليل نص بيان أول نوفمبر**، مقياس تاريخ الثورة، سنة ثالثة تاريخ، قسم ع الان والاج، كلية الآداب واللغات و ع الان والاج، جامعة بن زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر، (2011- 2012).

67) بن بيا سعد ، عبد الطيف رابح، (**مؤتمر الصومام 20 أوت قراءة في النتائج والمسارات**)، مذكرة ماستر، إشراف: محفوظ رموم، قسم ع الان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد درارية، أدرار، (2017 _ 2018).

68) بن علوان سليمة، بن دوحة رشيدة، (**مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، في مذكرات وكتابات قادة الثورة الجزائرية (محمد بوضياف، أحمد مهساس، أحمد بن بلة – أنموذجا-)**، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2017-2018).

69) بن غليمة سهام، (**الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م- 1958م**)، بين التخطيط الاستعمار الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بكر بلقايد، تلمسان، (2016- 2017).

70) تجيني دليلة، بن ناصر نريمان، (**ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م**)، مذكرة ماستر، اشراف: عيسى بوقرين، قسم ع الا ن، كلية ع الان و الاج، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (2014 – 2015).

71) حجوب صافي ، (**نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956م – 1958م**)، مذكرة ماستر في التاريخ، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/ 2016.

72) راضية قوفي، هدى والي، وردة بورزق، (**تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م- 1962م**)، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

73) رحاب خولة، (**البعد المغاربي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 1956م، برنامج طرابلس 1962م**)، مذكرة ماستر، إشراف: خالد عبد الوهاب، قسم ع الان والاج، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2018- 2019).

74) شابي هدى، ميمون بلقاسم، (**دراسة تحليلية نقدية لمؤتمر الصومام 20أوت 1956م**)، مذكرة ماستر، إشراف: بن محمد يونس، قسم التاريخ، ع الان والاج، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2020- 2021).

75) شبوب محمد، (**اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة..**)، مذكرة ماجستير في الثورة الجزائرية 1954م- 1962م)، إشراف: بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، (2009 – 2010).

76) عبد الوهاب خالد، «**الأبعاد الفكرية والانسانية في نصوص الثورة الجزائرية بيان أول نوفمبر 1954م – انموذجا**–»، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، د ت.

77) عمور نعيمة، بسكري حنان، (**القيم الأخلاقية والانسانية عند جيش التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد (1956م – 1962م)**، مذكرة ماستر في التاريخ، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2017 – 2018).

78) عون يمينة، (**الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة (1954م– 1962م) الولاية السادسة التاريخية – أنموذجا–**)، مذكرة ماستر، إشراف: شلبي شهرزاد، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012- 2013).

79) قرسيف وسام، (**الثورة الجزائرية بين سنتي 1956م – 1958م**)، مذكرة ماستر، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013 – 2014).

80) قرني راضية، (**تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1956م– 1958م)**)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الانسانية والسياسية، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014- 2015).

81) قوني راضية، هدى والي، (**تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م– 1962م**)، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية ع الان والاج ، جامعة محمد بوضياف، ميلة، (2014- 2015).

82) لعرج جبران، (**البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**)، أطروحة الدكتوراه، إشراف: محمد مجاود، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2016- 2017).

83) لعربي فاطمة الزهراء، شماني أحلام، (**مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954م– 1962م)**)، مذكرة ماستر في التاريخ، إشراف:

حواس محمد، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (2019 – 2020).

84) منغور أحمد، (**موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية(1954م– 1962م)**)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، كلية ع الان والاج، جامعة منتوري، قسنطينة، (2005- 2006).

85) مياد رشيد، (**مبادئ وأبعاد بيان أول نوفمبر 1954م**)، كلية ع الان والاج، جامعة يحي فارس، المدية.

86) ميلودي سهام، (**اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلة**)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: جيلالي بلوفة عبد القادر، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2015- 2016).

87) نوة النوي، (**صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة 1958م– 1962م**)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: كمال مسعودي، قسم ع الان، كلية ع الان والاج، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013- 2014).

88) هميسي فضيلة، رحاب راشدة، (**الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954م– 1958م**)، مذكرة ماستر، إشراف: بولجويجة سعاد، قسم التاريخ، كلية ع الان والاج، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، (2019- 2020).

فهرس الموضوعات

الواجهة	
الشكر	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر 1954م.....	07
المبحث الأول: ظروف تجسيد البيان.....	08
أولا: ظروف تجسيد البيان.....	08
1- الظروف الداخلية.....	10
2- الظروف الخارجية.....	11
ثانيا: المحاور الكبرى للبيان.....	11
1- المحور الأول.....	12
2- المحور الثاني.....	13
3- المحور الثالث.....	14
4- المحور الرابع.....	15
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنص بيان أول نوفمبر 1954م.....	16
أولا: من حيث الشكل.....	16
ثانيا: من حيث المضمون.....	17
المبحث الثالث: ردود الفعل الوطنية والفرنسية والدولية على الثورة الجزائرية	26
أولا: ردود الفعل الوطنية.....	26
1- على المستوى الشعبي.....	26
2- على مستوى الأحزاب والتشكيلات الوطنية.....	27
ثانيا: ردود الفعل الفرنسية.....	32
ثالثا: ردود الفعل الدولية.....	33
1- على المستوى العربي والإسلامي.....	33

2- الدول الغربية والولايات م أ.....	34
المبحث الرابع: أهمية البيان بالنسبة للمسار الثوري.....	36
أولا: أهمية البيان من حيث المبادئ والأبعاد.....	36
1- البعد الوطني.....	37
2- البعد الإيديولوجي.....	37
3- البعد المغاربي.....	38
4- مبدأ السيادة الوطنية.....	38
5- الأهمية التاريخية.....	38
6- الأهمية السياسية.....	39
7- الأهمية الإعلامية.....	40
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.....	41
المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.....	42
أولا: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.....	42
1. على الصعيد الداخلي.....	42
2. على الصعيد الخارجي.....	43
ثانيا: التحضير لانعقاد المؤتمر.....	44
ثالثا: انعقاد المؤتمر.....	46
رابعا: جدول أعمال المؤتمر.....	48
المبحث الثاني: قرارات المؤتمر ونتائجه.....	50
أولا: قرارات المؤتمر.....	50
1. التنظيم السياسي.....	50
2.التنظيم العسكري.....	51
ثانيا: نتائج المؤتمر.....	54
المبحث الثالث: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر	55
أولا: الهيئات القيادية للثورة المنبثقة عن المؤتمر في الداخل.....	55
1. المجلس الوطني للثورة.....	55

2. لجنة التنسيق والتنفيذ.....	58
ثانيا: الهيئات القيادية المنبثقة عن المؤتمر في الخارج.....	61
1. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....	61
ثالثا: ردود الفعل المختلفة من قرارات المؤتمر وبعض المواقف منه.....	64
1. المعارضين.....	65
2. موقف بعض القادة المؤيدين.....	67
3. موقف فرنسا من قرارات المؤتمر.....	67
المبحث الرابع: أهمية مؤتمر الصومام بالنسبة للثورة.....	69
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمؤتمر طرابلس جوان 1962م.....	72
المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس جوان 1962م.....	73
أولا: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس.....	73
1) الصراع داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....	73
2) الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.....	74
ثانيا: التحضير لمؤتمر طرابلس 1962م.....	76
ثالثا: انعقاد المؤتمر.....	77
المبحث الثاني: برنامج طرابلس جوان 1962م.....	78
أولا: طبيعة برنامج طرابلس.....	78
ثانيا: قراءة في برنامج طرابلس.....	79
المبحث الثالث: دراسة المحطات الكبرى لمؤتمر طرابلس جوان 1962م..	81
أولا: المعالم الكبرى لمؤتمر طرابلس.....	81
1) السيادة الوطنية.....	82
2) الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي.....	82
3) الجزائر على باب الاستقلال.....	83
ثانيا: أهم المبادئ التي جاء بها ميثاق طرابلس.....	84
ثالثا: المهام الأساسية للثورة الديموقراطية الشعبية.....	85

1) من حيث المحتوى الديموقراطي.....	85
2) من حيث المحتوى الشعبي.....	86
المبحث الرابع: أهمية مؤتمر طرابلس الثورية.....	87
أولا: السياسة العامة لبناء الدولة الجزائرية.....	87
1) السياسة الداخلية.....	87
2) السياسة الخارجية.....	88
ثانيا: من حيث الميادين.....	89
1) الميدان الاقتصادي.....	89
2) الميدان الاجتماعي.....	90
3) الميدان الثقافي.....	91
ثالثا: أهميته من حيث الأبعاد.....	92
1) البعد الدولي في ميثاق طرابلس 1962م.....	92
2) البعد المغاربي في ميثاق طرابلس 1962م.....	93
الخاتمة.....	95
الملاحق.....	98
بيبليوغرافيا المصادر والمراجع.....	107
فهرس الموضوعات.....	117
ملخص المذكرة.....	123

ملخص المذكرة

ملخص :

إن الحديث عن ثورة التحرير الكبرى لا يكون ذا فائدة تاريخية وعلمية إلا بذكر ما تدون في الوثائق الأساسية كبيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، وميثاق طرابلس حيث لا يمكن معرفة كل جوانب الثورة دون الاطلاع على هذه الوثائق.

وانطلاقا من أهمية هذه الأخيرة فإن إشكالية الموضوع تدور حول دراسة وتحليل محتوى هاته الوثائق ومدى مساهمتها ودعمها للنضال الثوري طوال الفترة الممتدة من 1954م إلى غاية 1962م.

وبناء على تقدم نجد أنفسنا أمام الحقائق التالية: اعتبار بيان أول نوفمبر اللبنة الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية حين حدد مبادئ وأهداف الثورة، وأعلن قضية شعوب تكافح ضد احتلال أراضيها أما بالنسبة لوثيقة الصومام فقد قيمت السنتين الأولتين من الكفاح المسلح وحددت المهام والأولويات التي تواجه جيش التحرير الوطني على المستويات الداخلية والجهوية والدولية.

أما طرابلس فقد جاء في مرحلة الكفاح وكان هدفه المعلن هو إعادة بناء برنامج الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها.

Summary :

Talking about the great liberation revolution is not of historical and scientific interest except by mentioning what is written in the basic documents, such as the statement of the first of November, the Somam charter, the Tripoli Charter, where it is not possible to know all aspects of the revolution without looking at these documents.

Based on the importance of the latter, the problem of the topic revolves around the study and analysis of the coutent of these documents, the extent of their contribution and their contribution and support to the revolutionary struggle throughout the period from 1954 to 1962.

Based on the foregoing we find ourselves in front of the following facts: considering the first November as the first building block for the restoration of national sovereignty when he defined the principles and objectives of the revolution, and announced the cause of peoples struggling against the occupation of their lands. As for the somam document, it evaluated the first two years of armed struggle and identified the takes and priorities facing the national liberation army at the internal, regional and international levels.

As for Tripoli, it came at the stage, of the struggle and its declared goal was to rebuild the program of the independent state and establish its institutions.